الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الثقافي

دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي الجزائري

إعداد الطالبة:

زرقون نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ:

بلعربي منور

أعضاء لجنة المناقشة

أ.عبد اللاوي ليندة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.بلعربي منور	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	مشرفا ومقررا
أ.بن تامي رضا	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا
د.بن زايد ريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	عضوا
د.مناد لطيفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا
د.رحوي عائشة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

" يرفع الله الذين آمنوا منكم
والذين أوتوا العلم درجات "

سورة المجادلة الآية **11**

صدق الله العظيم

كلمة شكر

الحمد لله والشكر لله كثيرا على توفيقي وسدادي في إنجاز هذا العمل

كما أقدم الشكر لرمز القوة والدعم والإلهام **أمي وأبي**

يقال إن وراء كل رجل عظيم امرأة

وأنا أقول بكل فخر وراء كل طالب ناجح مشرف عظيم

أقدم شكري الخالص لأستاذي الفاضل **بلعربي منور** على كل ما قدمه لي من توجيهات وضوابط علمية منهجية ليكون البحث في خط موازي مع منهجية البحث العلمي أشكرك على صبرك الامتناهي معي ونصائحك التي كانت دائما تضفي الكثير للبحث وتقومه ليكون أكثر دقة ووضوح.

أشكر **أعضاء اللجنة** الموقرة وأنا كلي فخر لقبولكم مناقشة هذا العمل المتواضع الذي وضعتم فيه بصمة علمية من خلال المناقشة والملاحظات البناءة.

أشكر كل من ساهم معنويا، ماديا وأعانني بدعاء للتوفيق في هذا العمل المتواضع.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من هما سبب وجودي

إلى من هما شغوفين بفلاحي ونجاحي أمي وأبي

وأهديه إلى أهل العلم والمعرفة وكل مهتم بقضايا المرأة

أهديه إلى كل من كان سر نجاحي.

مـقدمة

مقدمة:

تُحظى قضايا المرأة اليوم بمكانة بارزة ضمن اهتمامات المجتمع الدولي في السياق المعاصر، كما تُعد من أكثر الإشكالات إثارة للنقاش والاختلاف بين الثقافات المتنوعة، وحتى داخل المجتمع الواحد بإختلاف توجهاته الفكرية. ويعود ذلك أساسًا إلى تصاعد الاهتمام بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب موجات التحرر الفكري والإنساني التي شهدها العالم، وما نتج عنها من تحولات بنيوية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في عدد من الدول، الأمر الذي أفرز تحديات جديدة، وفتح في الوقت ذاته آفاقًا وفرصًا إضافية أمام المرأة.

ولا تخرج المرأة العربية عن إطار هذه التحولات العالمية، إذ تشكل التحديات التي تواجهها جزءًا من الإشكالات العامة التي تعاني منها النساء في مختلف المجتمعات، مع احتفاظها بخصوصية نابعة من الموروث الثقافي العربي ومن طبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي السائد. كما أن تحقيق تنمية عربية شاملة يظل رهينًا بضمان مشاركة فعلية وكاملة للمرأة، بوصفها عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية وغاية من غاياتها في آن واحد. وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 هذا المعطى، مشيرًا إلى أن ضعف تمكين المرأة يمثل أحد أوجه القصور الرئيسية التي تعيق مسار التنمية الإنسانية.

وإدراكًا لأهمية الدور المحوري الذي تؤديه المرأة داخل المجتمع، اتجهت المجتمعات العربية، ومن بينها الجزائر، إلى إيلاء اهتمام متزايد بقضايا المرأة، لا سيما في الجوانب

التعليمية والمهنية. ويُعد التعليم من أبرز الحقوق الأساسية للمرأة، لما يتيحه من اكتساب للمعارف والمهارات النظرية والتطبيقية الضرورية لممارسة أدوارها الحياتية والاجتماعية بكفاءة. كما لا تقل الأهمية المهنية عن التعليمية، إذ يساهم عمل المرأة في تعزيز مكانتها الاجتماعية، ويجعل مشاركتها في الحياة العامة وانخراطها في مختلف ميادين العمل ضرورة ملحة لا غنى عنها في العصر الراهن.

فنجاح التنمية وإحداث الحراك الثقافي يتطلبان تمكين المرأة في الجانبين التعليمي والمهني لا سيما إذا كانت هذه المرأة أستاذة جامعية حاصلة أعلى الدرجات في التعليم العالي، الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويكون لها دور ريادي بالتأثير في المجتمع في شتى المجالات. فالتعليم العالي يجعلها أكثر وعيا بالقضايا السياسية وأكثر اهتماما بالنشاطات الاجتماعية من خلال المشاركة الفعالة في بناء وتنمية المجتمع.

فالأستاذة الجامعية يُنظر إليها اليوم كفاعل مركزي في تشكيل الحراك الثقافي داخل الجامعة وخارجها، إذ تساهم من خلال التدريس والبحث العلمي والأنشطة المجتمعية ،كما يقع على عاتقها حل القضايا المجتمعية، فهي ليست مجرد عنصر داخل مؤسسة أكاديمية فحسب، بل تُعد فاعلا ثقافيا قادرا على التأثير في مسار التحولات الفكرية والثقافية في المجتمع.

وعلى الرغم من ما شهده المجتمع الجزائري من تنمية اقتصادية متسارعة و إقبال متزايد على التعليم فضلا عن التحولات التي مست مكانة المرأة ودورها، إلا أن هذه التغيُرات واجهت جملة من المعوقات الاجتماعية والثقافية والشخصية أسهمت في إضعاف الدور الاجتماعي للمرأة والحد من فعاليتها داخل المجتمع ومن هذا المنطلق فإن الأستاذة الجامعية كغيرها من النساء الجزائريات قد تأثرت بهذه المعوقات والتحديات التي انعكست على أدوارها المهنية والاجتماعية والثقافية.

ومن خلال هذه الدراسة نهدف إلى تحليل أهم هذه المعوقات الشخصية والاجتماعية التي أثرت على ممارسة الأستاذة الجامعية لدورها الاجتماعي وخدمة المجتمع والمساهمة في التغيير والحراك الثقافي.

لمعالجة الموضوع، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول أساسية استجابة لمقتضيات البحث ومحاولة لتغطية أهم المتغيرات.

اشتمل الفصل الأول المعنون **بالإطار المنهجي والمفاهيمي** للدراسة على مجموعة من النقاط الأساسية، من التطرق الى بعض الدراسات السابقة التي يرى الباحث أنها تخدم الموضوع ، كما تضمَّن أهم انطلاقة في البحث والمتمثلة في التساؤل المطروح حول الظاهرة وما يرتبط به من احتمالات تفسيرية في الإشكالية والفرضيات، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم وإسقاط المقاربة النظرية الممكنة على موضوع الدراسة، ثم تطرقنا لأسباب اختيار موضوع الدراسة وأهميته وأهدافه ، وأخيرا الصعوبات التي واجهت الباحث.

وقد جاء الفصل الثاني المعنون بـ : "**المرأة بين الواقع والتحديات**" حاولنا من خلاله التعرف على مكانة ودور المرأة عبر مختلف المجتمعات الإنسانية القديمة، وتتبع مختلف

التطـورات والظـروف التـي أدت إلـى تقـدمها ورُقِيّهـا مـن الناحيـة الاجتماعيـة، و رصـد أهـم التحديات والمعوقات التي واجهتها ومدى تأثيرها على واقعها الاجتماعي.

كما ضم الفصل الثالث المعنون بـ: "**الأستاذة الجامعية في الجزائر بين الدور والتحديات**" سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الوضع التعليمي والمهني للمرأة الجزائرية لأهمية هاذين الوضعين في رسم معالم الأستاذة الجامعية في وتكوين مسارها الاجتماعي والثقافي واكتسابها المكانة الاجتماعية والدور في نفس الوقت، فدراسة واقعها يتطلب دراسة وضعها التعليمي ثم وضعها المهني. كما سنتطرق لمهامها الأكاديمية وأهم التحديات التي تواجهها في أداء وظيفتها الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع.

أما الفصل الرابع المعنون بـ: "**دور الجامعة في الحراك الثقافي الجزائري**" ،حيث حاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء أكثر على الجامعة من خلال عدد من النقاط والتي سنبرز فيها مفهوم المؤسسة الجامعية وتطورها ودورها في خدمة المجتمع من خلال الحراك الثقافي، بالإضافة إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها في الوضع الراهن.

في الأخير تناولنا الفصل الخامس المتمثل في الجانب الميداني المعنون بـ: "**دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي**"، حيث حددنا من خلاله الأسس المنهجية للدراسة المتمثلة في: مجالات الدراسة، تحديد العينة وحجمها ومواصفاتها وتقنية البحث، بالإضافة إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة عن طريق تحليل المقابلات وعرض نتائج الفرضية وتحليلها تحليلا سوسيولوجيا، وأخيرا تلخيص النتائج العامة التي توصلنا إليها من خلال البحث، وبعدها قمنا

بصـياغة الخاتمـة والتـي جـاءت كحوصـلة للجانـب النظـري والميـداني للدراسـة، كمـا قمنـا مـن خلالها بتقييم البحث، و ذكرنا بعض الآفاق البحثية لفتح المجال أمام الباحثين المهتمين بهذا الموضـوع. كمـا خُـتم البحـث بجانبـه النظـري والميـداني بعـرض قائمـة المصـادر والمراجـع العربية والأجنبية والملاحق.

ونأمل أن نكون قد وُفِقنا في تقديم رؤية علمية واضحة حول الموضوع و أن يُساهم هذا العمل في إثراء المعرفة في هذا المجال، وأن يكون منطلقا لدراسات لاحقة تتعمق أكثر في هذا الموضوع.

الفصل الأول:

الإطـــار المنهجـــي والنظـــري

- تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل عرض بعض الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع بحثنا، ثم عرض إشكالية الدراسة وفرضياتها ، وبعدها تحديد مختلف المفاهيم التي تضمنتها الدراسة أو التي ظهرت من خلال عنوان الدراسة أو من خلال إشكالية الدراسة و فرضياتها ونتطرق للمقاربة السوسيولوجية والمنهج المتبع للدراسة، وبعدها ذكر أسباب وأهمية الدراسة والهدف منها ونختم الفصل بالصعوبات التي واجهتنا خلال البحث.

1- الدراسات السابقة:

- دراسة روز ماري كليف rose mary cliff:

أجرت روز ماري كليف عام 1975 دراسة في جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، هدفت إلى التعرف على أبرز المشكلات التي يواجهها أعضاء هيئة التدريس في ضوء الأدوار والمسؤوليات الموكلة إليهم داخل الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها معاناة بعض أعضاء هيئة التدريس من ضعف التفاعل فيما بينهم، وتراجع العلاقات الاجتماعية، واتساع الفجوة بينهم وبين إدارة الجامعة، إلى جانب قصور قنوات التواصل المؤسسي. كما أشارت النتائج إلى وجود تباين في أساليب تعامل الإدارة مع أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي أسهم في شعور عدد منهم بالإحباط نتيجة غياب التقدير الكافي للجهود التي يبذلونها.[1]

- دراسة مكتب اليونيسكو الإقليمي:

تناولت دراسة مكتب اليونسكو الإقليمي عام 1985 المشكلات التي تحول دون تمكّن عضو هيئة التدريس من أداء مهامه الأساسية بالكفاءة المطلوبة في الدول العربية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج جرى تصنيفها وفق مجالات متعددة. ففي مجال البحث العلمي، تمثلت أبرز المعوقات في محدودية توفر المراجع العلمية، وضعف

[1] **ROSE Mary Cliff Universety of Southern California Faculty Therviews of the University.ERIC.Document NO ED 096917. 1977**

التجهيزات المخبرية، وعدم كفاية المكتبات الجامعية، إضافة إلى انخفاض حجم الإنفاق المخصص للبحث العلمي. أما فيما يتعلق بالأداء التدريسي، فقد أشارت النتائج إلى الارتفاع الكبير في أعداد الطلبة مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس، مما أدى إلى استنزاف معظم وقت وجهد عضو هيئة التدريس في الجوانب التعليمية على حساب المهام الأخرى المنوطة به. كما أظهرت الدراسة وجود معوقات إضافية، من أبرزها انتشار البيروقراطية الإدارية وقلة فرص التفرغ العلمي. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة دعم وتنشيط البحث العلمي من خلال توفير مناخ يضمن الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، إلى جانب معالجة أوجه القصور في الجوانب العلمية والإدارية المؤثرة في أدائهم.[1]

- **دراسة هند بنت ماجد الخثيلة المرأة والبحث العلمي في التعليم الجامعي بين الواقع والتحديات دراسة استطلاعية 1992.**

تناولت دراسة هند بنت ماجد الخثيلة واقع مشاركة المرأة في البحث العلمي بالتعليم الجامعي، مع التركيز على الإنتاج العلمي بوصفه مؤشراً أساسياً لهذه المشاركة. اعتمدت الدراسة على عينة مكوّنة من 93 عضوة هيئة تدريس بجامعة الملك سعود، باعتبارها من أعرق الجامعات في المملكة. وأظهرت النتائج أن للمرأة حضوراً ملحوظاً في مجال البحث العلمي، حيث بلغ مجموع ما أُنجز حتى تاريخ الدراسة 37 بحثاً ميدانياً، و22 مقالاً علمياً، و12 كتاباً، إضافة إلى 8 أعمال ترجمة، مع مشاركة بعض الباحثات في أكثر من مجال من

[1] **مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية كعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، أوضاعه وقضاياه، اتحاد الجامعات العربية، بغداد، 1985، ص25-49,**

من مجالات الإنتاج العلمي. كما كشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات التي تعيق نشاط المرأة البحثي، وجاء في مقدمتها قلة توفر المساعدين البحثيين، وضعف اللقاءات العلمية المتخصصة، ومحدودية الاستفادة من المكتبة المركزية، ونقص مصادر المعلومات، وصعوبة تنفيذ الدراسات الميدانية، إضافة إلى محدودية المجلات المتخصصة، وضعف التواصل الأكاديمي بين أعضاء هيئة التدريس، وتعقيد إجراءات النشر، وكثرة الأعباء الإدارية، إلى جانب مشكلات تتعلق بالمواصلات، وضعف الدعم المادي، وتعدد المسؤوليات الأسرية والاجتماعية، وعدم تفهم بعض الأزواج لمتطلبات البحث العلمي.

- **دراسة اسلام سميرة إبراهيم معرفة الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في البحث العلمي كيفية تجاوزها أو التغلب عليها 2004**

تم التركيز في هذه الدراسة على رصد الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في مجال البحث العلمي وسبل التغلب عليها. كما أوضحت نتائج الدراسة أن المرأة تتحمل أدواراً أساسية في التنشئة والتعليم إلى جانب التزاماتها الأسرية المتعددة، الأمر الذي يحد من قدرتها على الاستمرار في تحقيق طموحاتها العلمية، حيث أشارت إلى وجود نظرة غير منصفة لوضع المرأة العربية والمسلمة، وما تواجهه من تمييز وضغوط ناتجة عن العادات والتقاليد السائدة. وأبرزت الدراسة أيضاً إشكالية السن التقاعدي المبكر للمرأة، الذي يتزامن مع بلوغها مرحلة غنية بالخبرة والمعرفة، فضلاً عن قلة المؤتمرات العلمية، وضعف فرص

الحوار والمشاركة النسائية فيها، واستمرار بعض الاتجاهات المتشددة، وضعف التواصل والشفافية، وقلة الثقة في قدرات المرأة ومنحها فرص اتخاذ القرار.

- **دراسة الجوهري أميمة بنت محمد نور بن عبد الله الصعوبات التي تواجه السيدات العاملات في مجال البحث لعلمي والمعوقات التي تحد من تسويق براءات الاختراع 2004.**

حيث هدفت الباحثة إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه السيدات العاملات في البحث العلمي، ولاسيما تلك التي تحد من تسويق براءات الاختراع. وأظهرت نتائج الاستبانات والمقابلات عدم رضا الباحثات عن مستوى البحث العلمي في ظل التحديات القائمة. ومن أبرز هذه المعوقات محدودية الفرص المتاحة لتطوير مهارات الباحثات، وضعف تبادل الخبرات مع الجامعات ومراكز الأبحاث محلياً ودولياً، وغياب آليات واضحة لتمويل المشاريع البحثية، ونقص الكوادر الفنية المؤهلة، وافتقار المؤسسات البحثية إلى خطط التطوير المستدام. كما تعاني بعض المراكز من ضعف البنية التقنية في مجالات الاتصالات والمعلومات والمكتبات، وعدم جاهزية المنشآت لاستيعاب متطلبات التقنية الحديثة، إضافة إلى القيود المفروضة على استفادة الباحثات من المكتبات الجامعية طوال أيام الأسبوع. وأكدت الدراسة أن هذه المعوقات تؤثر بشكل كبير في فرص تسويق براءات الاختراع لدى النساء، رغم التقدم الملحوظ الذي تحققه الباحثات في بعض الدول العربية، إلا أن تحقيق الأهداف المنشودة لا يزال يتطلب جهوداً إضافية.

- **دراسة قرين فضيلة وآخرون المرأة الأكاديمية المسلمة في مواجهة التحديات الأسرية والمهنية دراسة مقارنة بين ماليزيا والجزائر 2016.**

تناولت هذه الدراسة التحديات الأسرية والمهنية التي تواجه المرأة الأكاديمية المسلمة، من خلال دراسة مقارنة بين المجتمعين الجزائري والماليزي. وسعت الدراسة إلى تحليل دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل طبيعة هذه التحديات، واقتراح حلول عملية للتقليل من آثارها وتحسين أداء المرأة الأكاديمية. واعتمد الباحثون المنهج الوصفي، وطبّقوا أداة الاستبانة على عينة قصدية بلغت 50 امرأة أكاديمية من عدد من الجامعات في البلدين. وأظهرت النتائج وجود تحديات متعددة ذات أبعاد أسرية ومهنية في كلا السياقين، مع اختلاف درجة تأثيرها تبعاً للبيئة الاجتماعية والثقافية، وانتهت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التصورات العملية التي تساهم في تعزيز دور المرأة الأكاديمية ومساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

لقد استفدنا من هذه الدراسات في العديد من الأمور الخاصة بتحديد المفاهيم والمنهج الملائم مثل دراسة قرين فضيلة، والاستفادة من النتائج المتوصل إليها لتفادي تكرار الإشكالية والبحث في الجوانب التي لم تتطرق لها الدراسات، فتقريبا جل الدراسات السابقة ركزت على المعوقات الإدارية فقط لدور للأستاذة الجامعية .كما جاءت دراستنا لتأكيد حقائق توصلت

إليها بعض الدراسات، ولا ننكر أن هذه الدراسات توضَح لنا من خلالها التصور الأولي للدراسة وبناء الفرضية.

2- الدراسة الاستطلاعية

أجرينا بعض المقابلات الاستكشافية والاستطلاعية في بداية الدراسة من أجل التعرف على الظاهرة المراد تناولها، بعد صياغة بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع بصفة عامة، حيث توجهتُ إلى جامعة تيارت من أجل إجراء هذه المقابلات مع بعض الأستاذات الجامعيات ، حيث أسفرت هذه المقابلات على أن الأستاذة الجامعية في الجزائر تعاني من أزمة حقيقية وصعوبات وعوائق متعددة الجوانب تحد من فعاليتها في مجال الحراك الثقافي، فاستخدمنا في الدراسة الاستطلاعية أداة المقابلة من أجل تحديد بنود تقنية المقابلة بشكل دقيق، وذلك بسبب طبيعة الموضوع وللتقرب أكثر من المبحوثات وفهم واقع الأستاذة الجامعية في الجزائر ومعرفة أهم المعوقات التي تحد من دورها في الحراك الثقافي.

3- الإشكالية:

يعد وضع المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المؤشرات المهمة التي تدل على مستوى هذا المجتمع، فالمجتمعات المتحضرة والمتقدمة هي التي تفسح المجال أمام المرأة لأخذ دورها الكامل في بناء المجتمع، ولا يمكن لأي مجتمع أن يدعي أنه متقدم أو يسير على طريق التطور عندما يكون نصفه مهمشا ومعطلا، بغض النظر عن أسباب وعوامل هذا التطور، وتعتبر مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية، حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية، واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرون.[1]

لقد احتلت المرأة مكانة مرموقة في المجتمع الإسلامي، فالإسلام قد أصلح حال المرأة وعزز مكانتها من خلال عدة مبادئ، منها حفظ إنسانيتها وإعلان كامل مسؤوليتها، والإقرار بأهليتها كما حررها ومنحها العديد من الحقوق كحق التعليم وحق العمل وحق المشاركة في اتخاذ القرار.

وبما أن الحراك الثقافي في أي بلد تتطلب مشاركة فعالة من كافة الموارد البشرية، ولما كانت المرأة نصف المجتمع كان عليها أن تشارك الرجل في الحراك.ويؤكد العديد من المهتمين بقضايا المرأة أنها تمثل نصف المجتمع من حيث العدد والكم، ولكن في الواقع

[1]وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص 7.

وفي التأثير أكثر من النصف، لهذا كان الاهتمام بالمرأة أمرا واجبا فالمرأة تستطيع أن تشارك الرجل في تنمية المجتمع والحراك الثقافي وكتب التاريخ مليئة بالأمثلة والمواقف لمشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل فاعل ومؤثر في مجالات مختلفة كالتعليم والطب وخدمة المجتمع والارتقاء بيه وتطويره، فنجد السيدة عائشة رضي الله عنها كانت شاعرة أديبة وعالمة بالطب وفقيهة مجتهدة يؤخذ عنها الدين والقرآن، وشاركت في رواية السنة وتعليمها للناس واشتركت معها العديد من الصحابيات، فكُتب التاريخ حافلة بالنساء اللاتي نهضن بالعلم.

ويعتبر التعليم جزءا مهما من عملية الحراك الثقافي فالتعليم عامة، والتعليم العالي خاصة يلعب دورا أساسيا في إعداد النخب الفكرية والعلمية اللازمة لعملية الحراك الثقافي خاصة وأننا نعيش في عصر المعلومات، عصر تتحول فيه المعرفة إلى قوة، ويوظف فيها العلم توظيفا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وبالتالي تبرز وتتأكد الأهمية المتزايدة للتعليم.

وقد حظيت المرأة في العقد الأخير بالتعليم بجميع مستوياته، وإلى جانب هذا نجدها شاركت كعاملة في مؤسسات التعليم العالي سواء في التدريس أو المساهمة في البحث العلمي أو المشاركة في تنمية المجتمع من خلال الجامعة.

لا شك أن موضوع المرأة أصبح ركنا أساسيا في الحياة العامة لكافة المجتمعات، ومجالا مهما للبحث والتطوير، فالمرأة نصف المجتمع ولديها طاقات هائلة، وقد برز دور المرأة جليا من خلال المنابر والدراسات والمؤتمرات والتي نادت بحقوق المرأة والاعتراف بها

كعنصر مهم في الحياة والتقدم، وحصولها على حقوقها والقيام بدورها الفاعل الحيوي في المجتمع كما ينبغي أن يكون عليه الحال.

إلا أنه على الرغم من التطورات والتغيُّرات التي طرأت حديثا على المجتمعات والسياسات العامة، والتي أثرت في مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتحولات الإيجابية في اتجاهات أفراد المجتمع نحو المرأة ومكانتها، وما أثبتته الدراسات والأبحاث تجاه قدرة المرأة على العمل في العديد من المجالات وسعيها إلى الحصول على المعرفة إلا أن الفجوة مازالت واسعة بين إمكانيات المرأة وقدرتها وما تصبو إليه وما هو موجود فعلا على أرض الواقع، ومن خلال الدراسات السابقة والقراءات الأدبية وما أسفرت عليه الدراسة الاستطلاعية من نتائج ، تبين أنه ما تزال هناك تحديات أمام المرأة في مسار التعليم العالي وتحد من دور المرأة الأكاديمية في الجامعات في ممارسة مهامها الأكاديمية والإسهام في الحراك الثقافي.

ومن هنا نطرح السؤال التالي :ما هي أهم المعوقات التي تؤثر على دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي؟

4- الفرضيات:

لا يمكن للبحث العلمي أن يتم من دون وجود فرضيات وذلك لاعتبارها الأداة الرئيسية التي تجعل البحث يأخذ وجهة علمية، كما تُعتبر الفرضية إجابة عن سؤال البحث و بمثابة تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر، وتنبؤ لما سنكتشفه في الواقع.[1] كما تتمثل الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية[2].

وسوف نحاول الإجابة على السؤال الذي طرحناه سابقا من خلال الفرضية التالية:

يتخلل مسار الأستاذة الجامعية في الجزائر(كونها أستاذا جامعيا لها وظيفتها المهنية، ومكانتها العلمية، وكونها امرأة لها دورها الأسري، وحضورها الاجتماعي)، الكثير من التحديات التي تحد من فرص تقدمها الأكاديمي، فالمعوقات الاجتماعية المتمثلة في (نظرة المجتمع والظروف العائلية وكذا المساندة الاجتماعية) وكذا المعوقات الشخصية المتعلقة (التكوين النفسي للأستاذة وصراع وغموض الأدوار المتعلقة بها بالإضافة إلى القدرة على أداء الدور) تؤثر على فعاليتها ومساهمتها في الحراك الثقافي.

[1] **سعيد سبعون وحفصة جرادي، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص. 107.**

[2] **سعيد سبعون، المرجع نفسه، ص.105.**

5- تحديد المفاهيم :

الأستاذة الجامعية: ويضم هذا المفهوم بين طياته مفهومين: كونها أستاذا جامعيا وكونها امرأة.

1- الأستاذ الجامعي: يحمل هذا المفهوم بين طياته مصطلحين: الأستاذ والجامعة

أ- الأستاذ:

كلمة فارسية مُعربة معناها العالِم والمعلم والبارع في كل صنعة، جمعها أستاذ وأساتذة أما في العصر التركي فقد كانت كلمة أستاذ تطلق على رب النعمة ووليها وأطلقت أيضا على الصانع، والأرجح أن لقب أسطى الذي يطلق على بعض الصناع هو تحريف لكلمة أستاذ، أما الآن فيشيع استخدامها للمدرسين عامة، والمدرسين في الحقل الجامعي بصفة خاصة.

ب-الجامعة :

يرى "حامد عمار" أن مصطلح الجامعة يعني أكثر من مجرد تجمع للأساتذة، فهو يتضمن أبعادا عديدة منها جامعة لمعارف عامة مشتركة، تمثل قاعدة للمهن المتخصصة، وجامعة لمختلف إبداعات الفكر الإنساني، وجامعة لثوابت المجتمع وخصوصيته الثقافية، وجامعة لموارد ومصادر المعرفة، بما يسر تجديدها وإنتاجها، وجامعة لمقومات الحياة من

حيث الشراكة الفاعلة في الحياة الجامعية، وجامعة لفرق عمل متكاملة ومتعاونة، تتألف مدارسهم الفكرية لخدمة الطلاب والارتقاء بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع.[1]

فالأستاذ في الجامعة يُعتبر مصدرا أساسيا وركيزة مهمة جدا في قيام الصرح الجامعي وتمكين الجامعة كمؤسسة علمية أكاديمية من إنجاز المهمة الموكلة إليها، وهي خدمة البحث العلمي وإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة، بتزويدها بمختلف العلوم والمعارف والمهارات اللازمة.[2]

وحسب "بران" فإن الأستاذ الجامعي مختص يستجيب لطلب اجتماعي، يتحكم إلى حد ما في المعرفة ولا سيما المعرفة العلمية.[3]

الأستاذ الجامعي هو العنصر الفعال في العملية التعليمية الجامعية، والمحرك الأساسي لها فخصائصه الشخصية والمعرفية والانفعالية لها دور هام في فعالية العملية التعليمية، لأنه مهما كان مستوى المناهج التي تقدمها الجامعة، والتجهيزات والمخابر والهياكل التي تتوفر عليها، لا يمكن لها أن تتحقق أهدافها في إحداث التغيير لمطلوب، وفرض قيادتها العلمية والاجتماعية، ما لم يتواجد فيها الأستاذ الكفء تدريسا وبحثا، فالأستاذ الجامعي ذو الكفاءة العالية يمكن أن يعوض أي نقص أو تقصير محتمل في الإمكانات المادية والفنية في

---

[1] حامد عمار، عن احمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2001

[2] بيزان مزيان، استغلال الأساتذة الجامعيين لشبكة الأنترنت، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة مذكرة ماجستير، 2007،

[3] Brun.J :Ecole Cherche Manager:Ed.Insep.Paris 1987 P 123.

الجامعة، ويمكن أن يجعلها تقود المجتمع وتتنبأ المكانة المتميزة التي ينبغي أن تكون عليها.[1]

2- المرأة:

يعرفها معن خليل عمر : "بأنها الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض". [2]

المرأة هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم بنفس الوقت بأدوارها الأسرية إلى جانب أدوارها كموظفة.

ونحن من خلال دراستنا نقصد الأستاذة الجامعية كونها امرأة قبل أن تكون عاملة في الجامعة وأستاذة جامعية لها دور وظيفي بالإضافة إلى ذلك دورها الأسري.

- الدور:

يعرف الدور في قاموس علم الاجتماع بأنه نموذج يرتكز حول بعض الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة الاجتماعية داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة من التوقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الفرد نفسه.[3]

[1]النوي بالطاهر، خصائص الأستاذ الجامعي الكفء والتدريس الفعال، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الوادي.

[2]معن خليل العمر، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر، الأردن، 2002،ص 170.

[3]محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، 1997، ص 190.

ويتكون الدور من متطلبات تتمثل في توقعات الآخرين بشأن أداء شخص ما لدور معين في موقع ما، كما قد يكون الفاعل على علم بمتطلبات دوره وقد لا يكون على علم.[1]

كما يعرف الدور كذلك على أنه توجيه أو تفهيم عضو في جماعة بالجزء الذي ينبغي أن يلعبه في التنظيم ويتضمن الدور فئتين:

- يتكون الدور من أنماط سلوكية واضحة يسلكها الشخص الشاغل للمركز عندما يتفاعل مع شاغل بمركز آخر ويسمى بالدور الممارس.
- يتكون الدور من نسق من التوقعات بالدور المتوقع.[2]

ونقصد هنا دور الأستاذة الجامعية المتمثل في أدائها للوظيفة الثالثة، المتمثلة في خدمة المجتمع، وذلك من خلال مشاركتها في الندوات والملتقيات والأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفضاءات العلمية، إلى جانب النشر الفكري والعلمي، وإنجاز البحوث التي تسهم في معالجة القضايا المجتمعية.

- **المعوقات:**

يعرف "القصاص" المعوقات بأنها الصعوبات أو العراقيل التي تحول دون تحقيق الهدف، والتي تعترض العمل وتحول دون تقدمه، وبالتالي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية

[1] محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 392.

[2] عبد الحليم عبد العالي، نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1989ى، ص 122.

والاستفادة منها ماديا لتنمية المجتمع المحلي.[1] ونخص بالذكر المعوقات الاجتماعية والمعوقات الشخصية:

أ- المعوقات الاجتماعية:

ونقصد بها في الدراسة الصعوبات التي يفرزها المجتمع التي تعيق دور الأستاذة الجامعية الجزائرية في تنمية المجتمع، والمساهمة في عملية الحراك الثقافي، والتي تتمثل في نظرة المجتمع للمرأة الأكاديمية، ونقص الخدمات المساندة لها وكذلك الظروف العائلية.

ب- المعوقات الشخصية:

ونقصد بها في الدراسة الصعوبات المرتبطة بالأستاذة الجامعية ذاتها، والتي تعيق دورها وتتمثل في التكوين النفسي لها، وطبيعة الدور المزدوج ، ومدى قدرتها على أداء دورها في الحراك الثقافي.

- الحراك الثقافي:

لا يُقاس الحراك الثقافي بعدد الكتب المطبوعة أو المنشورة أو المقروءة، ولا بكمية الصحف والمجلات والنشرات والمواد الإعلامية المنتَجة، كما لا يقتصر على كثافة الندوات والحوارات واللقاءات الثقافية. فجوهر الحراك الثقافي يتمثل في إتاحة حرية التفكير، واحترام تعدد القناعات، وضمان حرية الرأي والمعتقد.

[1] القصاص ياسر ، مهام تخطيطة لمواجهة معوقات مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ص3363.

ويُفهم الحراك الثقافي كذلك بوصفه قدرة الأفراد على التنقل الأفقي بين مختلف المناطق الجغرافية داخل المجتمع، والتنقل العمودي عبر المستويات الاجتماعية والمهنية، بما يسمح بالانتقال بين الوظائف والشرائح الاجتماعية دون وجود عوائق أو حواجز بنيوية تحول دون ذلك. ويعكس هذا الحراك مدى ما يتيحه النظام الاجتماعي من فرص للفرد للتحرك والتقدم اعتماداً على الكفاءة والإنجاز والقدرات الشخصية، بعيداً عن العوامل الخارجة عن إرادته أو سيطرته 1.

يُفهم من خلال هذا التعريف أن الحراك الثقافي هو نشاط له صلة بكل فعل ثقافي ويستلزم كالآتي:

1- لا يقاس الحراك الثقافي بحجم الإنتاج الثقافي وحده فحسب بل أيضا بما يترك من آثار على حركة النشوء والارتقاء الفكري للمشهد الثقافي.

2- إن قوة الفعل والانفعال وشدة التأثر والتأثير بين المنتجين والمستفيدين أمر ضروري لحدوث الحراك الثقافي[2].

ونقصد بالحراك الثقافي في الدراسة مجموعة الأنشطة والممارسات والتفاعلات الفكرية والثقافية والاجتماعية والانتاجات الفكرية العلمية التي تقوم بها الأستاذة الجامعية التي تهدف إلى خدمة المجتمع .

[1] /ar. wikipedia. org/wiki/حراك اجتماعي

[2] أحمد محمد اللويمي، قراءة في أدوات الحراك الثقافي في الأحساء، 2009، ص 2.

6- المقاربة النظرية:

كل دراسة سوسيولوجية بحاجة إلى مقاربة معينة إذ لابد في أي دراسة أن تكون نقطة الانطلاق من نظرية أو مجموعة نظريات لأن النظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط.

أما بالنسبة لدراستنا المتعلقة بالبحث في موضوع دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي، فقد اعتمدنا على نظرية الدور وقبل التحدث عن استخدامنا للنظرية لموضوع بحثنا لا بد أن نشير إلى نبذة مختصرة عن نظرية الدور فهي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع التي ظهرت في مطلع القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدوارا اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز، وأن مكانة الفرد تعتمد على أدواره الاجتماعية التي تنطوي على واجبات وحقوق اجتماعية يتمثل لها الفرد.

فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها المجتمع، وتستند الأدوار الاجتماعية على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية، والتي تتضمن أنواعا مختلفة من التوقعات، والتي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

وقد أوضح "رالف لينتون" بأن الدور يمثل الجانب الديناميكي لمركز الفرد أو وضعه أو مكانته في الجماعة التي ينتمي إليها، وها ما أكده "جوليان روتيير" أن الدور الاجتماعي يحدد وظيفة الفرد في الجماعة أو الدور الذي يلعبه في الجماعة أو الموقف الاجتماعي.[1]

ومن المفاهيم المرتبطة بنظرية الدور هي كالآتي :

المكانـــة: هـي الموقـع الاجتمـاعي الـذي يشـغله الفـرد داخـل المجتمـع، سـواء كـان مكتسـبا (كالوظيفة)، أو موروثا (كالنوع أو العرق).

الدور: هو السلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل مكانة معينة.

توقعات الدور: هي ما ينتظره الآخرون من الفرد الذي يشغل مكانة معينة.

أداء الدور: هو السلوك الفعلي الذي يمارسه الفرد عند تأديته لدور معين، وقد يختلف عن التوقعات.

تعدد الأدوار: يشير إلى أن الفرد يشغل أكثر من مكانة في الوقت نفسه، وبالتالي يؤدي أدوارا متعددة.

صراع الأدوار: يحدث عندما تتعارض توقعات دورين أو أكثر يشغلهما الفرد.

غموض الدور: يشير إلى عدم وضوح التوقعات المرتبطة يشير إلى عدم وضوح التوقعات المرتبطة بدور معين، مما يؤدي إلى ارتباك في الأداء.

[1] **إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 159.**

الاحتـراق نتيجـة الـدور: وهـو الضـغط أو التـوتر النـاتج عن صـعوبة تنفيذ متطلبـات الـدور الواحد.

لذا فإننا في دراستنا هذه نحاول تفسير دور الأستاذة الجامعية في بناء المجتمع وكيف تساهم في الحراك الثقافي من خلال ما تقدمه من مشاركات وإنجازات وانتاجات فكرية علمية وإسـهامات تعـالج قضـايا المجتمـع، كمـا نحـاول بـذلك معرفـة أهـم المعوقـات الاجتماعيـة والشخصية لهذا الدور الناتجة عن تعدد وصراع الأدوار.

7- منهج البحث:

هنـاك منـاهج للبحـث يسـتخدمها علمـاء الاجتمـاع، ويتوقـف اسـتخدامها علـى الباحـث وطبيعة البحث والإمكانات المتوفرة، ودرجة الدقة المطلوبة، وأغراض البحث، مما قد تقتصر فيه النتائج على الوصف، أو تتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير، فإنه من الضروري على أي باحث يسعى للوصول إلى نتائج ترضي فضوله العلمي والشك الايجابي الذي دفعه نحو القيام بأي دراسة أن يعتمد على منهج بحث.

وُيعرَّف أنـه: "الطريقة الموضـوعية التـي يسلكها الباحث فـي دراسـته أو تتبعـه لظـاهرة معينة من أجل تحديد أبعاده بشكل شامل يجعل من السهل التعريف عليها وتمييزها ويسهل

معرفة أسبابها ومؤشراتها والأشكال التي تتخذها والعوامل التي عواملها الداخلية والخارجية بهدف الوصول إلى نتائج عامة ومحددة يمكن تطبيقها أو تعليمها ".[1]

ولما كان موضوع دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي الجزائري محل الدراسة، والذي أساسه التعرف على المعوقات التي تحد من فعاليتها ومشاركتها في تنمية المجتمع وتعيق تطورها وأدائها الأكاديمي في عملية الحراك الثقافي، ومنه فإن طبيعة الموضوع تفرض إتباع المنهج التالي:

1- المنهج الوصفي التحليلي :

الهدف منه دراسة الواقع الاجتماعي وتحليله وتفسيره، الذي يرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية "[2].

ويُعرف على أنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة[3]. و هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع. إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، ويعتمد هذا المنهج على مرحلتين أولهما :

---

[1] عبد الحميد جابر جبر، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص. 135.

[2] محمد عبيرات ومحمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي، ط 2،، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص. 46.

[3] محمد شفيق، البحث العلمي –الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية،، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985ص 106.

01 –المرحلة الوصفية –المنهج الوصفي –:وتتم البحوث التي تعتمد على المنهج الوصفي على مرحلتين هي الأخرى [1] :

–مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تعتبر بداية لتوصيف ظاهرة ما

–مرحلة التشخيص والوصف المعمق وهي مرحلة الوصف الفعلي للظاهرة.

فالمنهج الوصفي يعتبر من أكثر مناهج البحث الاجتماعي الأقرب إلى الواقع، حيث يتم الإحاطة بالظاهرة من كل جوانبها وكأنها تقوم بعرض مقومات الظاهرة.

02–المرحلة التحليلية: وتكون المرحلة الثانية بعد مرحلة الوصف، حيث يتم التحليل عن طريق تفكيك مقومات الظاهرة.

ومنه فإن المنهج الوصفي التحليلي يقوم عل الوصف وتفكيك الظاهرة محل الدراسة، ولقد تم اختيار هذا المنهج من قبلنا لأن الموضوع هو الذي فرضه كمنهج للدراسة من أجل معرفة و وصف واقع المرأة الجزائرية عموما والأستاذة الجامعية خصوصا.

ولقد اعتمدنا على هذا المنهج وفق خطوات هي:

أ – بناء الموضوع المدروس بناءا علميا يقوم على تسليط الضوء على الظاهرة المتمثلة في واقع الأستاذة الجامعية الجزائرية ابتدءا من سؤال الانطلاق إلى الفرضية.

[1] **هشام مريزيق، المدخل إلى علم الاجتماع، ط 1،، دار الراية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 35.**

ب – اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكيفي لمختلف عناصر مكونات وحدة الدراسة عن طريق المعلومات التي تزيد المعرفة بالظواهر، وتنمي البصيرة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده.

ج – تحليل أهم المعوقات التي تؤثر على دور الأستاذة الجامعية.

8- أسباب اختيار الموضوع:

إن أي بحث علمي لا بد أن يكون له مجموعة أسباب تدفع الباحث لدراسته، والبحث عن الأسباب الحقيقية والخفية لظاهرة ما ومحاولة الكشف عنها، وعليه فموضوع المرأة الجزائرية فرض نفسه وبقوة في الساحة الاجتماعية والثقافية وخاصة مع التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يشهدا العالم، وما لحظناه هو كثرة الحديث والنقاشات المطروحة عن دور المرأة بصفة عامة وأهميتها في تنمية المجتمع ومن هنا جاء الاهتمام بدور المرأة الأكاديمية في بناء المجتمع ودورها في الحراك الثقافي. ما دفعنا لاختيار ومحاولة البحث في هذا الموضوع وتندرج تحت هذا السبب أسباب أخرى ذاتية وموضوعية.

أ- الأسباب الذاتية :

– محاولة تناول الدراسة لإرضاء الفضول العلمي، حيث يعتبر موضوع المرأة الأكاديمية ودورها في الحراك الثقافي من المواضيع الصعبة والمعقدة.

– الاهتمام بقضايا المرأة، خاصة دور المرأة الأكاديمية وفعاليتها .

ب- الأسباب الموضوعية :

- محاولة التأكد من صدق الفرضيات الموضوعة من خلال الدراسة الميدانية.
- استنطاق بعض النظريات وتسليط الضوء على واقع الأستاذة الجامعية.
- محاولة الكشف عن المعوقات التي تحد من فعاليتها.
- نقص الدراسات التي تناولت المرأة الأكاديمية خاصة في مجال الحراك الثقافي.

9- أهداف وأهمية الدراسة :

أ - أهداف الدراسة :

- محاولة الكشف عن الأسباب الفعلية للظاهرة، من خلال تحليل المعوقات المؤثرة على دور الأستاذة الجامعية.
- معرفة دور وتطور المرأة عبر المراحل التاريخية ومكانتها الاجتماعية.
- الوصول إلى توسيع المعارف من خلال القراءة لأكثر قدر من الباحثين الاجتماعيين في الجزائر وفهم تصوراتهم حول واقع المرأة عموما والأستاذة الجامعية خصوصا.
- البحث في أحد المفاهيم وتحديده وهو الحراك الثقافي ومدى ارتباطه بدور الأستاذة الجامعية.
- مراجعة الوضع الراهن للمرأة الجزائرية.
- -تحليل أهم التحديات التي تواجه المرأة الجزائرية عامة والأستاذة الجامعية خاصة.
- التعرف على العلاقة بين الجامعة والحراك الثقافي.

ب – أهمية الدراسة :

ترتكز أهمية الدراسة على معرفة معوقات دور الأستاذة الجامعية في العالم العربي عموما والجزائر خصوصا، ويمكن تحديدها في ما يلي :

– عمق وقوة الموضوع من خلال دراسات كبرى في هذا المجال المتعلقة ببحوث أكثر الباحثين الاجتماعيين في الجزائر تأثيرا والذين يمكن اعتبارهم عمالقة الفكر السوسيولوجي.

– الأهمية العلمية والأكاديمية للموضوع.

– تقديم معطيات موضوعية ونتائج علمية حول الظاهرة المتناولة.

– الاستفادة من النتائج المتوصل إليها وجعلها مُنطلقا لفتح آفاق بحثية جديدة.

10– صعوبات البحث :

ما يميز العلوم الاجتماعية أنها علوم نسبية النتائج، وبالتالي وجب على الباحث الوصول إلى أكثر درجة من الصدق والثبات في النتائج، ولتحقيق ذلك فإنه تواجهك الكثير من الصعوبات، إضافة إلى أن مجال العلوم الاجتماعية كما هو معروف وعلم الاجتماع خاصة تملأه الكثير أيضا من الصعوبات وهذا يعود إلى طبيعة الظواهر الاجتماعية المتناولة، لأنه لا يمكن التحكم فيها ولا التنبؤ بها وهذا ما يشكل لنا مجموعة من الصعوبات التي يمكن تمييزها إلى ما يلي :

أ –**صعوبات علمية :**

طبيعة الموضوع المتناول:

تعد دراسة الأستاذة الجامعية الجزائرية وعلاقتها بالحراك الثقافي من القضايا السوسيولوجية المعقدة ، بسبب تشابك واقعها الاجتماعي والمهني ، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تناولت دورها في الحراك الثقافي بشكل مباشر . فرغم كثرة البحوث حول المرأة الجزائرية ،إلا أن معظمها ركز على قضايا الجندر والمشاركة السياسية والاقتصادية مقابل ضعف الاهتمام بالمرأة الأكاديمية بوصفها فاعلا اجتماعيا وثقافيا يسهم في التغيير وخدمة المجتمع.

ليس من السهل التعامل مع عينة البحث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان علينا تحديد الأسئلة الموجهة لهذه الفئة تحديد دقيق لأنها تختلف عن الفئات الأخرى كالطلبة مثلا أو العمال.

ب –**صعوبات ميدانية :**

ترتبط الصعوبات الميدانية بالشق التطبيقي للدراسة والتي غالبا ما تظهر أثناء عملية جمع البيانات والتواصل مع أفراد العينة وعند الشروع في العمل الميداني، اعتقدت أنني لن أواجه عراقيل تذكر، باعتبار أن البحث موجه لفئة مثقفة (الأستاذة الجامعية) تمارس بدورها البحث العلمي غير أن الواقع الميداني أظهر عكس ذلك، إذ واجهتني عدة تحديات تمثلت فيما يلي:

– رفض بعض الأستاذات إجراء المقابلة بحجج بدت غير مقنعة كعدم ملائمة التوقيت رغم أنني أترك لهنّ حرية اختيار الوقت المناسب.

– طلب بعض المبحوثات بعدم إطالة مدة المقابلة بحكم ارتباطاتهن الأسرية.

- الانشغال الدائم للأستاذات بسبب أعمال التدريس وغيرها.
- رفض بعض المبحوثات التسجيلات الصوتية أثناء المقابلة.
- تحفظ بعض المبحوثات عن الإجابة في بعض الأحيان خاصة الأسئلة التي تتعلق بالحياة الأسرية ومدى وتأثيرها على مجال عملها.
- تقريبا بعض إجابات المبحوثات كانت إجابات محددة بالرغم من السؤال مفتوح ولهم حرية الإجابة.

خلاصة:

نستخلص في الأخير أن مرحلة تكوين الإطار المنهجي لدراسة أي موضوع في علم الاجتماع تكتسيه أهمية بالغة، وهي الخطوة التي تنير طريق الباحث في تقصي الحقيقة التي هو بصدد كشفها وفك رموزها، فمن خلال هذه المرحلة بإمكان الباحث توقع السير السلس والحسن للدراسة بعدما توضح كيفية التحكم في تناول الظاهرة المدروسة، خاصة وأن هذا الفصل يحتم على الباحث الرجوع دائما إلى غاية نهاية البحث كلما دعت الضرورة، ليحقق بذلك التناسق والانسجام بين فصول البحث.

الفصل الثاني

المرأة بين الواقع والتحديات

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة مكانة المرأة ودورها عبر مختلف المجتمعات الإنسانية القديمة ، من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي أسهمت في تشكيل وضعيتها داخل البناء الاجتماعي ،كما يسعى إلى فهم وتفسير واقع المرأة في المجتمعات المعاصرة وربطه بجذوره التاريخية والثقافية ، عبر تتبع التحولات الحضارية والفكرية التي ساهمت في إبراز أهمية المرأة ودورها في عملية التنمية الاجتماعية ،ويتناول الفصل أيضا أبرز التحديات والمعوقات التي أثرت على ممارستها لدورها في المجتمع وانعكاسات ذلك على واقعها الاجتماعي .

1-تطور المرأة عبر التاريخ :

إن تصفح التاريخ الطويل لتقلبات أوضاع المرأة، يُمكِننا من القراءة الصحيحة لحالها اليوم، ذلك أن الوضع الراهن هو نتيجة لتراكمات لتاريخ البشري، فالمرأة اليوم هي نتاج لنظالاتها وتفاعلاتها مع بيئتها فيما سلف من ماضيها، لقد تسلسلت الحياة الإنسانية منذ القدم وتذبذب وضع المرأة فيها، فتارة تأخذ وضعها الطبيعي فتعطي مكانتها اللائقة بها في الحياة وتارة تنزل مكانتها فتكون في وضع المهانة والضياع، وعلى العموم فقد كانت أوضاع المرأة في المجتمعات القديمة أقل شأنا من الرجل.

المرأة عامل من أعظم العوامل المؤثرة في بناء المدينة الحديثة ولم تكن المرأة في العصور القديمة أقل أثرا منها في العصور المتأخرة، وشاركت منذ أقدم العصور في العمل وأخذت بضلع كل ما يتعلق بالحياة القبلية، وهذا ما قاله **ولز** حين وصف حال الجماعات الأولى: "على أن أكثر العمل المضنى الذي كانت تحتاج إليه الجماعات كان من نصيب المرأة". [1]

ولفهم واقع المرأة أكثر سنحاول عرض تطور وضع المرأة عبر الحضارات القديمة وهي كالآتي:

[1] **إسماعيل مظهر، المرأة في عصر الديمقراطية، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2012، ص 04.**

1-1المرأة في الحضارات البدائية:

اعتبرت العصور البدائية عصور ذهبية للمرأة عامة وللزوجة خاصة، إذ كانت هذه الأخيرة عصب العائلة، وينتسب الأولاد إليها، ولها مرتبة أعلى من مرتبة الرجل، وكانت محترمة من طرف العشيرة، حظيت بالتقديس لأنها السبب في استمرارية البشرية، لكن مع تطور الإنسان، ومع زيادة الإنتاج والثورة، وفي عهد الملكية الخاصة، فرض الرجل سيطرته في المجتمع، لينزع من المرأة حقها في انتساب الأولاد إليها، ويورثهم كل أملاكه، وتتراجع بذلك مكانة المرأة ويبدأ الرجل في فرض سلطته عليها.[1]

1-2-المرأة عند الإغريق :

عندما نتصفح تاريخ المرأة الإغريقية نلمس بأنها كانت مسلوبة الحرية والإرادة وحتى المكانة الاجتماعية وفي كل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية وفق نظامهم وتشريعاتهم وفي كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق وواجبات.

كما أنها لم تتلقى تدريبات الأولية للقراءة أو الكتابة مما يجعلها محرومة حتى من الثقافة العامة، وكانوا يُهدِرون منزلتها ويعتبرونها حيوانا يباع ويشترى، وكانوا يسلبونها أهلية التصرف. ويرونها تصلح لخدمة البيوت وتربية الأطفال، وليست بطهر الحيوان بل دنسه ومحتقرة حتى سموها رجسًا من عمل الشيطان.

---

[1]بصال مالية، مكانة وواقع المرأة في الحضارات القديمة ومقارنتها مع واقعها في الإسلام، مجلة تافزا للدراسات التاريخية والأثرية العدد 00 ص 22.

وأما من الوجهة القانونية فقد حرمها القانون اليوناني حقها في الإرث وسلبها الحرية فأصبحت لا قيمة لها في المجتمع من الناحية الاجتماعية والشرعية، ولا يجوز لها أن تحصل على الطلاق بل تظل خادمة مطيعة لسيدها ورب بيتها.[1]

ومما يلفت النظر أن بعض الفلاسفة والحكماء اليونانيين قد طالبوا بإلغاء هذه التقاليد والعادات التي تحد من حرية المرأة ونجد هنا أن الفيلسوف أفلاطون طالب بوجوب منح المرأة اليونانية كامل حريتها وإتاحة الفرصة أمامها لتغترف من الثقافة والعلوم مثلها مثل الرجل حتى تتمكن من أداء واجبها الوطني، وتقدم للوطن نفس الخدمات التي يؤديها الرجل.[2]

وإذا تمعنا إلى جذور الحضارة الإغريقية التي تعتبر من أقدم الحضارات في العالم، تتضح لنا أهمية المرأة ومركزها في تلك الحضارة، ودليل ذلك ما ذهب إليه الحكيم سقراط حيث قال (إن وجود المرأة هنا، هو أكبر منشأ ومصدر للأزمة والانهيار في العالم، إن المرأة تشبه شجرة مسمومة حيث يكون ظاهرها جميل ولكن عندما تأكل العصافير تموت حالا).[3]

[1] باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981، ص 33.
[2] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص 36.
[3] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص 37.

إلا أن هذا الوضع المهيمن للمرأة لم يستمر حتى نهاية العهد اليوناني إذ قامت في أواخر العهد حركة تهدف إلى تحرير المرأة، فنرى بوريديز يدافع عن النساء في خطب جريئة وغمزات خفيفة.[1]

وحدث تطور كبير في وضع المرأة أدى إلى حصولها على حرية أكبر في التعليم وحتى في التنقل ولم تعد تربية البنات محصورة في الأمهات وحدهن في الحرم الذي ليس له أي اتصال بالخارج. فهن على غرار إخوتهن يختلفن إلى المدارس وحتى إلى محلات الرياضة فنتج عن ذلك أن حياة النساء من الطبقة الميسورة غدت أفر من حرية، أجل لم يتلق كثير منهن العلوم النظرية العالية، ولكننا نعرف عدة شاعرات، وليس الحديث بعدئذ في الأدب والفلسفة والفن وفقا على بعض المتحررات المتقدمات، فقد بدأت اقتباسات الزمن الماضي بالتراخي، أجل لم تظهر سيدات المجتمع الراقي في الولائم، ولكن أصبح باستطاعتهن أن يخرجن إلى المدينة دون أن يرافقهن أحد، وقد سمح لهن أزواجهن بالتقاء رجال غير أنسبائهن، ولذلك فقد تطورت الأخلاق نحو أدب أسمى وأرقى وتعود إلى هذا العهد بعض عادات المجاملة، كتقبيل الأيادي.[2]

[1] نهى القاطرجي،المرأة في منظومة الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006،ص 54.

[2] نهى القاطرجي، المرجع نفسه، ص 55.

1-3 المرأة عند الرومان :

عند التعمق في البنية الاجتماعية والقانونية للحضارة الرومانية، يتضح أن وضع المرأة الرومانية كان يتسم بنوع من التمايز مقارنة بالمرأة في المجتمع الإغريقي، حيث أتاح لها القانون الروماني بعض الحقوق الشكلية التي لم تكن متوفرة في حضارات أخرى معاصرة. غير أن هذه الحقوق لم ترقَ إلى مستوى الاستقلال الحقيقي، إذ ظلت المرأة خاضعة بشكل دائم لسلطة الرجل، سواء كان الأب في مرحلة ما قبل الزواج أو الزوج بعده، وهو ما يعكس الطبيعة الأبوية الصارمة للمجتمع الروماني.

ومن الناحية السوسيوثقافية، نلاحظ أن المرأة الرومانية كانت تتمتع بهامش من الحركة الاجتماعية، حيث سُمح لها بالخروج لقضاء الزيارات أو القيام بشؤونها اليومية مثل التسوق، دون مرافقة أو رقابة مباشرة، وهو ما قد يوحي ظاهريًا بقدر من الحرية. غير أن هذه الحرية كانت مشروطة بالحصول على إذن مسبق من الولي، ما يجعلها حرية مقيدة وليست حقًا أصيلًا. وبذلك، فإن أي منع من طرف الولي كان يؤدي تلقائيًا إلى تعطيل ممارسة هذه الحقوق، وهو ما يكشف عن هشاشتها وارتباطها بإرادة الرجل لا بالقانون ذاته.

ويعكس هذا الوضع تصورًا ثقافيًا يرى المرأة ككائن ناقص الأهلية القانونية والاجتماعية، الأمر الذي جعل حقوقها عرضة للانكماش في أي لحظة. فالسلطة التي خولها القانون الروماني للرجل لا يمكن اعتبارها سلطة حماية بقدر ما هي سلطة هيمنة ووجاهة

اجتماعية، تمنحه التحكم في مختلف جوانب حياة المرأة، من القرارات الشخصية إلى الأدوار الاجتماعية، بينما تُقصى المرأة عن الفعل المستقل وتبقى في موقع التبعية.

وعلى الرغم من مظاهر التقدم الحضاري التي عرفتها روما في مجالات السياسة والتنظيم والقانون، فإن هذا التطور لم ينعكس بشكل ملموس على وضع المرأة، إذ ظلت بعيدة عن الاستفادة الحقيقية من هذا التقدم، ما يؤكد أن التحولات الحضارية لا تكون بالضرورة مصحوبة بتحولات اجتماعية عادلة، خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة وحقوقها.

1-4-المرأة عند الفراعنة القدامى :

تشير المعطيات المستخلصة من المصادر التاريخية القديمة، إضافة إلى الرسومات والآثار التي كشفت عنها التنقيبات الأثرية في مصر، إلى أن المرأة في الحضارة الفرعونية تمتعت بهامش واسع من الحرية. فقد كان لها حضور فعّال في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، واستمرت في التمتع بحرية التنقل والمشاركة خارج إطار المنزل طوال الفترة الفرعونية. ويُروى أن المؤرخ الإغريقي هيرودوت، خلال زيارته لمصر في القرن الخامس قبل الميلاد، عبّر عن دهشته من مستوى الحرية والتفاعل الاجتماعي الذي كانت تحظى به المرأة المصرية، خاصة أنه جاء من مجتمع اعتاد فيه على انعزال النساء داخل المنازل. وقد سجّل ملاحظاته حول تميّز العادات المصرية، مبرزًا اختلاف الأدوار بين الجنسين، حيث كانت

النساء ينخرطن في الأنشطة التجارية والأسواق، في حين كان الرجال يضطلعون بأعمال منزلية مثل الحياكة1.

إذ كانت للمرأة مكانتها الممتازة في الأسرة والمجتمع حيث كانت تتمتع بموقع متقدم نسبيا في مجتمعها عن المرأة عند غير المصريين، حيث كانت البيئة زراعية في تلك الحقبة، والحياة مستقرة، فكان لها في البيئة مكان القداسة لما بينها وبين الأرض من علاقة الإنتاج والولادة.

وكان الرجل يُجلسها بجواره في أي مكان متباهيًا بها، حيث كانت تشاركه في كثير من الاشغال اليومية، فكانت تراقب العمال أثناء عملهم، وتشرف على عمليات الحصاد، أو رعي الماشية، وكانت المرأة هي التي تمارس كل الأعمال دون تمييز للرجل عليها في أي عمل عدا الوظائف الحربية وما يتعلق بها، وتولت وظيفة "الملك"، و وظيفة "الكاهن"، ووظيفة "الوزير"، ومختلف الوظائف و الرُتب، ولم تثبُت عدم كفاءتها في أي من تلك الوظائف، وإن كانت اللاتي شغلن مثل هذه المناصب قليل عددهن بالمقارنة مع الرجال، وكانت القواعد الدينية تقضي باحترام المرأة وتقديرها.

مما سبق يتضح لنا جليا الدور الذي كانت تلعبه المرأة في مصر القديمة حيث ان هذا الدور لم يكن يقل شأناً عن نظيره لدى الرجل. وكان دور المرأة في الحياة يتمثل في أمرين، يتصل أولهما بحياتها الخاصة في البيت، ويتصل الثاني بحياتها العامة في المجتمع.[1]

[1] **باسمة كيال، مرجع سابق،ص 41.**

وكان التثقيف والتعليم والتهذيب والتأديب والرعاية الصحية للمرأة الفرعونية أمر أساسي وضروري لمجابهة التحديات والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وكما لوحظ من دراسة التاريخ القديم، لم يوجد في الواقع أي حاجز أو عائق يعمل على مقاومة رفعتها في كل طبقات المجتمع.

وعلى أية حال، فلقد كان للمرأة المصرية في عصر الفراعنة مكانتها الخاصة، حيث لم تكن نكرة أو مسترجلة، ومن كل المظاهر التاريخية يتضح لنا أن المرأة المصرية كانت سعيدة بطبيعتها و مستمتعة بحقوقها منذ طفولتها.[2]

1-5-المرأة في الحضارة الصينية:

ومما يذكر عن المرأة الصينية في الكتب الدينية القديمة بأنها سُميت بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال. ولقد عُرفت المرأة في الأدب الصيني بأنها مزلة من الرجل دائما، وليس لها ان تحصل على أي حق من الحقوق، وبإمكان الرجل دائما متى شاء أن يسلب شخصية زوجته وبيعها وكان له الحق حتى في دفنها وهي حية دون أي اعتراض من أيٍ جهة كانت.[3]

---

[1] عصام نور، دور المرأة في تنمية المجتمع، دار الهناء لطباعة الأوفست والتجليد، 2002، ص 17.

[2] عصام نور، المرجع نفسه، ص 17.

[3] باسمة كيال، مرجع سابق، ص42.

1- 6 المرأة في الحضارة الهندوسية :

ومما يروى عن المرأة الهندية أنها لم تعرف الاستقلالية أو الحرية لا في بيت أهلها ولا في منزل زوجها لأن علماء الهند الأقدمون، كانوا يرون ان الإنسان لا يمكنه تحصيل المعارف والعلوم ما لم يتخلص من جميع الروابط العائلية.[1]

وكانت شرائع "مانو" في الهند تضع المرأة في مكانة منحطة، وتعتبرها جسدا بلا روح، فلم يكن للمرأة حق مستقل عن حق وليها، سواء كان الأب أو الزوج أو الولد، وكانت لزاما أن تخضع لتصرفات هذا الولي، فهي قاصرة مدى حياتها، واستمر هذا الحال حتى القرن السابع عشر وفق شريعة مانو.[2]

ومن المؤكد على ان هضم حقوق المرأة الهندية قديما كانت في عقيدة (نيوك) التي تُعتبر في الواقع نوع من الإهانة لطهارة المرأة، وهذه الإهانة والتحقير كانت بصورة حيث تعذب روح وضمير المفكرين الهنود.[3]

وعلى أية حال يتضح لنا أن دور المرأة في خدمة المجتمع قد تباين عبر مختلف العصور بدءا من العصر القديم حتى العصر الروماني.

---

[1] باسمة كيال، مرجع سابق، ص42.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث للطباعة، الطبعة الأولى، مصر 1998، ص16.

[3] باسمة كيال، مرجع سابق، ص43.

1-7 المرأة عند اليهود:

يذكر التاريخ الذي يتحدث عن العبرانية أن اليهود الأوائل كانوا يعتبرون المرأة لعنة باستنادهم على ما ورد في التوراة وبعض كتبهم المقدسة، لذلك نرى أن بعض الطوائف اليهودية قد اعتبرت المرأة دون مرتبة أخيها ومكانته في الحياة الاجتماعية بحيث ليس في مقدورها أن ترث إذا كان لها إخوة ذكور، وقد أعطت الحكمة اليهودية الأب حق بيع ابنته القاصر.

فالمرأة اليهودية عندهم لم تكن شيئا يذكر، إنها مثل أثاث المنزل، تقبع في زاوية تنتظر مصيرها المجهول.[1]

وهناك من يرى أن المرأة اليهودية هي ملعونة أبدية من طرف الاله، لأن الذنب قد بدأ من طرفها وهي التي تسبب للرجال بالموت. ولذلك يعتبر اليهود المرأة مسؤولة عما يرتكبه الرجل من أفعال شريرة، لذلك فإنها عندما تقع فريسة للمرض ينبغي عليها أن تسجن نفسها في بيتها فلا تلمس أية آنية من أواني البيت حتى لا ينتقل الشر إلى تلك الأواني.[2]

نجد أن اليهودية حطت من قدر المرأة وأهانت مكانتها فسلبتها معظم حقوقها، حتى أنها تساوت مع الحيوان فإذا تصفحنا كتبهم المقدسة مثل التوراة والتلمود وتطلعنا إلى ما كتبه

[1] باسمة كيال،مرجع سابق،ص 46.
[2] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص 48.

علماؤهم نجدهم يسيرون في مسار واحد، ألا وهو النيل من حقوق المرأة وجعلها كالخادمة فهم يعاملونها كما يعامل الرجل خدمه.[1]

وهكذا نجد أن جميع التشريعات والأمم القديمة قد أجمعت على ذل المرأة وامتهانها وعدم الاعتراف بإنسانيتها، وقد ترتب على هذا حرمانها من جميع حقوقها لعدم أهليتها في نظرهم حيث ألزموا عليها القصر الدائم.[2]

1-8 المرأة في المسيحية:

يرى النصارى أن المرأة باب من أبواب الشياطين، وأنها يجب أن تستحي من جمالها لأنها سلاح إبليس للفتنة والإغراء، وأن المرأة ينبوع المعاصي، فهي للرجل من أبواب جهنم.وقد اعتبر ترتليانوس أحد كبار القساوسة أن المرأة مدخل الشيطان إلى نفس الإنسان، وإنها دافعة بالمرء إلى الشجرة الممنوعة، ناقضة لقانون الله، ومشوهة لصورة الرجل. كما صرح الرسول بولس بأن المرأة منبع الخطيئة، وأصل كل شر، وراء كل إثم ومصدر كل قبيح، وفي المجمع المسيحي نيكون عام 586 م خلص النصارى فيه إلى أن المرأة جسد به

[1]محمود سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2002، ص 18.

[2]سهيلة زين العابدين حماد، المرأة بين الإفراط والتفريط، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 1983، ص32.

روح دنيئة، خالية من الروح الناجية، واستثنوا مريم عليها السلام فقط لأنها أم المسيح عليه السلام. [1]

1-9 المرأة في الجاهلية :

تدلنا النصوص التاريخية القديمة التي اضطلعنا عليها والتي تتحدث عن المجتمعات القبلية أنها لم تعرف هذه المجتمعات العربية بصورة خاصة في العصر الجاهلي الخضوع لتلك القيود الثقيلة التي كانت تفرضها بعض المجتمعات في ذلك العهد، خاصة ما يتعلق منها بسلوك المرأة الاجتماعي ,

ومما يلفت النظر أن المرأة العربية في العصر الجاهلي كانت تتمتع ببعض الحرية الناتجة عن الثقة في سلوكها الاجتماعي، مما خولها حق المساهمة في وجوه النشاط الفكري والعقلي والأدبي والشعري، وحتى المساهمة في النشاطات الحربية والعسكرية التي جسدت مدى شجاعتها.[2]

ولكن وضع المرأة في الجاهلية قبل ظهور الإسلام أخذ يسوء حالها من سيء إلى أسوء في بعض أنحاء الجزيرة مما أدى إلى تدني قيمتها ومركزها الاجتماعي[3].

---

[1] بصال مالية، مرجع سابق،ص 22

[2] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص -ص 53-54.

[3] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص 62.

2- المرأة في عصر الإسلام:

لقد ولدت المرأة من جديد بمولد الإسلام، إذ برأها من تلك التهم التي ألحقتها بها التشريعات والأمم القديمة، وأخرجها من العزلة الفكرية والاجتماعية التي كانت فيها فنبذ الأحكام الظالمة التي حكمت بها تلك الشرائع ووضع أحكاما جديدة تمثل قمة العدالة، كما حرص على الاعتراف بإنسانيتها.[1]

هذه الأدوار التي تقلبت فيها المرأة عبر التاريخ بين التطور والتقهقر، جعلت الإسلام عند ظهوره يوجه إلى المرأة ومشاكلها في المجتمع الجديد اهتماما خاصا، وجعلها تتوصل إلى حقوقها بدون التباس أو غموض. [2]

وتدلنا الآيات القرآنية على أن الله سبحانه وتعالى شاء في كتابه الكريم أن يعكس أوضاع المرأة الاجتماعية بصورة جذرية ليخلصها مما كانت تعانيه، فأحدثت آياته الكريمة انقلابا في أوضاع المرأة بصورة عامة من كونها أم وزوجة وابنة، وبذلك حددت لها الحقوق والواجبات التي وفرت وحققت لها النمو والتطور والاستقرار.[3]

ومع حلول العصر الأموي، ظهرت المعارف الدينية بصورة نسبية، نافضة عنها غبار الجاهلية حيث تقدمت الآداب والعلوم الدينية من فقه وتفسير وعلم كلام.

---

[1] سهيلة زين العابدين حماد، مرجع سابق، ص 37.

[2] باسمة كيال، المرجع سابق ص 63.

[3] باسمة كيال، المرجع نفسه، ص 67.

ومن الطبيعي أن تشارك المرأة في هذه الحركة وتطلب جميع العلوم والمعارف، وتنكب على دراسة الشريعة والفقه والحديث والشعر والأدب، لذا وصفها في هذه المناسبة أحد المستشرقين الروس أحمد أجاييف قائلا :ففي أيام الدولة الأموية زاحمت المرأة الرجال في طلب جميع العلوم والمعارف، أصبحت لا تختلف عنهم في شيء.ثم انكبت على طلب الشريعة والفقه والحديث والأدب والبيان والخط.وبوجه الإجمال فإنها أحاطت بجميع فروع العلوم، فأتقنتها أيما إتقان وفي عهد هشام والوليد لم تكن النساء تختلف عن الرجال.[1]

يدَّعي بعض المتأثرين بالتصورات الغربية والمتشككين أن الحديث عن مكانة المرأة في الإسلام لا يعدو كونه طرحًا نظريًا منفصلًا عن الواقع العملي، ويعتبرون أن هذه الرؤية تندرج ضمن تصورات مثالية لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعلي عبر التاريخ. غير أن استقراء الواقع التاريخي لمكانة المرأة، سواء في الفترات السابقة للإسلام في ظل هداية الأنبياء، أو خلال عصر النبوة، وما تلاه من مراحل تاريخية، يكشف بوضوح أن الإسلام أسهم إسهامًا جوهريًا في إعادة بناء وضع المرأة وتمكينها. فقد منحها مكانة اجتماعية وسياسية وعلمية ودعوية وجهادية، مؤسسًا بذلك نموذجًا للتحرير القائم على القيم الدينية، لا على إقصاء الدين كما عُرف في بعض السياقات الثقافية الأخرى.

وفي هذا السياق، يشير عدد من الباحثين، ومنهم الدكتور محمد عمارة، إلى أن كتب التراجم والطبقات وثّقت أسماء عدد كبير من الشخصيات البارزة التي نشأت في عصر

[1] باسمة كيال، مرجع سابق، ص 88.

النبوة، وتميّز عطاؤها في مجالات متعددة. ويُلاحظ أن نسبة معتبرة من هذه النخبة كانت من النساء، وهو ما يدل على أن المشروع الحضاري الإسلامي في بداياته أتاح للمرأة فرص الريادة والمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة، بنسبة لافتة خلال فترة زمنية وجيزة، الأمر الذي يعكس خصوصية التجربة الإسلامية في تمكين المرأة مقارنة بغيرها من التجارب التاريخية.[1]

وإذا كانت رياح الجاهلية قد أعادت بعض التقاليد والعادات التي سبقت وسادت مجتمعات ما قبل الإسلام، فإن هذه التقاليد الراكدة لم تستطع غلبة إنجازات التحرير الإسلامي للمرأة حيث ظلت روح هذا التحرير وثمراته ملحوظة حتى عصور التراجع الحضاري الذي أصاب دولة الإسلام، في ظل عسكرة الدولة، تحت حكم المماليك والعثمانيين.

وعندما رصد علماء التاريخ والتراجم والطبقات أعلام النساء اللائي تفوقن وبرزن وتقدمن في صفوف الصفوة في تاريخنا الحضاري، إذا بأحدهم يترجم لثلاثة آلاف من أعلام النساء في المحيط العربي وحده، وهو محيط لا يمثل إلا خمس أمة الإسلام.صحيح أنها كان يجب أن تكون أضعاف هذا العدد إذا قارناه بتعداد أعلام النساء في عهد النبوة، ولكن يظل هذا التعداد شهادة صدق للنموذج الإسلامي تباهي به كل الحضارات.

[1]محمد عبد المجيد الفقي، المرأة والمجتمع ضوابط لا قيود، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 238.

لقد استعصى هذا النموذج على الهزيمة أمام التقاليد التي سادت حقبة تراجعنا الحضاري، فظل فاعلا على امتداد تاريخ الإسلام ثم عاد لتتألق معالمه المتميزة في اجتهادات مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي الحديث المعاصر.[1]

والواقع أن النساء في هذا العصر لم يقفن على رواية الحديث، بل أقبلن على العلوم الدينية كافة، وأدركن نصيبا وافرا منها أهل بعضهن للتدريس فيها، فالمرأة في العصر الأموي نالت الكثير من العلوم والمعارف فتألقت واشتهرت الكثيرات منهن من بينهم سكينة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، وعائشة بنت طلحة واشتهرت في البصرة رابعة العدوية وفي البادية اشتهرت الكثيرات من الشاعرات والراويات كعمرة الجمحية وغيرها.واشتهرت كذلك المثقفات من الجواري والسبايا في عهد الأمويين فكانوا يقدرون السبية أو الجارية بقدر ما عندها من الفنون والعلم والأدب.[2]

لا بد أيضا من التعرض لنهضة المرأة في عهد العباسيين وخاصة في عصورهم الذهبية حيث نالت الحرائر نصيبهم الوافر من العلم والأدب.وما يدلنا على المكانة التي وصل إليها الحرائر في العهد العباسي ومن تقدم عرفاني وعلمي ما قاله المستشرق الروسي أحمد أجاييف:"وفي عهد الدولة العباسية، قامت النساء بتربية البنات وتثقيفهن، وبإرضاعهن

[1] محمد عبد المجيد الفقي، المرجع نفسه، ص239.

[2] باسمة كيال،مرجع سابق ، ص 89.

ألبان الآداب والمعارف، وكان الناس لا يختارون لأولادهم مدرسة أو مهذبة لبناتهم إلا اللواتي أحرزن نصيبا وافرا من العلوم والفنون ".

أما الأستاذ محمد جميل بيهم فيرى أن المرأة في هذا العصر العلمي لم تساهم في طلب العلم فقط ولا سيما الديني منه، وإنما تضلعت في هذا العلم حتى أصبحت في عداد مدرسي الثقات. ويرى صاحب كتاب "العبر في خبر من عبر" أن الكثيرات من عالمات العصر العباسي اللواتي روي عنهم كن من كبار العالمات، ولم يكن إقبال النساء محصورا على العلوم الشرعية والفقهية بل تعداه إلى العلوم الأدبية.[1]

3-المرأة في العصر الحديث:

مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، شهدت المرأة المسلمة تحوّلًا ملحوظًا في حضورها بالمجال العام، إذ انخرطت في تأسيس الجمعيات، وإنشاء النوادي، وتنظيم المعارض، كما أسهمت في إصدار المجلات والمشاركة في تسيير المؤسسات الثقافية والاجتماعية والتربوية. ولم يمض وقت طويل حتى حققت مستويات متقدمة من التعليم والتكوين، فالتحقت بالجامعات ونالت درجات علمية عليا، مما أتاح لها ولوج ميادين مهنية متعددة، من بينها المحاماة والطب والهندسة، إلى جانب التخصص في مجالات الشأن الاجتماعي المختلفة. كما حصلت المرأة في عدد من البلدان العربية على حقوق سياسية

[1] باسمة كيال، مرجع سابق، ص 96.

ومدنية، شملت تولي مناصب قيادية، والمشاركة في العملية الانتخابية، وتحقيق قدر من المساواة مع الرجل.

ولفهم مسار تطور المرأة في العصر الحديث بصورة أدق، يمكن الرجوع إلى بعض الدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع من زاوية نفسية واجتماعية، ومن بينها مؤلَّف بعنوان المرأة العصرية، أعدّه أحد المختصين في علم النفس بعد تجربة مهنية طويلة. وقد مكّنته خبرته من دراسة الأنماط النسائية المتنوعة وفق متغيرات السن، والمستوى الثقافي، والبيئة الاجتماعية، مما أتاح له النفاذ إلى البنى النفسية والفكرية للمرأة وتحليلها تحليلًا علميًا معمقًا[1].

حيث قال حول ماهية المرأة العصرية: إذا سلمنا بأن المرأة العصرية هي نتاج التطور الاجتماعي الذي يجري من حولنا فمن حقنا أن نتساءل عن الخصائص الأساسية التي تميز المرأة العصرية عن سابقتها والتي نطلق عليها المرأة التقليدية؟ إنها تحاول جاهدة التوصل إلى حياة أفضل للنساء، وتكافح من أجل تحقيق المساواة في الفرص مع الرجل كي تستمتع بكامل الحياة، وتسعى إلى حق تقرير أمورها، دون وصاية من أحد عليها، ومن بينها حق تقرير مصيرها كمخلوق بشري يتمتع بجميع حقوقه.إن المرأة العصرية تتميز بأنها مؤكدة لنفسها، ومتحررة إلى حد ما من سلطان العاطفة في مقابل الميل نحو العقل والمنطق.

[1] باسمة كيال، مرجع سابق، ص.200

مما لا شك فيه بأن التعليم قد لعب دورا رئيسيا في إظهار المرأة العصرية وخلقها، فأصبحت المرأة اليوم تدرك كثيرا من شؤون العالم وفي إمكانها أن تأخذ مكانها اللائق.

ومن المؤكد أن المرأة تؤثر تأثيرا كبيرا على المجتمع من خلال مشاركتها في المهن والأعمال المختلفة، فبالعمل تشعر المرأة أن باستطاعتها تأكيد ذاتها وشخصيتها وبإمكانها نيل حقوقها بالكامل كمخلوق بشري، وفي نفس الوقت تحقق رضا عاطفيا وتبرز مواهبها خارج منزلها، لذلك رأينا في الآونة الأخيرة غزواً كاسحا من قبل المرأة لكافة المهن والوظائف المختلفة، وكان لها أثار ايجابية بحيث اكتسبت المرأة ثقتها بنفسها واستطاعت أن تعبر عن أرائها وتنقل أفكارها[1].

واستنادا على ما سبق، نستنتج أن مكانة المرأة وواقعها في الحضارات القديمة شهدا تذبذبا واختلافا من حضارة لأخرى، ولكن في الغالب لم تحظى بالمكانة اللائقة بها و ظلت محصورة في دورها التقليدي ومهضومة الحقوق وعدم الاعتراف بإنسانيتها باستثناء المرأة في الحضارة الفرعونية، حيث لعبت دورا لا يقل عن دور الرجل وتمتعت بحقوقها ودورها تمثل في أمرين يتصل أحدهما بالحياة الخاصة والمنزل والثاني يتصل بالحياة العامة في المجتمع. أما مع ظهور الإسلام شهد وضع المرأة تحولا جذريا في مختلف الجوانب الاجتماعية والإنسانية، إذ منحها الإسلام مكانة متميزة وحقوقا لم تكن تتمتع بها في العصور السابقة سواء في المجال الأسري أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وقد أسهم هذا التحول تعزيز مكانة

[1] باسمة كيال، مرجع سابق، ص ص 208-209.

المرأة وتمكينها من أداء دورها الفعال في المجتمع ، خاصة بعد تطور المجتمعات في العصر الحديث إذ توسع نطاق مشاركة المرأة في مختلف الميادين العلمية والسياسية والاقتصادية.

4- دور المرأة في المجتمع:

4-1 مفهوم الدور :

عرّفت نادية جمال الدين الدور بأنه مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة.

4-2 التعريف بدور المرأة :

سطّرت المرأة في العصور القديمة والحديثة ، خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية أسطرا من نور في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأدبية وفقيهة ومحاربة وراوية للأحاديث النبوية الشريفة.

وإلى الآن مازالت المرأة في المجتمعات الإسلامية تكِدُّ وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في القيام بدورها وتحمل مسؤولياتها، فهي البنت والأخت والزوجة وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته.

ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها، وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها ودخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة.

ومنذ بداية العقد العالمي للمرأة (1985–75) وحتى مؤتمر بكين 1996، بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية، والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات وورشات العمل والمؤتمرات، كان أخرها منتدى قمة المرأة العربية بالمنامة في أفريل 2000، مرورا بمؤتمر القمة الأولى للمرأة العربية القاهرة 2000، ومؤتمر القمة الاستثنائية للمرأة العربية بالمغرب نوفمبر 2001، بالإضافة إلى عدة منتديات حول المرأة والسياسة، والمرأة والمجتمع، والمرأة والإعلام، والمرأة والاقتصاد والتي عقدت في عدة دول عربية.

كما أكدت وأوصت جميع هذه المنتديات بكافة صورها على ضرورة دعم دور المرأة ومكانتها ومنحها حق العمل في الميادين كافة.

4-3 الدور التقليدي للمرأة :

يعتبر المنزل هو المكان الذي ارتبط بالمرأة تقليدا وحسب العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية، وهذا ما يعبر عنه في علم الاجتماع بالمراكز المنسوبة أو الموروثة والتي تعني:"المراكز التي يرثها الفرد من والديه أو التي تولد معه أو التي تفرضها علية النظم الاجتماعية، وتعتبر مراكز غير إرادية أي لم تكن لإرادة الفرد دخل في الحصول عليها."[1]

4-4 الدور الاجتماعي للمرأة:

هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة في نطاق أسرتها وخاصة ما يتعلق بتربية أبنائها وعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي.

4-5 الدور الثقافي للمرأة:

هو قدرة المرأة على تقييم ما تتلقاه من المعارف والمعلومات التي تدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي، ويلعب التعليم دورا مهما في هذا المجال حيث أنه كلما نالت المرأة قسطا أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهما وإدراكا ومقاومة للإيحاءات والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال الخارجي.

---

[1] الأزهر العقبي، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين (دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة) أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 108.

4-6 الدور السياسي للمرأة:

هو الأنشطة التي تقوم بها المرأة وتتمثل في ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس الشعبية والنيابية، والمشاركة في النقابات والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي، والمساواة أمام القانون.

يقول **أبو شفة** أن أوضاعا اجتماعية جديدة طرأت في هذا العصر، تفرض على المرأة مزيدا من المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتستدعي من المرأة استثمار وقتها كاملا وأن تكون عنصرا منتجا مفيدا للمجتمع ولا ترض لنفسها البطالة في أي مرحلة من مراحل حياتها، ولا شك أن التغيرات الاجتماعية المتسارعة والانفتاح على العالم الخارجي أدى إلى الرغبة في التغيير ومواكبة التغيرات الحاصلة في العالم.[1]

5- معوقات ممارسة المرأة لدورها في المجتمع :

إن تعزيز دور المرأة وتعظيم مساهمتها في تنمية المجتمع، ينطلقان من إيمان راسخ بأن الارتقاء بأوضاع المرأة يشكل ركيزة من ركائز التطوير المجتمعي التنموي.

إن للمرأة دورا فاعلا في تقدم المجتمع والارتقاء به، ويعتمد هذا الدور بفاعلية وأهمية على ما تتمتع به المرأة من مكانة اجتماعية لائقة، وقدرتها على التعبير عن رأيها، الأمر

[1] **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 2، المجلد 9، عمان، الأردن تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2006، ص196.**

لذي يساعد في بلورة شخصيتها وزيادة وعيها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع وتنامي مساهمتها في التطوير والتغيير.

فبالرغم من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جاءت بتغيرات مجتمعية، وبدأت المرأة بالحصول على فرص متكافئة في ميادين التعليم، وفي معظم النشاطات الاجتماعية والمهنية وعلى الرغم من أن مشاركتها في كل هذه المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والعائلية مازالت محدودة نسبيا إلا أنها في ازدياد مستمر وبنسب متفاوتة وذلك لتفاوت المشكلات والمعوقات التي تقف في طريقها والتي تحد من مستوى مشاركتها ومساهمتها في الحراك الثقافي.

ولكن الاعتقاد بضعف قدرة المرأة وضعف كفاءتها، وأن ليس لديها الإبداع والتجديد والعطاء، هذه المعتقدات تعيق ممارسة المرأة لدورها وتعيق تقدمها وتطويرها.

تتنوع المعوقات والمشكلات التي تعترض المرأة في مجال عملها وتتباين في درجات تأثيرها فيما بين النساء الأمر الذي يستدعي ضرورة تشخيص المعوقات والمشكلات التي تواجه المرأة والتي تعيق ممارستها لدورها.

وقد أجمعت الكثير من الدراسات على مجموعة من المعوقات التي تقف أمام المرأة في ممارسة دورها ويمكن تصنيفها كما يلي:

5-1 المعوقات الاجتماعية :

تتعلق هذه المعوقات بثقافة المجتمع، ونظرته للمرأة وكيفية تنشئتها للقيام بمسؤوليتها، وتتعلق بنظرة المجتمع ومؤسسات التنشئة الاجتماعية لعمل المرأة والتي تحول دون ممارسة المرأة لدورها[1].

اختلفت الدراسات بتحديد أهم الصعوبات لعمل المرأة خارج المنزل فهي صعوبات: وظيفية أم اجتماعية أم نفسية، وجاءت هذه الاختلافات نتيجة طبيعية لدور المرأة، ولما يكنه لها مجتمعها وأسرتها ومؤسساتها التي تعمل بها، حيث جاءت الدراسات لتثبت ذلك من حيث "صراع الأدوار" وما يسببه من ضغوط اجتماعية، حيث تحاول المرأة جاهدة أن توفق بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة ويزداد هذا الصراع بازدياد حاجاتها ودوافعها النفسية والاجتماعية والاقتصادية وبحثها عن ذاتها لتثبت دورها المجتمع وفي الحياة العامة.[2]

يلاحظ وجود آثار عديدة لمعاناتها النفسية تتمثل في الضغوط العصبية والانفعالية التي تتعرض لها من خلال محاولتها التوفيق بين أدوارها المتعددة والمتناقضة في كثير من

---

[1] مؤمنة صالح الرقب، معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص63.

[2] محمد أمين حامد القضاة، نجاة صالح الطراونة، واقع التمكين الاداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26 العدد 4، 2011، ص 139.

الأحيان، وأيضا تحقيق التوازن بينها، وحتى إذا نجحت المرأة في التوصل إلى صيغة تتيح لها قدرا من التوازن في مواجهة هذه المسؤولية، فإن ذلك عادة ما يكون على حساب جهازها العصبي والنفسي لأنها في هذه الحالة تتعامل مع وضع كثيرا ما يفوق طاقتها البشرية.[1]

وتؤكد الباحثة نوال السعداوي أن الثقافة الذكورية تسعى إلى "ضبط" جسد المرأة والتحكم في سلوكها كجزء من استراتيجية السيطرة الرمزية والاجتماعية[2]. هذا الصراع بين الذات الفردية والهوية الجماعية يُنتج حالة من الازدواجية التي تحاصر المرأة وتُفرغ حقوقها من مضمونها التطبيقي.

5-2 المعوقات الشخصية:

ترتبط هذه المعوقات بالجوانب الشخصية والنفسية للمرأة، وبما تمتلكه من قدرات ومؤهلات علمية ومهارات عملية، وهي عوامل قد تحدّ من قيامها بدورها المطلوب. ومن المعروف أن أداء الفرد يتأثر بعاملين أساسيين هما القدرة والرغبة؛ إذ تشير القدرة إلى ما يملكه الفرد من معارف ومهارات يكتسبها أو يطوّرها أثناء عمله، بينما تعكس الرغبة مستوى الدافعية والاستعداد النفسي تجاه هذا العمل.

---

[1] السفطي مديحة محمد، المرأة والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 83.

[2] نوال السعداوي، .المرأة والجنس، القاهرة، دار الآداب. 2007، ص 102

وتُعد من أبرز التحديات التي تواجه المرأة تأثرها بالتنشئة الاجتماعية التي قد تُرسّخ لديها شعورًا بالدونية وضعف الإمكانات، مما يولّد لديها إحساسًا بالنقص وقلة الثقة بالنفس، ويؤدي إلى تراجعها عن أداء أدوارها بكفاءة. وينعكس ذلك سلبًا على سلوكها ونظرتها لذاتها، فتتصور أنها غير مؤهلة أو غير جديرة بتولي بعض المسؤوليات، الأمر الذي قد يدفع بعض النساء إلى الاعتذار عن المناصب أو التردد في تحمل الأعباء القيادية..[1]

فضلًا عن ذلك، تواجه المرأة تحديات متزايدة في سعيها إلى التوفيق بين متطلبات الحياة الأسرية ومسؤولياتها المهنية، الأمر الذي يفرض عليها بذل جهود مضاعفة، وتنمية كفاءاتها، واعتماد استراتيجيات أكثر فاعلية في إدارة الوقت، بدرجة تفوق ما تقتضيه أوضاع الرجل. ويهدف هذا الجهد الإضافي إلى ضمان الاستمرارية والتماسك في مسارها المهني، إذ تظل معادلة الجمع بين النجاح الوظيفي والالتزامات الأسرية عبئًا خاصًا بالمرأة، ولا تنطبق بالدرجة نفسها على الرجل.

كما تسهم الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تعيشها المرأة العربية في توليد توترات نفسية عميقة، نتيجة الصراع القائم بين طموحاتها الفردية في الاستقلال وتحقيق الذات، وبين الأدوار الاجتماعية المفروضة عليها. وتشير دراسات علم النفس الاجتماعي إلى أن هذا التناقض غالبًا ما ينعكس في مظاهر نفسية متعددة، مثل القلق، والشعور بالذنب، واضطراب

[1] **مؤمنة صالح الرقب، معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص 65**

الهوية[1]. ويتفاقم هذا الوضع في ظل ضعف الدعم الأسري والمجتمعي، خاصة داخل البيئات المحافظة التي تنظر إلى استقلالية المرأة بوصفها خروجًا عن الأعراف السائدة.

وفي هذا السياق، يرى يوسف سيداني أن تشكّل هوية نسوية مستقلة في المجتمعات العربية لا يزال محدودًا، بفعل هيمنة نماذج اجتماعية تقليدية جامدة تحول دون تمكين المرأة كفاعل اجتماعي يمتلك حرية الاختيار والمشاركة [2]. وتكمن خطورة هذا الواقع في احتمال استبطان المرأة للصور النمطية المفروضة عليها، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج علاقات الخضوع على المستوى النفسي والداخلي. وعليه، فإن تمكين المرأة لا ينبغي أن يظل محصورًا في الأطر القانونية أو المؤسسية، بل يستدعي مقاربة شاملة تشمل التنشئة النفسية، والتوعية الاجتماعية، وإعادة صياغة الأدوار الجندرية على أسس تقوم على العدالة والمساواة.

6-أهمية دور المرأة في المجتمع :

تُعد قضية المرأة من القضايا الجوهرية في المجتمعات المعاصرة، إذ أصبحت عنصرًا أساسيًا في الحياة العامة ومحورًا مهمًا للدراسة والتطوير. فالمرأة تمثل نصف المجتمع وتمتلك قدرات وإمكانات لا تقل عن الرجل، كما أن إقصاءها أو الحد من مشاركتها يُعد

[1] Al-Krenawi, A, & Graham, J. R. Mental Health Practice With Arab Families: A Multicultural Approach. Haworth Press. 2005, p 156

[2] Sidani, Y. Women, Work, and Islam in Arab Societies: A Critical Reading. Women in Management Review, 20(7), 2005, p505

خسارة حقيقية تعيق التقدم الاقتصادي والوطني. وبما أن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تُعد أحد متطلبات التنمية الشاملة، فإن تحقيق هذه التنمية يستلزم إزالة العوائق التي تحول دون هذه المشاركة.

ويتفق العديد من الباحثين على أن المرأة حققت تطورًا ملحوظًا وأسهمت بفاعلية في مختلف مجالات الحياة، بعد أن كانت قبل نحو قرن تعيش على هامش المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، خاضعة لقيود اجتماعية فرضتها العادات والتقاليد. وقد اقتصر دورها آنذاك على الإنجاب وخدمة الأسرة، بينما كان مستقبلها يُحدد من قبل الأب أو الزوج أو الأخ، في إطار سلطة أبوية سائدة كانت تفرض الطاعة وتحدّ من حرية الاختيار.

برزت قضية المرأة بوضوح في العقود الأخيرة من خلال المنابر الفكرية والملتقيات العلمية والمؤتمرات والدراسات المتخصصة، التي ركزت على ضرورة الاعتراف بالمرأة كفاعل أساسي في مسار التنمية الإنسانية والاجتماعية، لا كعنصر ثانوي أو تابع. وقد أكدت هذه الطروحات أن تمكين المرأة، ولا سيما في المجال الاقتصادي، يمثل مدخلًا محوريًا لتحقيق التنمية الشاملة، باعتبار أن استقلالها الاقتصادي يفتح المجال أمام مشاركتها الفاعلة في مجالات أخرى، مثل المجالين السياسي والاجتماعي، ويعزز قدرتها على التأثير في محيطها الأسري والمجتمعي.

ومن منظور سوسيوثقافي، فإن تمكين المرأة اقتصاديًا لا يقتصر على توفير فرص العمل، بل يمتد ليشمل إعادة النظر في القوانين والسياسات العمومية، وتطوير البيئة

الاجتماعية والمؤسساتية الداعمة للمساواة بين الجنسين. وقد انعكس هذا التوجه في تطور بعض النظريات التربوية والتعليمية، التي انتقلت من الطرح النظري إلى الممارسة الميدانية، ساعية إلى تكريس قيم المساواة وتمكين المرأة منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية.

غير أن الواقع يكشف عن فجوة واضحة بين النصوص القانونية والدستورية من جهة، والتطبيق العملي لهذه النصوص من جهة أخرى، إذ كثيرًا ما تبقى المبادئ المتعلقة بحقوق المرأة حبيسة الوثائق الرسمية دون أن تجد طريقها إلى الممارسة الفعلية. وفي هذا السياق، يبرز التمكين الاجتماعي بوصفه أحد أهم مرتكزات تمكين المرأة، كونه يشكل الإطار الحاضن الذي قد يسهم، إيجابًا أو سلبًا، في نجاح أو تعثر مختلف المبادرات الهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

وانطلاقًا من هذا الفهم الشمولي، فإن إدراج التمكين الاجتماعي ضمن مجالات البحث والتدخل، كما تسعى إلى ذلك منظمة المرأة العربية، يعد توجهًا صائبًا ومقاربة مناسبة لمعالجة قضايا المرأة من زوايا متعددة. فتمكين المرأة لا يمكن اختزاله في بعد واحد، بل يتطلب تهيئة بيئة اجتماعية وثقافية داعمة، قادرة على مرافقة المبادرات الاقتصادية والسياسية والتربوية، وضمان استدامتها وفعاليتها داخل المجتمع.[1]

[1] منظمة المرأة العربية دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية، أيلول 2009،ص 9.

7-العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الشاملة :

تُظهر التجارب الدولية وجود ارتباط وثيق بين تمكين المرأة وتحقيق التنمية الشاملة. فقد اجتمع قادة وممثلو 191 دولة في مقر الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 لوضع إطار عملي لأهداف التنمية العالمية، عُرف بأهداف التنمية للألفية، والتي شملت ثمانية أهداف رئيسية عكست أولويات المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين. وقد احتل تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين المرتبة الثالثة ضمن هذه الأهداف، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا من قبل المجتمع الدولي لأهمية دور المرأة في دفع عجلة التنمية على المستويين النظري والتطبيقي.

كما أشار التقرير العربي للتنمية الإنسانية لسنة 2002 إلى وجود ثلاثة اختلالات رئيسية تعيق مسار التنمية في الدول العربية، تتمثل في ضعف الحريات، وقصور تمكين المرأة، وتراجع القدرات الإنسانية، ولا سيما في الجانب المعرفي. وأكد تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة عام 1994 أن تمكين المرأة وتعزيز استقلالها وتحسين أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية لا يُعد هدفًا بحد ذاته فحسب، بل يُمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] **ميثاء سالم الشامسي، المرأة العربية الفرص والتحديات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، شرم الشيخ، ديسمبر 2003، ص 04.**

إن تتبع مضامين المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا المرأة يكشف عن وجود تباين ملحوظ في أولويات المعالجة، حيث يركز كل مؤتمر على جانب محدد من قضايا المرأة، سواء تعلق الأمر بالحقوق القانونية، أو المشاركة السياسية، أو الإدماج الاقتصادي، أو الحماية الاجتماعية. غير أن هذا التعدد في زوايا الطرح لا يلغي وجود قاسم مشترك يجمع بينها، يتمثل في التأكيد المستمر على العلاقة العضوية بين تمكين المرأة ومسار التنمية الشاملة.

وتنبع هذه الأهمية من المكانة الديموغرافية للمرأة على الصعيد العالمي، إذ تشكل ما يقارب نصف الكتلة السكانية، الأمر الذي يجعل أي مشروع تنموي يتجاهل دورها مشروعًا منقوصًا في جوهره. فالتنمية، بوصفها عملية اجتماعية شاملة، لا يمكن أن تتحقق بفعالية في ظل إقصاء فئة تمثل جزءًا أساسيًا من المجتمع من المساهمة في الإنتاج وصنع القرار.

وفي سياق التحولات البنيوية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، يبرز عامل جديد يعزز من فرص إدماج المرأة، يتمثل في الانتقال التدريجي من نمط الإنتاج القائم على الصناعات الثقيلة إلى اقتصاد المعرفة، الذي يرتكز أساسًا على المهارات الذهنية والكفاءات المهنية والقدرات الابتكارية. وقد أسهم هذا التحول في تقليص بعض العوائق التقليدية التي كانت تحد من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفتح المجال أمامها للاندماج بشكل أوسع في مجالات تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والمعلومة.

ومن منظور سوسيوثقافي، فإن هذه التغيرات الهيكلية المرتبطة بالثورة المعلوماتية لا تمثل مجرد تحولات اقتصادية، بل تحمل في طياتها إمكانات لإعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية بين الجنسين، بما يسمح للمرأة بأن تؤدي دورًا فاعلًا كشريك كامل في تحقيق التنمية والاستفادة من ثمارها. وعليه، يمكن اعتبار المرأة في هذا الإطار عنصرًا مزدوج الوظيفة في العملية التنموية، فهي من جهة وسيلة لتحقيق التنمية من خلال مشاركتها الفعلية، ومن جهة أخرى غاية للتنمية ذاتها، باعتبار أن تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية يعد مؤشرًا جوهريًا على نجاح السياسات التنموية.[1]

8-المرأة العربية بين الواقع والتحديات:

8-1 الواقع الاجتماعي وأثره على المرأة العربية:

يُعدّ الإنسان محور التنمية ووسيلتها الأساسية، إذ يرتبط نجاحها أو تعثرها بمدى وعيه بدوره وكفاءته في العطاء والإنتاج، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تؤدي المرأة دورًا جوهريًا في مسار التنمية ومواجهة التحديات المحلية والعالمية، ولا يقل إسهامها عن إسهام الرجل، باعتبارها عنصرًا فاعلًا ضمن منظومة الإنتاج والخدمات، وفاعلًا أساسيًا في إحداث التغيير الاجتماعي. وقد ازدادت أهمية هذا الدور مع تحررها النسبي من بعض القيود التقليدية، ونيلها جملة من الحقوق، إلى جانب احتلالها مكانة متقدمة داخل المجتمعات النامية.

[1] **ميثاء سالم الشامسي، مرجع سابق، ص 5.**

ويتميز واقع المرأة العربية بخصوصية نابعة من تراكمات تاريخية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تداخلت فيها عوامل إيجابية وأخرى سلبية أثّرت في وضعها ومكانتها. غير أن المقارنة بين واقعها الحالي ومراحل نشوء الدولة الحديثة تُظهر تحسنًا ملحوظًا في مسارها، حيث شهدت أوضاع المرأة العربية والحركة النسوية تطورًا ملموسًا في مختلف المجالات، شمل توسيع فرص التعليم والرعاية الصحية والأمن، وتعزيز حضورها في سوق العمل والمجال السياسي ومواقع صنع القرار. كما أُحرز تقدم معتبر على المستوى التشريعي والقانوني لضمان حقوقها وحمايتها، بالتوازي مع تنامي الاعتراف بدورها الريادي في المجتمع، لاسيما داخل المجتمعات العربية.[1]

شهدت المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة مست مختلف البُنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان من أبرز هذه التحولات ما طرأ على أوضاع المرأة العربية. فقد عرف واقع المرأة تغيّرات ملموسة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمثلت أساسًا في إعادة تشكيل أدوارها الجندرية، حيث أصبحت تشغل مواقع ومسؤوليات لم تكن متاحة لها سابقًا، وبرز حضورها في الفضاء العام بمختلف أبعاده، لتغدو فاعلًا مشاركًا في مسارات التنمية وصنع القرار.

وفي هذا السياق، برزت الحركات النسوية في المجتمعات العربية بالتزامن مع بدايات الفكر النهضوي والإصلاحي، بوصفها استجابة طبيعية لحالة التهميش والإقصاء الاجتماعي

[1] منظمة المرأة العربية، مرجع سابق، ص 10

والسياسي التي عانت منها المرأة لفترات طويلة. وقد ارتبط نشاط هذه الحركات في مراحلها الأولى بالعمل الخيري والتنموي، قبل أن يتوسع اهتمامها ليشمل قضايا التنمية وحقوق المرأة، مع بلورة رؤية أكثر وضوحًا تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة العربية وتعزيز مكانتها. ورغم تداخل الخطاب النسوي تاريخيًا مع القضايا القومية والسياسية، فإن هذه الحركات أقامت علاقات تعاون مع مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع المدني.

وعلى صعيد الواقع الاجتماعي، لا يمكن إغفال جملة التحديات التي تواجه المرأة العربية، والتي نتجت عن التحولات المتسارعة في أدوارها من جهة، والتوتر القائم بين الأدوار التقليدية والمستجدة من جهة أخرى. كما تظل التنشئة الاجتماعية عاملًا حاسمًا في تحديد مكانة المرأة داخل المجتمع، حيث لا تزال أنماط التنشئة السائدة تمثل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق التمكين الاجتماعي الفعلي للمرأة.[1]

8-2 الحركة النسوية وتأثيرها على المرأة العربية:

تُعرف النسوية (feminisme) بوصفها اطارا فكريا يهدف الى الدفاع عن قضايا النساء و السعي الى توسيع دائرة حقوقهن داخل المجتمع، و قد نشأت هذه الحركة في الأصل إستجابةً لمطالب تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، بما يضمن للمرأة فرصا متكافئة في تحقيق الذات، و الحصول على مقابل عادل ماديا و معنويا، لما تبذله من جهد و عمل.

[1] منظمة المرأة العربية، مرجع سابق ص11

و بوجه عام، يمكن التمييز بين مسارين رئيسيين للنسوية : النسوية الغربية و النسوية ذات المرجعية الاسلامية، حيث يتميز كل مسار بخلفيته التاريخية و مرتكزاته الفكرية، فقد ظهرت النسوية الغربية في اواخر القرن التاسع عشر بوصفها حركة اجتماعية ركزت على المطالبة بالمساواة بين الجنسين، خاصة في مجال العمل و الاجور و التعليم، و كان مفهوم المساواة هو المحور الاساس لخطابها، وقد استند هذا الاتجاه الى الفكر الليبرالي الغربيّ ، و افترض ان تحقيق المساواة ممكن من خلال اصلاح العلاقات الاجتماعية، و تفعيل الاطر القانونية، و الاستفادة من المؤسسات السياسية و الاقتصادية القائمة.

أما المرحلة الثانية من النسوية الغربية ، فقد برزت منذ ستينيات القرن العشرين، متأثرة بالافكار الاشتراكية و الحركات العمالية التي كانت تشهد توسعا ملحوظا في تلك الفترة. وقد اعادت هذه المرحلة تفسير الفروق بين الجنسين، معتبرةً إياها نتاجا للتاريخ و لأنماط التنشئة الاجتماعية، و ذهبت الى التأكيد على وحدة الطبيعة الانسانية بين الرجل و المرأة، مع توسيع مفهوم المساواة ليشمل البعد الجنسي.

وفي ثمانينات القرن العشرين، و مع تبني قضايا المرأة من قبل مؤسسات وطنية و دولية، بدأ تشكل مرحلة ثالثة من النسوية، تعرف غالبا بمرحلة "الجندر" ، وجاء هذا التحول متزامنا مع مراجعات داخلية في أجندات الحركات النسوية الغربية و استراتيجياتها، قبل ان يشهد هذا التوجه تطورا ملحوظا خلال ستينيات القرن العشرين. و قد تمحورت هذه المرحلة

حول ترسيخ عدد من القضايا الاساسية، من ابرزها مكافحة العنف ضد المرأة، و تعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي، و دعم حضورها في سوق العمل.[1]

عرفت الساحة العربية، منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين إلى غاية نهاية ستينياته، بروز حركات نسائية أهلية منظمة أسهمت في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف القومية المرتبطة بالتحرر والاستقلال. وقد تجلت هذه الحركات بوضوح في مصر خلال الفترة الممتدة من العشرينيات إلى منتصف الخمسينيات، وفي كل من لبنان وسوريا والعراق خلال الثلاثينيات والأربعينيات، إضافة إلى السودان في الخمسينيات، حيث ارتبط نشاطها بالسياق السياسي والاجتماعي العام لتلك المرحلة.

وقد انصبّ اهتمام الخطاب النسوي آنذاك على قضايا أساسية، من أبرزها الحق في التعليم، والحقوق المرتبطة بالزواج، والمشاركة السياسية، ولا سيما حق التصويت، إلى جانب الدعوة إلى تجاوز أنماط الفصل الجنسي السائدة. ومع مطلع خمسينيات القرن الماضي، بدأت الحكومات العربية في التعامل مع الحركات النسوية المستقلة، تزامنًا مع حصول عدد من الدول العربية على استقلالها، وسعيها إلى بناء هويات وطنية جديدة وإطلاق مشاريع تحديث الدولة.

[1]وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص 9.

وفي هذا الإطار، أضحى تمكين المرأة عنصرًا مدمجًا ضمن السياسات العمومية، حيث اعتمدت عدة دول دساتير وتشريعات جديدة أكدت مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس الجنس. كما استفادت النساء من التوسع في مجالات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، الأمر الذي انعكس في اتخاذ تدابير عملية هدفت إلى تعزيز مشاركتهن في الحياة العامة .[1]

غير أن هذا المسار لم يكن متكافئًا بين مختلف الدول العربية، إذ تفاوتت مستويات الانخراط في قضايا المرأة، وهو ما ربطه بعض الباحثين بطبيعة البنية الاقتصادية السائدة، خاصة في الدول المعتمدة على اقتصاديات ريعية كثيفة رأس المال، حيث لم تتوفر حوافز كافية لإحداث تحولات اجتماعية عميقة في أدوار المرأة.

كما أثّرت الأزمات الاقتصادية، وارتفاع معدلات الفقر، وبروز التيارات المتشددة، سلبًا على أوضاع المرأة في عدد من البلدان العربية. ففي حين شهدت بعض الدول توسعًا في الاعتراف بحقوق كانت مهمشة أو غير مفعلة سابقًا، لا تزال نساء في دول أخرى يخضن نضالات متواصلة من أجل تعديل أو إلغاء أو تفعيل تشريعات وسياسات تضمن حقوقهن الأساسية.

[1] **وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص 10**

ورغم الجهود التي بذلتها المرأة العربية لتحقيق شراكة فعلية في مسار التنمية، فإنها ما تزال تواجه جملة من التحديات، في مقدمتها القيود الاجتماعية، وضعف الموارد الاقتصادية، وغياب التخطيط الاستراتيجي للمشاركة النسوية، فضلًا عن الموروث الثقافي الذي يحدّ من حضورها في المجال العام، ويكرّس حصر أدوارها في وظائف تقليدية.[1]

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سابق، ص11.

خلاصة:

يتضح من خلال هذا التحليل أن المرأة العربية تقف اليوم في منطقة حرجة بين واقع متغيّر يتيح لها فرصًا غير مسبوقة، وبين بُنى ثقافية واجتماعية تقليدية لا تزال تقاوم هذا التغيير. إن تحسين أوضاع المرأة يتطلب مقاربة شمولية تتكامل فيها السياسات التعليمية والإصلاحات القانونية، التوعية الثقافية والدعم النفسي. ومن دون ذلك، ستظل الإنجازات الجزئية مهددة بالارتداد إلى الوراء في ظل غياب بيئة اجتماعية دامجة وعدالة جندرية حقيقية.

الفصل الثالث

الأستاذة الجامعية في الجزائر

بين الدور والتحديات

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الوضع التعليمي والمهني للمرأة الجزائرية لأهمية هاذين الوضعين في رسم معالم الأستاذة الجامعية في تكوين مسارها الاجتماعي والثقافي واكتسابها المكانة الاجتماعية ،إلى جانب تحديد طبيعة أدوارها داخل المجتمع والجامعة، كما سنتناول المهام الأكاديمية للأستاذة الجامعية المتمثلة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وأهم التحديات التي تؤثر في مستوى أدائها ومشاركتها المجتمعية والتي تنعكس على مساهمتها في الحراك الثقافي .

1-الواقع المهني للمرأة في الجزائر:

يتفق عدد كبير من الباحثين على أن العمل يُعدّ من أبرز المؤشرات الدالة على مكانة المرأة داخل المجتمع، إذ تُنظر إلى المرأة المنخرطة في سوق العمل على أنها تحظى بمكانة اجتماعية وامتيازات أكبر مقارنة بالمرأة التي تقتصر أدوارها على المجال المنزلي. وعليه أصبح اندماج المرأة في الحياة المهنية والعامة ضرورة اجتماعية تفرضها متطلبات التنمية الحديثة.

ورغم أن مشاركة المرأة الجزائرية في العمل والحياة العامة كانت محدودة خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال، إلا أن وضعها المهني شهد تحولات واضحة في المجتمع الجزائري المعاصر، وإن اتسم هذا التطور بالبطء نتيجة جملة من العوامل الثقافية المرتبطة بالتقاليد الاجتماعية السائدة. ومع ذلك، فإن هذا التغير يُعد مؤشراً إيجابياً يعكس تحسن مكانة المرأة ودورها داخل المجتمع. وفي هذا السياق، تُظهر الإحصاءات أن نسبة النساء العاملات ارتفعت من 1.68% سنة 1977 إلى 13.90% سنة 2001، ثم إلى حوالي 18% سنة 2006.

ومن جهة أخرى، تمكنت المرأة الجزائرية من الولوج إلى ميادين مهنية متعددة وتقلدت مناصب مختلفة، حيث بلغت نسبة تمثيلها 7.7% داخل البرلمان، وأكثر من 33% في سلك

القضاء، وما يفوق 48% في قطاع التربية، إضافة إلى أكثر من 20% في قطاع الصحة، وحوالي 12% في قطاع الداخلية والجماعات المحلية.

غير أن ما يميز واقع عمل المرأة في الجزائر هو انحصاره في قطاعات محددة دون غيرها، إذ تستقطب قطاعات التعليم والصحة والعدالة النسبة الأكبر من اليد العاملة النسوية وبصفة عامة، يمكن القول إن المرأة الجزائرية أصبحت أكثر انخراطاً في العمل خارج المنزل، وأكثر مساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالماضي، ويبدو هذا التحسن أوضح في الوسط الحضري منه في الوسط الريفي.

1-1 دور المرأة الجزائرية في النضال النقابي:

يُعد النضال النقابي النسوي من العوامل الأساسية التي ساهمت في تحسين أوضاع المرأة وتعزيز مكانتها الاجتماعية. فمنذ تأسيس الحركة النسوية الجزائرية سنة 1979، انصبّ اهتمامها على الدفاع عن حقوق المرأة والعمل على الارتقاء بوضعها، لاسيما داخل الأسرة. وقد مرت هذه الحركة بعدة مراحل، ورغم محدودية تجربتها، إلا أنها تركت أثراً ملموساً في مسار تمكين المرأة.

1-2 مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية:

لا يمكن إنكار الدور التنموي الذي تضطلع به المرأة في مجال العمل الاجتماعي، إذ تشارك في هذا المجال من خلال انخراطها في جمعيات مختلفة تسعى إلى تحقيق أهداف

اجتماعية متنوعة، مثل مراكز رعاية الأمومة والطفولة، ومؤسسات محو الأمية وتعليم الكبار، والأندية الاجتماعية، إلى جانب التعاون مع هياكل وزارة الصحة.

كما أثبتت المرأة نجاحها في المجال الاجتماعي كما هو الحال في المجال السياسي، حيث أسهمت في تنشيط الحياة الجمعوية من خلال جمعيات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات مساعدة الفقراء والأيتام، وجمعيات تنظيم الأسرة، فضلاً عن الجمعيات المعنية بحماية البيئة، وهو ما يعكس اتساع دائرة مشاركتها في الشأن العام.

1-3 المواظبة الوظيفية لدى المرأة:

إن انتظام المرأة في الحضور إلى مكان العمل خلال الساعات المحددة يُعد شرطاً أساسياً لأدائها دورها في العملية الإنتاجية والخدمية. فالغياب المتكرر، سواء كان مؤقتاً أو دائماً، ينعكس سلباً على مستوى الإنتاج من حيث الكم والنوع. ويُقصد بالغياب الانقطاع غير المنتظم عن العمل، سواء كان ذلك بإذن أو من دونه، ولأسباب متعددة كالحالة الصحية، أو أداء واجب وطني، أو الاستفادة من عطلة سنوية مدفوعة أو غير مدفوعة الأجر، مما يؤثر على سير العمل داخل المؤسسة [1].

تُعدّ ظاهرة الغياب من المشكلات الشائعة في أوساط النساء العاملات بمختلف المؤسسات، حيث تؤثر سلبًا في السير الحسن للعملية الإنتاجية. ويُلاحظ أن عدم التزام المرأة

[1] عبد المحسن عبد المقصود سلطان، المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، 2002، ص 110.

العاملة بأوقات الدوام والمواعيد المحددة يُسهم في انخفاض مستوى إنتاجيتها، وتبرز هذه الإشكالية بشكل أوضح لدى النساء المتزوجات مقارنة بغير المتزوجات. كما تُعدّ ساعات العمل الطويلة من العوامل المعيقة، خاصة في ظل ضعف تنظيمها، الأمر الذي يؤدي إلى غياب التوازن بين متطلبات العمل والحياة الخاصة، وينتج عنه الشعور بالتعب والإجهاد والملل، فضلاً عن ارتفاع معدلات الغياب الناتجة عن الإرهاق، كما يؤثر طول وقت العمل سلبًا في علاقة الفرد بأسرته نتيجة اضطراره إلى قضاء وقت طويل خارج المنزل.[1]

2- الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية :

يُعتبر التعليم من أهم الحقوق الأساسية التي ينبغي ضمانها للمرأة، لما له من دور محوري في تمكينها من اكتساب المعارف والمهارات النظرية والتطبيقية الضرورية، التي تساعدها على أداء مسؤولياتها اليومية والمستقبلية بكفاءة. كما يُسهم التعليم في تنمية قدرات المرأة وتعزيز وعيها بحقوقها وواجباتها، إضافة إلى منحها مكانة اجتماعية معتبرة داخل المجتمع، إذ يفتح أمامها آفاق تحقيق الذات والطموح، ويحرر دورها من الحصر في المجال المنزلي فقط [2].

وتزداد أهمية التعليم بالنسبة للمرأة كلما ارتقت في المستويات التعليمية العليا، حيث تصبح أكثر إسهامًا في مسارات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويُتاح لها لعب أدوار قيادية

[1] حمدي ياسين وآخرون، علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1999، ص 173.

[2] ريم بن زايد، المرأة والتعليم في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 43.

والتأثير في مختلف مجالات المجتمع. كما يُعزز التعليم العالي وعي المرأة بالقضايا السياسية ويشجعها على الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتطويره.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بتعليم المرأة والعمل على تطويره، وهو ما يتضح من خلال تتبع تطور الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية عبر المراحل التاريخية المختلفة.

2-1 واقع تعليم المرأة في فترة الاستعمار:

شهد تعليم المرأة الجزائرية خلال فترة الاستعمار تراجعًا كبيرًا، إذ أحجم أغلب السكان عن إرسال بناتهم إلى المدارس، نتيجة السياسات الاستعمارية التي همّشت اللغة العربية، إضافة إلى ندرة المؤسسات التعليمية في المناطق الريفية، ومنح الأولوية لتعليم الذكور. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تأخر التحاق الفتيات بالمدارس، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في صفوف النساء بلغت حوالي 94% سنة 1954.

2-2 واقع تعليم المرأة بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال، ركزت الدولة الجزائرية جهودها على إصلاح المنظومة التعليمية وتوسيع نطاقها بهدف القضاء على الأمية التي كانت مرتفعة آنذاك، وذلك من خلال إقرار مجانية التعليم وإجباريته. وفي هذا السياق، يؤكد مصطفى زايد أن تبني مبدأ ديمقراطية التعليم وإلزاميته في المرحلة الابتدائية وفّر للمرأة شروطًا موضوعية للترقية الاجتماعية [1].

وقد ساهمت هذه السياسة في تحقيق قدر من تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، رغم أن المرأة في الوسط الحضري استفادت من التعليم بشكل أكبر مقارنة بنظيرتها في الريف.

ورغم رفع السن القانوني للزواج إلى 18 سنة، إلا أن المسار التعليمي للمرأة لا يزال يشهد تراجعًا ملحوظًا كلما تقدمت في المراحل الدراسية، ويُعزى ذلك إلى تخلي العديد من الفتيات عن مواصلة تعليمهن تحت تأثير ظاهرة الزواج المبكر، حيث يُنظر إلى تكوين الأسرة في الثقافة المجتمعية على أنه قيمة اجتماعية أسمى من إتمام التعليم. كما ساهمت التصورات التقليدية التي تحصر دور المرأة في كونها زوجة وربة بيت، إضافة إلى رفض بعض الأولياء لاختلاط الجنسين في المؤسسات التعليمية، في الحد من استمرار تعليم الفتيات.

ومع ذلك، فقد عرف تعليم الإناث تطورًا ملحوظًا، لا سيما في المراحل التعليمية الأولى، إذ ارتفعت نسبة التمدرس من 36.9% سنة 1966 إلى 67.3% سنة 1980، ثم إلى

[1] **مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1982)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1986، ص 258.**

80.70% سنة 1998، لتتجاوز حاليًا 95%. كما تقلص الفارق بين الذكور والإناث في التعليم من حوالي 20% سنة 1966 إلى ما يقارب 3% في الوقت الراهن، إضافة إلى تفوق الإناث في نسب النجاح في شهادة البكالوريا وارتفاع عدد المسجلات في التعليم الجامعي مقارنة بالذكور [1]، حيث بلغت نسبة الإناث في الجامعات 63% سنة 2024 حسب الإحصائيات الأخيرة لوزارة التعليم العالي مقارنة ب 37% نسبة الذكور وهذا يعني أن النساء أصبحن يشكلن الأغلبية في التعليم العالي الجزائري.[2]

3- حضور المرأة في المجال العلمي بالجامعة:

إن جمع البيانات عن الجزائر غير مكتمل تماما وتتعلق الثغرات في البيانات بالباحثين والخرجين من الدكاترة، ويعزى نقص البيانات لدى الباحثين لعدم وجود البحث والتنمية في الجزائر .يعطي تقرير 2005 لليونسكو العدد الكلي فقط للباحثين المتراوحة أعمارهم بين 25-65 لسنة 2004 لكن لم يتم تقسيم هذا الرقم حسب النوع.لقد تم تقسيمه حسب الميادين الرئيسية للعلم، بخصوص مستوى الدكتوراه، هناك بيانات مصنفة حسب النوع لعدد الطلبة الدكاترة لكن لا تتوفر أية معلومة للدكاترة المتخرجين.

في غياب البحث والتنمية، لا يمكن تحليل فئة الباحثين بالتفصيل بالتمييز بين الباحثين والتقنيين وغيرهم.علاوة على ذلك ليس لدينا معلومات دقيقة عن نفقات البحث والتنمية.

[1] **ONS, 2007.**

[2] إحصايات القطاع ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،mesrs.dz

بالنسبة للموظفين الجامعيين فالبيانات لسنة 2004 كاملة ولكن هناك ثغرات وتناقضات في بيانات 2010 ويستحيل في كلا السنتين فصل أعداد النساء والرجال في الدرجة بنفس الميدان العلمي أو بالسن.

وفي غياب مسح للأجور ليس هناك أيضا بيانات أولية لتقدير الفجوة في الأجور بين الجنسين في العلم أو البحث[1].

يتوفر مؤشران لتقييم إلى أي مدى يمكن للمرأة تحديد البرنامج، عدد رؤساء المؤسسات الإناث في قطاع التعليم العالي والمؤشر الأكثر تقييدا والذي يعتمد على مدراء الجامعات الإناث أو مؤسسات أخرى معتمدة لتحرير شهادات الدكتوراه في قطاع التعليم العالي.ولا توجد مع ذلك بيانات لنسبة النساء في المجالس ونسبة النساء المقدمات لطلبات تمويل البحث أو المستفيدات منه[2].

بلغ معدل عمالة الذكور بالجزائر سنة 2010 ما قدره 63.3% إلا أن معدل الإناث كان أقلا بكثير عند 11.5% (د وإ).هذه المعدلات قريبة جدا من المعدلات التي نقلها البنك الدولي في سلسلة مؤشرات التنمية العالمية، معدل عمالة الإناث 11.8% في 2010 (12.3% في 2012) مقارنة مع معدل الذكور البالغ 65.4 % في 2010 (66.1% في

[1] نادية آيت زاي وآخرون، التقرير الوطني، تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي –دول البحر المتوسط حول النوع (نكر – أنثى) في العلم، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، الجزائر ، 2014، ص 4.

[2] نادية آيت زاي وآخرون، المرجع نفسه.ص 4.

2012) علاوة على ذلك ففي 2010 كانت 36.3% من النساء الجزائريات يعملن بالدوام الجزئي مقارنة مع حصة أقل بكثير قدرها 14% من الذكور العاملين بالدوام الجزئي.

للجزائر 35 جامعة، 14 جامعة كلية و19 مؤسسة وطنية غير جامعية للتعليم العالي، أكبر ثلاث جامعات من حيث عدد الطلاب المسجلين هي جامعة قسنطينة وجامعة وهران السانية وجامعة باتنة.

وفقا لتعداد السكان لسنة 2008 فإن 10% فقط من النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و34 سنة تحصلوا على شهادة التعليم العالي.

تشكل النساء أقلية بين الناس الذين أتموا بنجاح التعليم العالي والذين يعملون كمحترفين وفنيين في العلوم والتكنولوجيا (م ب ع ت) في عام 2004 مثلت النساء 31% من هؤلاء السكان و39% في عام 2010، ولا يزال الرجال يهيمنون على السكان العاملين من العلماء والمهندسين مثلت النساء 30% من هؤلاء السكان في عام 2004 و40% في عام 2010، إلا أن هذه الزيادة في نسبة النساء تعزى كليا لتراجع عدد العلماء والمهندسين الذكور التي كانت أشد بكثير من انخفاض عدد العلماء والمهندسين الإناث بين عامي 2004 و2010 لذلك على الرغم من أن نسبة النساء زاد فهذا لا ينبئ عن أي تقدم أو تحسن في الوضع.

يهيمن الذكور كثيرا على السكان من الباحثين في الجزائر وعلى الرغم من عدم وجود بيانات متوفرة لعام 2010، نعلم أن في 2004 35% فقط من كل الباحثين الذين تتراوح

أعمارهم بين 25–64 نساء بالنسبة للدوام الكلي المعادل، يخبرنا تقرير اليونسكو لسنة 2005 2005 أن نسبة النساء ارتفعت إلى 36.5% من حيث انتشارها في القطاعات، إن قطاع التعليم العالي هو الذي يقوم بمعظم الأبحاث و95%من جميع الباحثين ينشطون في هذا القطاع في عام 2004 تم توزيع 5% مما تبقى في الحكومة والمؤسسة التجارية والقطاعات الحرة غير الربحية[1].

3-1 التوزيع الأفقي لتواجد المرأة في الدراسات العليا حسب المجالات العلمية

لا تتوفر في الجزائر أي بيانات عن خريجي الدكتوراه ومع ذلك كان 48% من طلاب الدكتوراه في عام 2010 نساء صعودا من 43% في 2002–2004، عندما ننظر بشكل أكثر تحديدا في مجال العلوم والرياضيات والإعلام الآلي فإن حصة النساء تبقى مستقرة، في عام 2010 كان 48% من طلاب الدكتوراه في هذا المجال (انخفاض من 54% في فترة 2003–2004) ومع ذلك، انخفضت حصتهن إلى 32% بين طلاب الدكتوراه في الهندسة والتصنيع والبناء (صعودا من 31% في 2003–2004).

[1] **نادية آيت زاي وآخرون، مرجع سابق، ص 5.**

3-2 الأقدمية أو الفصل العمودي:

المقص في المخطط ليست كاملة[1]، (ت د م ت 6 أ) و خريجي الدكتوراه غير موجودين نظرا لعدم وجود هذه البيانات بالنسبة للجزائر يظهر أنه في عام 2010 على الأقل من طلاب (ت د م ت 5أ) والخرجين نساء، وكانت حصة النساء في ازدياد على هذا المستوى مقارنة مع عام 2004 وفي عام 2010 كان 48% من طلاب الدكتوراه نساء، يقترب الوضع بالتالي من المساواة في هذا المستوى خاصة وأن نسبة النساء قد تزايد بسرعة من 43% من طلاب الدكتوراه في الفترة 2003-2004 إلى 48% في عام 2010 ولكن اعتبارا من الخطوة الأولى في المسار الجامعي، الدرجة الأدنى (الدرجة د) فإن حصة النساء تراجعت بشكل هائل إلى 29% والحالة مستقرة تماما عند هذه الدرجة بين 2005-2010. على الرغم من كون توزيع النساء والرجال أكثر مساواة لحد ما عند مستوى الدرجة ج إلا أن الفجوة تتسع مرة أخرى بشكل ملحوظ عند الدرجات العليا ب وأ. عند الدرجة ج هناك نسبة أعلى شيئا ما من النساء مقارنة بالرجال عند الدرجة د. 45% في 2010 (صعودا من 40% عام 2005).

في الجزائر في هذه المرحلة في الانتقال بين الدرجات ج وب ينفتح المقص. تبقت في الدرجة ب 27% فقط من النساء على الرغم من أن الوضع قد تحسن منذ عام 2005 عندما كان هناك 19% فقط من النساء في هذه الدرجة.

1 أنظر الملحق رقم:04

أخيرا في الدرجة أ حصة النساء منخفضة بشكل كبير ومرة أخرى لا تحسن حقيقي يمكن ملاحظته على مر الوقت، تمثل النساء 15% من موظفي الدرجة أ في عام 2005 و18% في عام 2010، يبدو الفصل بين الجنسين في الأوساط الجامعية في الجزائر مضاعفا أولا مع أرضية لاصقة أو عوائق في الدخول إلى المسار الجامعي وبعد ذلك السقف الزجاجي الذي يعيق النساء مرة أخرى عن أعلى الرتب، الدرجات ب وأ . يسمح مؤشر السقف الزجاجي بقياس هذه النتيجة بشكل مختلف، فقد انخفضت في الجزائر من 2.3 إلى 2.2 بين علمي 2005–2010.وبما أن قيمة المؤشر أعلى من 1 بكثير فهذا يدل على وجود وجود سقف زجاجي سميك في الجزائر.تجدر الإشارة إلى أنه بالمقارنة مع مجموع الموظفين الجامعيين، لا يمثل الموظفون من الدرجة أ سوى حصة صغيرة جدا، وتمثل الإناث الموظفات من الدرجة أ 4% من جميع الإناث الجامعيات ويمثل الذكور من الدرجة أ 11% من جميع الذكور الجامعيين[1].

3-3 المرأة الباحثة والنجاح العلمي:

إن تناول موضوع المرأة الباحثة والنجاح العلمي في السياق المجتمعي الراهن يمثل مقاربة معرفية رائدة، تهدف إلى إزاحة الستار عن بعد خفي لكنه شديد التأثير في مسار التنمية العلمية والثقافية. فالمسألة لا تتعلق بإبراز صورة نمطية أو احتفالية للمرأة في المجال الأكاديمي، بل بمحاولة فهم النموذج النسوي العلمي في أبعاده الحقيقية، بعيدًا عن

[1] نادية آيت زاي وآخرون، مرجع سابق ص 5.

الاختزالات الشكلية أو القراءات الضيقة التي تحصر حضور المرأة في مظاهر رمزية لا تعكس جوهر عطائها العلمي.

ولا يخفى أن ميدان البحث العلمي يتيح للمرأة إمكانات واسعة للارتقاء الفكري وتحقيق النضج الاجتماعي، إذ يشكل فضاءً لإنتاج المعرفة والمشاركة في بناء الرأسمال الثقافي للمجتمع. غير أن الإشكال المركزي لا يكمن في إثبات قدرة المرأة على الإسهام الحضاري فحسب، بل في مساءلة القيمة الفعلية لهذا الإسهام ومدى تأثيره الواقعي في مسار التطور العلمي والإنساني. فالعطاء العلمي لا يقاس بالألقاب الأكاديمية أو التكريمات الرسمية، بقدر ما يُقاس بعمق الأفكار المنتَجة، وبما تحمله من قيم معرفية جديدة، وبأثرها النوعي في تجديد مجالات الحياة المختلفة.

ومن منظور سوسيوثقافي، فإن الإسهام في دفع عجلة التقدم العلمي يظل رهين تضافر الجهود الفكرية لكلا الجنسين، غير أن واقع الحال يكشف أن مسار المرأة الباحثة يواجه تعقيدات أشد، وعوائق أكثر تشابكًا. ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى خلفيات فكرية وثقافية مشوشة، ما تزال خاضعة لمنظومات تقليدية تُعيد إنتاج صور نمطية تُقيِّد دور المرأة وتحد من استقلالها المعرفي. وفي ظل هذا السياق، تجد المرأة نفسها محاصرة بقيود رمزية واجتماعية تجعل حركتها العلمية تدور في دائرة مغلقة، فتسعى جاهدة إلى البحث عن منافذ تُمكّنها من تحرير طاقتها الإبداعية والانخراط بفعالية في الفضاء المعرفي.

ومع ذلك، فإن تمكين المرأة الباحثة من تجاوز هذه العوائق يفتح آفاقًا واعدة لإسهامها في مجالات علمية دقيقة، ولا سيما تلك المرتبطة بالقضايا اللصيقة بتجربتها الاجتماعية والإنسانية. ولا ينبغي فهم هذا التوجه بوصفه تكريسًا للتمييز أو انتقاصًا من الكفاءة، بل باعتباره توجيهًا منهجيًا يستند إلى منطق التخصص النوعي، الذي يتيح للمرأة الإحاطة بإشكاليات قد تعجز عنها مقاربات أخرى. وعليه، فإن توفير الشروط الموضوعية والعادلة للعلم والعمل يشكل مدخلًا أساسيًا لتعزيز حضور المرأة الباحثة، وضمان إسهامها النوعي في المسار العلمي الإنساني[1].

إنصافًا لعطاء المرأة في الحقل البحثي، لا يصح التعامل مع إنتاجها العلمي بوصفه إضافة ثانوية أو عنصرًا مكملًا يمكن الاستغناء عنه أو تقليصه قسرًا، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى إسهامها المعرفي. فمبدأ التفاضل لا يُستدعى بوصفه قيمة مطلقة تُسقَط اعتباطًا على مختلف الحالات، بل هو معيار موضوعي ينبغي أن يبقى مستقلًا عن الميول الشخصية، ولا يجوز توظيفه كأداة لتهميش المرأة أو إبعادها عن فضاءات العلم والمعرفة، لاسيما وقد أُنيط بها، شأنها شأن الرجل، قابلية الإبداع والتميّز والريادة. ومن ثمّ يبرز التساؤل الجوهري حول السبل التي تمكّن المرأة من صون هذه القيمة العلمية واستثمارها بما يحقق أثرًا إيجابيًا ونتاجًا نافعًا.

[1] **بلخير ليلى محمد، قضايا المرأة في زمن العولمة، ط 1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص 117.**

كما أن التفوق الأكاديمي لا يُعد غاية نهائية في حد ذاته، بل يمثل وسيلة من أنبل الوسائل التي تُسهم في تجسيد رسالتها الإنسانية والاجتماعية. فالقيمة العلمية لا تكمن في تحصيلها المجرد، وإنما في كيفية توظيفها توظيفًا رشيدًا لخدمة قضايا المجتمع والنهوض بالأمة.[1]

3-4 الوصول إلى مناصب صنع القرار في مجال العلمي :

يُلاحظ ضعف تمثيل المرأة في المناصب القيادية داخل المؤسسات الجامعية في الجزائر؛ فمن أصل خمسٍ وثلاثين جامعة، لا تتولى رئاسة الجامعة سوى امرأتين فقط. كما أنه عند توسيع الدائرة لتشمل مختلف مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات والكليات الجامعية والمعاهد الوطنية العليا غير الجامعية، والتي يبلغ عددها ثمانٍ وستين مؤسسة، لا نجد سوى ثلاث مؤسسات فقط ترأسها نساء. ويعكس هذا الواقع محدودية الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة الفعلية في توجيه السياسات والبرامج العلمية. وفي السياق ذاته، يلاحظ غياب معطيات إحصائية دقيقة حول تمثيل النساء داخل المجالس العلمية والبحثية، ومدى وصولهن إلى هذه الهيئات، إضافة إلى نقص المعلومات المتعلقة بحصولهن على تمويلات البحث العلمي.[2]

[1] بلخير ليلى محمد، المرجع نفسه، ص 118.

[2] نادية آيت زاي وآخرون، تعاون بحثي بين الإتحاد الأوروبي –دول البحر الأبيض المتوسط حول النوع (ذكر –أنثى) في العلم، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2014.

4- دور الأستاذة الجامعية ومسؤولياتها الأكاديمية:

تُعد الجامعة من أهم المؤسسات المنتجة للمعرفة ومراكز الإشعاع العلمي والحضاري، إذ تضطلع بدور أساسي في تنمية المجتمع على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال وظائفها الجوهرية المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وبناء شخصية الفرد الجامعي. ويتوقف نجاح هذه الأدوار بدرجة كبيرة على كفاءة الموارد البشرية، ولا سيما أعضاء هيئة التدريس.

وتحمل المؤسسة الجامعية رسالة ريادية في النهوض بالمجتمع علمياً وثقافياً، فهي فضاء لتشخيص مشكلاته ومحاولة الإسهام في معالجتها، ما يستوجب انفتاحها على محيطها الاجتماعي والتفاعل مع تطلعاته وقضاياه. كما يُفترض بمؤسسات التعليم العالي الاستجابة للحاجات الثقافية للمجتمع بما يضمن تنشيط بنيته الاجتماعية والارتقاء بمستواه الفكري والثقافي.[1]

وقد تجاوزت الجامعة دورها التقليدي كمؤسسة معنية بالبحوث الفلسفية والنظرية، لتصبح فضاءً لإعداد الكفاءات والقيادات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما أضحت مسؤولة عن مختلف أنماط البحث العلمي، سواء التجريبي أو النظري أو التطبيقي.

[1] **زرقان ليلى، إقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف، 2012-2013، ص 107**

وإلى جانب ذلك، توسعت أدوار الجامعة لتشمل وظيفة أساسية أخرى لا تقل أهمية، وهي خدمة المجتمع.[1]

ويقتضي القيام بهذه المهام اضطلاع أعضاء هيئة التدريس بأدوار متعددة تشمل التدريس، والبحث العلمي، والمشاركة في الأنشطة الأكاديمية المختلفة، من خلال إعداد برامج تعليمية وتكوينية وتثقيفية، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي، والتعريف بالخدمات التي يمكن أن تقدمها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.[2]

4-1 مهام الأستاذة الجامعية:

في إطار الأدوار المتعددة التي تضطلع بها الجامعة، تبرز الأستاذة الجامعية باعتبارها عنصرًا محوريًا في البناء الجامعي وأحد أعمدته الأساسية، لما لها من تأثير مباشر في تكوين الطلبة علميًا وفكريًا. إذ تسهم في إعداد البرامج الأكاديمية والأنشطة العلمية المرتبطة بحاجات المجتمع وتوجهاته، كما تشارك في تنفيذها وتقويمها، بما يسمح بتطويرها وتحسين مردودها ورفع كفاءتها بما يحقق الأهداف المسطرة. وتتعدد مهام الأستاذة الجامعية وتتنوع تبعًا لاختلاف حجم المؤسسات الجامعية وطبيعة مسؤولياتها. ويرى عدد من الباحثين، من بينهم ماكنزي ورفاقه، أن الأستاذ الجامعي مطالب

[1] محمود يوسف سيد، رؤى جديدة لتطوير التعليم العالي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009،ص 181.
[2] محمود يوسف سيد، مرجع سابق،ص 183.

بالجمع بين الكفاءة البيداغوجية، والنشاط البحثي، والمشاركة في التسيير الإداري، إلى جانب التأليف في مجال التخصص، وتوجيه الطلبة، وتقديم الاستشارة العلمية لمختلف الهيئات.[1]

وعليه، يمكن حصر وظائف الأستاذة الجامعية في ثلاث مهام رئيسية هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، مع ضرورة الإشارة إلى الإطار القانوني الذي حدده المشرع الجزائري لتنظيم هذه المهام.

4-2 التدريس:

يمثل التدريس الوظيفة الأساسية للأستاذة الجامعية، ويتفرع عنه عدد من الأدوار البيداغوجية، من أهمها:

- إعداد المحتوى العلمي للمقررات وتحديثه بما يواكب التطورات المعرفية.
- اختيار أساليب التدريس الملائمة وتنفيذها، سواء من خلال المحاضرات، أو الدروس التطبيقية، أو ورش العمل، أو التعليم الفردي.
- تصميم الوسائل التعليمية واستعمالها بكفاءة.
- إعداد الاختبارات والإشراف على مختلف أنماط التقويم.
- تحفيز الطلبة على الحوار والنقاش وتنمية التفكير النقدي لديه.[2]

---

[1] السعيد التل، قواعد التدريس في الجامعة العربية دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم في الوطن العربي، دار الفكر للطباعة، عمان، 1997،ص89.

[2] محمود يوسف سيد، رؤى جديدة لتطوير التعليم العالي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009، ص 189.

- تدريب الطلبة على منهجية الاكتشاف العلمي، وتنمية قدرتهم على التحليل والنقد.
- التدريس في مرحلة الدراسات العليا، بما يشمل تقديم مقررات متقدمة والإشراف على الرسائل الجامعية.
- توجيه الطلبة نحو أهم المراجع العلمية في التخصص.
- المشاركة في تقويم المقررات الدراسية وتطويرها بالتعاون مع الزملاء داخل القسم.

3-4 البحث:

يُعدّ البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز العمل الجامعي، وتشمل مهامه:

- إنجاز بحوث فردية أو جماعية، والمشاركة في فرق بحث علمية.
- إجراء بحوث نظرية تسهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال التخصص.
- تنفيذ بحوث تطبيقية تهدف إلى توظيف المعرفة العلمية في معالجة مشكلات المجتمع.
- التعاون البحثي مع الجامعات والمراكز البحثية الوطنية والدولية.
- تأطير طلبة الدراسات العليا وتدريبهم على منهجية البحث العلمي.
- المشاركة في مناقشة وتقييم أطروحات الدكتوراه.

4-3-1 نشر المعرفة وتعزيز ثقافة المجتمع المحلي

تساهم الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع من خلال نشر المعرفة وتكريس الثقافة العلمية، وذلك عبر:

- تأليف الكتب والمراجع العلمية المتخصصة.[1]
- تبسيط المعرفة الأكاديمية ونشرها لعامة الجمهور.
- كتابة المقالات في الصحف والمجلات العامة.
- المشاركة في الندوات والملتقيات والمحاضرات العامة.
- الظهور في وسائل الإعلام السمعية والبصرية.
- الانخراط في الجمعيات والمنتديات الثقافية والعلمية والاجتماعية.
- تقديم الخبرة العلمية لدعم المؤسسات الاجتماعية والخيرية.
- الإسهام في مناقشة القضايا المجتمعية الراهنة وطرح الحلول المناسبة لها.[2]

[1] محمود يوسف سيد، مرجع سابق، ص 192.

[2] محمود يوسف سيد، مرجع سابق،ص 193.

4-3-2 الاجتماعات:

تُعدّ الاجتماعات من الوسائل التنظيمية الأساسية في العمل الجامعي، وتتخذ أشكالًا متعددة مثل الندوات، والملتقيات، والأيام الدراسية، وحلقات البحث. وتساهم هذه اللقاءات في تحسين الأداء الجامعي، وتبادل الخبرات، وتعزيز النمو المهني للأستاذ الجامعي.[1]

كما تمثل المؤتمرات العلمية إطارًا متقدمًا لتطوير البحث والإنتاج العلمي، من خلال الاستفادة من خبرات المختصين ومناقشة قضايا التعليم والبحث العلمي. وتؤدي الاجتماعات، بوجه عام، دورًا مهمًا في تنسيق الجهود، ورفع الروح المعنوية، وتحسين الكفاءة والإنتاجية وفي هذا الصدد يقول **فيبر**:"إن عقد الاجتماعات العامة لهيئة التدريس، يعد أحد الوسائل الرئيسية لتربية المعلمين أثناء الخدمة وتحسين كفاءتهم"[2].

[1] محمد مصطفى زيدان، الكفاية الإنتاجية للمدارس، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1981، ص 242.

[2] محمد مصطفى زيدان، المرجع نفسه، ص246.

5- نماذج رائدة من الأستاذات الجامعيات عالميًا وعربيًا:

5-1 المرأة الأكاديمية في الغرب:

بدأ ولوج المرأة إلى السلك الأكاديمي في الجامعات الغربية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومن النماذج الرائدة في هذا المجال:

- **ماريا ميتشل**، التي تعد أول أستاذة جامعية في الولايات المتحدة، حيث التحقت بكلية فاسار عام 1865 وأبرزت إسهامات علمية في مجال الفلك.
- **إميلي ديفيس** في بريطانيا، التي لعبت دورًا محوريًا في تأسيس كلية جيرتون بجامعة كامبريدج، وكانت من المدافعات عن حق المرأة في التعليم الجامعي.

ورغم هذه البدايات، واجهت الأكاديميات تحديات عديدة، من بينها التمييز في الأجور، وحرمانهن من المناصب القيادية، وضعف الاعتراف بإنتاجهن العلمي.

5-2 المرأة الأكاديمية في العالم العربي:

عرف انخراط المرأة في التعليم الجامعي بالعالم العربي تأخرًا نسبيًا مقارنة بالغرب، نتيجة عوامل ثقافية وسياسية وتعليمية. غير أن مطلع القرن العشرين شهد بدايات حقيقية مع تنامي الحركات النسوية

في **مصر**، برزت **سهير القلماوي** (1911–1997) كإحدى أوائل الأستاذات الجامعيات، حيث التحقت بجامعة القاهرة وأسهمت في تطوير الدراسات الأدبية.

وفي **لبنان**، لعبت الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة اللبنانية دورًا مهمًا في إدماج النساء في التدريس الجامعي منذ منتصف القرن العشرين.

في **الجزائـر**: بعد الاستقلال عام 1962، بدأت الجامعات في توظيف النساء تدريجيًا، وتعتبر **فاطمة الزهراء ايملاين** المعروفة **بآسيا جبار** كأول أستاذة جامعية في الجزائر بدأت التدريس في جامعة الجزائر في قسم اللغات والآداب عام 1962، وهي كاتبة ومخرجة أفلام، وتعتبر أيضا أول جزائرية يتم ترشيحها لنيل جائزة نوبل للآداب ابتداء من عام 2009 عن مجمل أعمالها الأدبية التي كتبتها طيلة نصف قرن من الزمن والتي نالت بها جوائز أدبية رفيعة جعلتها تتربع على عرش أكثر الكاتبات الجزائريات والإفريقيات تأثيرا، بالإضافة إلى أنها أول كاتبة عربية تفوز عام 2002 بجائزة "السلام" التي تمنحها جمعية الناشرين وأصحاب المكتبات الألمانية، وفي 2005 انتخبت بين أعضاء الأكاديمية الفرنسية لتصبح أول عربية وخامس إمرأة تدخل الأكاديمية[1].

في حين بدأت المرأة الغربية مبكرًا نسبياً بالانخراط في السلك الأكاديمي، فإن المرأة العربية التحقت متأخرة لأسباب متعددة، أهمها الاستعمار، التقاليد، والأنظمة التعليمية الذكورية. غير أن التشابه في التحديات كان بارزًا، كصعوبة الترقي في الرتب الأكاديمية، والتمييز المبني على النوع الاجتماعي، والموازنة بين الأسرة والمهنة.

[1] **سماح عادل، "آسيا جبار" الكتابة لديها مرآة تتعرف فيها المرأة على ذاتها، 7 نوفمبر، 2017، kitabat.com**

6- الأستاذة الجامعية وخدمة المجتمع :

قبل الخوض في تحليل دور الأستاذة الجامعية في مجال خدمة المجتمع، يجدر التوقف عند جملة المهام والمسؤوليات المتعددة التي تضطلع بها داخل المؤسسة الجامعية. وقد أشارت إحدى الندوات العربية المتخصصة بشؤون الأستاذ الجامعي إلى مجموعة من الأدوار الأساسية التي تشكل إطارًا لوظيفته، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإسهام في التكوين الفكري والتربوي للطلبة، بما يعزز بناء شخصية علمية واعية بقيمها الثقافية ومقومات مجتمعها، وقادرة على المساهمة في تنميته.
- الإشراف الأكاديمي على البحوث العلمية والرسائل الجامعية بمختلف مستوياتها.
- تنفيذ الأنشطة البيداغوجية النظرية والتطبيقية والميدانية، والعمل على تطويرها بما يتماشى مع المستجدات العلمية.
- إنجاز البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية التي تخدم خطط التنمية الوطنية وتسهم في معالجة قضايا المجتمع.
- الالتزام بحجم العمل الأسبوعي المحدد وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الجامعة.
- المشاركة في الأنشطة الجامعية والفعاليات ذات الطابع العلمي والثقافي والاجتماعي.
- الإسهام في مجالات التأليف والترجمة والنشر العلمي.

- الانخراط في أعمال المجالس واللجان الدائمة أو المؤقتة التي تُسند إليها داخل الجامعة.
- المساهمة في تطوير الأقسام العلمية من خلال تقويم البرامج الدراسية، والبحوث، والمناهج، والخطط التعليمية.
- إعداد الامتحانات والإشراف على تنظيمها وضمان نزاهة سيرها.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية والملتقيات البحثية.
- الحضور والمساهمة في الحلقات الدراسية والملتقيات العلمية داخل الجامعة وخارجها.
- الاضطلاع بالمهام الإدارية التي تُكلف بها في إطار التنظيم الجامعي.
- العمل ضمن المراكز أو المكاتب الاستشارية التابعة للجامعة، وتقديم الخبرة العلمية لخدمة المحيط الاجتماعي والاقتصادي.[1]

7-المكانة الاجتماعية للأستاذة الجامعية:

تُعرَّف المكانة الاجتماعية بأنها الموقع أو المنزلة، المادية أو المعنوية، التي يحتلها الفرد داخل المجتمع، وتُكتسب تبعًا لطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي السائد. ففي المجتمعات التقليدية ارتبطت المكانة بعناصر القوة أو النسب أو الثروة، بينما أصبحت في

[1] أحمد فلوح، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18،مارس 2016،

المجتمعات الحديثة مرتبطة أساسًا بالمستوى التعليمي، والكفاءة العلمية، والقدرة على القيادة الفكرية والمعرفية .[1]

وانطلاقًا من ذلك، احتلت الجامعة منذ نشأتها موقعًا متقدمًا داخل المجتمع، باعتبارها فضاءً لإنتاج المعرفة ونقلها، ومنبرًا لبلورة الأفكار العلمية والثقافية، ومصدرًا أساسيا للتجديد والابتكار.

ففي بداية القرن الماضي وليس بالوقت البعيد كانت البكالوريا تاجا يوضع على رؤوس قلة من الناس ويسمح لهم إذا حصلوا عليها بامتيازات تنعكس فيما يحتلونه من مراكز اجتماعية عالية.[2] وقد انعكست هذه المكانة على منتسبيها، ومن بينهم الأستاذة الجامعية، التي حظيت بتقدير اجتماعي معتبر بالنظر إلى دورها في إعداد النخب وبناء الوعي المجتمعي وارتبط الأستاذ باحتلاله مركز الصدارة في المجتمع مثله مثل الجامعة من حيث المكانة لاجتماعية، كونه يقدم خدمات ذات قيمة عالية في المجال الاقتصادي والثقافي والحضاري، فهو يتولى بناء المجتمع، ويسهم في نهضته وتطوره ويسهم في نقل لخبرات العلمية والتراث العلمي والثقافي وأصناف المعرفة الإنسانية إلى الناشئة.

غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات العربية، وما رافقها من أزمات قيمية وتراجع في الاعتبار المعنوي للعلم والمعرفة، أدت إلى تراجع المكانة الاجتماعية

[1] نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 441.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الجزائر، 1989، ص 117.

للأستاذ الجامعي عمومًا،[1] فقد أصبح دوره في نظر فئات واسعة من المجتمع محصورًا في العملية التدريسية الضيقة، مع إغفال إسهاماتها في البحث العلمي وخدمة المجتمع.[2] فكم هو صعب معايشة الأستاذة الجامعية كما الأستاذ الجامعي لواقع ينظر فيه كلاهما إلى منجزاته العلمية لا يلتفت إليها أحد ولا يسلط عليها الضوء من أي جهة كانت ولا يتم إيجاد مكانا للإفادة منها.

حيث نجد أن في كثير من الأحيان تقرر منجزاته كجزء من منهج دراسي يتلقاها مجموعة محدودة من الطلبة فقط، دون إعطاء هذه المنجزات اهتماما ومكانة علمية في الجامعة والمجتمع، لأن هناك تدني الإحساس بقيمة الأستاذ الجامعي ودوره وفعاليته ومكانته في المجتمع.[3]وهذا ما يجعله غير قادر على أداء مهامه البحثية وحتى التدريسية بكل جدية وإتقان.

وقد ترتب عن هذا التراجع ضعف الاعتراف بالإنتاج العلمي وعدم توظيفه توظيفًا فعليًا داخل الجامعة أو خارجها، مما أثر سلبًا على الدافعية المهنية، وأضعف القدرة على أداء الأدوار البحثية والبيداغوجية بالكفاءة المطلوبة. كما ساهم الخطاب الإعلامي والتقارير النقدية غير المتوازنة في تحميل الأستاذ مسؤولية اختلالات المنظومة الجامعية، دون إقرار

---

[1] إجلال محمد صبري، مشكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر، 1992،ص 174.

[2] Gerard fourez.Eduquer(Ecoles.Ethiques.Societes) 2eme Reddition.Paris ;deBoeck. Universite.1998.p17.

[3] كمال بوناح، هدر وتسرب التخب الجامعية في دول المغرب العربي دراسةوصفية تحليلية، جامعة قسنطينة، العدد 12،1999،ص 59.

بالطابع التشاركي للمسؤولية بين مختلف الفاعلين.

وتشير التجارب المقارنة إلى أن نجاح أي إصلاح أو تخطيط تربوي يظل رهينًا بإشراك الأستاذ الجامعي بصفته الفاعل الأساسي في التنفيذ، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن إشراكه في التخطيط والتنفيذ يحقق نسبة معتبرة من نجاح الإصلاح، شريطة توفير الظروف المهنية والاجتماعية الملائمة، والتكوين المستمر، وتعزيز الإحساس بقيمة الرسالة العلمية ودورها في صناعة مستقبل المجتمع.

8-أعباء دور الأستاذة الجامعية :

إن أعباء الدور يمكن تقسيمها إلى أعباء كمية وأعباء نوعية، والأعباء الكمية تكون ثقيلة عندما يطلب من الفرد أداء أعمال كثيرة جدا في وقت غير كافي لإتمامها، والأعباء النوعية تكون ثقيلة إذا ما كانت متطلبات الوظيفة لا تتناسب مع خبرة ومهارة شاغل الوظيفة حيث لا يستطيع الفرد في ظل هذه الظروف الوفاء بمتطلبات وظيفته على الوجه المقبول وبالتالي صعوبة تكيفه مع هذه الوظيفة.[1]

والأستاذ بصفة عامة مكلف بالبحث، والتدريس، والإشراف، والمساهمة في الندوات والملتقيات والنشاطات الثقافية والاجتماعية وخدمة المجتمع، فكلها مجتمعة في مهنة واحدة يؤديها شخص واحد لا يغتفر له التقصير في إحداها [2]،فكيف ما إذا كانت الأستاذة الجامعية هذا كله يضاف إلى أدوارها التقليدية التي تتناقض وتتعارض مع الواجبات المهنية والوظيفية

[1] أحمد عبد جاد عبد الوهاب، السلوك التنظيمي، المكتبة المصرية، المنصورة القاهرة، 2003،ص 102.

[2] أسماء باشيخ،الجامعة الجزائرية واقع وإصلاح، دار الأوطان للثقافة والإبداع، الجزائر، 2017، ص73.

والتعارض هذا يوقعها في مشكلات التوفيق بين الدورين ولا تعرف على أي دور تركز، فإن هذا لا بد أن يعرض عملها الإنتاجي أو الخدمي إلى الخطر، أي أن إنتاجيتها تتعرض للهبوط وتضطرب الخدمات التي تقدمها للمجتمع [1]،وبالتالي كل هاذي الأعباء الملقاة على عاتق الأستاذة الجامعية فقد تفقدها اتزانها وتستنزف طاقاتها.

9-المعوقات التي تحد من تمكين المرأة :

إن أبرز المشاكل التي تواجه المرأة العاملة هي مسألة التوفيق بين العمل خارج المنزل والواجبات المنزلية، والحل يكمن في إيجاد بدائل اجتماعية لعمل المرأة المنزلي.

وهناك مشكلات ذات طابع ثقافي وحضاري، تتفاوت من قطر عربي إلى آخر، بل من منطقة إلى أخرى ضمن البلد الواحد، وهذا النوع من المشكلات يحتاج عادة لوقت طويل، ولا يتم حله إلا تدريجيا من خلال التطور التاريخي للمجتمع، ويمكن أ نلخص هذه المشكلات التي تواجه المرأة العربية فيما يلي :

- حرمان المرأة من حقوقها التي تكفلها لها الإسلام.
- حرمان المرأة من العمل في مجالات معينة مثل السياسة والقضاء والتجنيد.
- عدم مساواة المرأة بالرجل الناحية المادية في مجال العمل رغم أن المرأة في الوقت الحالي تتحمل أعباء مالية مثل الرجل.
- عدم توافر دور الحضانات الحكومية.

[1] **إحسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 59.**

- حرمان الكثير من النساء من المشاركة الجادة في المؤتمرات الخارجية واقتصار أكثرها على الرجال.
- لا تزال بعض الدول لا تسمح للمرأة بإكمال دراستها العليا إلا ضمن شروط وقيود.
- صعوبة التوفيق مابين عملها خارج البيت ومسؤوليتها داخل الأسرة كزوجة مسئولة عن تربية الأبناء ورعاية الزوج وإدارة البيت.
- العادات والتقاليد التي تقف حائلا دون قيامها ببعض الأعمال الجديدة والمستحدثات.
- تربية المرأة العربية المبنية على الخجل قد تقلل من الإبداع و إبراز المواهب.
- عدم فهم واستيعاب الزوج أو أفراد الأسرة لطبيعة عمل المرأة يشكل عقبة أمام انخراطها في العمل أو تأديته على أفضل وجه.
- النظرة الدونية لقدرات المرأة في كثير من المجتمعات العربية، وأن الرجل دائما أكفأ وأقدر على السداد في كل موقع.
- قلة فرص العمل المتاحة أمام المرأة مقارنة بالرجل.
- عدم توفير البرامج التأهيلية التي تعمل على تهيئة المرأة لتقلد منصب نعين أو العمل في مجال جديد يتطلب إعدادا مسبقا.[1]

[1] **يوسف بن محمد بن إبراهيم الهويش، دور المرأة نحو تطوير البحث العلمي في ضوء تمكنها من تكنولوجيا التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد العدد 23 يناير، 2018، ص 256.**

10- المعوقات التي تواجه دور المرأة في المشاركة لتطوير البحث العلمي :

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من تحديات هيكلية وتنظيمية متعددة، تتضاعف حدتها بالنسبة للمرأة الباحثة. وتشمل هذه المعوقات ضعف فرص تنمية المهارات البحثية، وغياب التعاون العلمي مع المراكز البحثية الوطنية والدولية، ونقص التجهيزات التقنية والبنية التحتية الملائمة للبحث.

كما تعاني الباحثات من محدودية المشاركة في الفعاليات العلمية، وطول إجراءات التحكيم والنشر، وضعف الاستفادة المؤسسية من مخرجات البحث العلمي، فضلًا عن غياب الحوافز المادية والمعنوية، وعدم توفير الدعم البشري والتقني اللازم لإنجاز البحوث.

وتتداخل هذه المعوقات مع عوامل اجتماعية ونفسية ناتجة عن أعباء الأسرة ومسؤوليات التنشئة، إضافة إلى ضعف التشبيك العلمي وصعوبة التواصل مع الجهات البحثية داخل الوطن وخارجه.[1]

يتضح من المعطيات السابقة أن إسهام الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي يتجاوز مجرد المشاركة الفردية في الفعاليات الأكاديمية أو المجتمعية، ليشمل القدرة على مواجهة وتجاوز المعوقات المختلفة، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية، أو حتى تنظيمية إدارية، ويعد تمكين الأستاذة من التغلب على هذه التحديات شرطا أساسيا للاضطلاع بدوري محوري وفاعل في تعزيز التغيير الاجتماعي الإيجابي، من خلال ترسيخ قيم المعرفة والوعي، بما

[1] **يوسف بن محمد بن إبراهيم الهويش، مرجع سابق، ص 249.**

يعكس الأثر العميق للتعليم الجامعي والمشاركة الأكاديمية في تشكيل مستقبل المجتمع بصورة إيجابية.

خلاصة:

بالرغم من جهود الدولة في الرفع من المستوى التعليمي والمهني للمرأة الجزائرية و التأكيد على أهمية دورها الريادي وخاصة في التعليم العالي إلا أنها بقيت رهينة التحديات والعوائق الاجتماعية والثقافية التي أثرت على دورها في المساهمة في خدمة المجتمع والمشاركة بإنتاجها الفكري العلمي في الحراك الثقافي الذي يمثل جزء في التنمية الاجتماعية والثقافية والفكرية وحتى الاقتصادية منها.

الفصل الرابع

دور الجامعة في الحراك الثقافي الجزائري

تمهيد:

الجامعة هي مؤسسة رسمية تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من جهة من صُنع المجتمع، ومن جهة أخرى هي أداة لصنع قياداته الفكرية والفنية والمهنية والسياسية، بحيث تسعى إلى تكوينهم بما يتوافق مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية، لذا تحرص كل الدول على رعاية وتطوير جامعاتها وتوفير كل ما تحتاجه وذلك لأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة.

ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية وتربوية وثقافية، سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء أكثر على هذه المؤسسة من خلال عدد من النقاط والتي سنبرز فيها مفهوم المؤسسة الجامعية وتطورها ودورها في خدمة المجتمع من خلال الحراك الثقافي، بالإضافة إلى أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها في الوضع الراهن

1-الجامعة النشأة والتطور:

قد يكون من الصعوبة تحديد البدايات الأولى لظهور ونشأة الجامعة، غير أن المعلومات المتوفرة لدى المختصين تشير إلى وجود نوع من التعليم العالي في بعض بلدان العالم منذ أكثر من أربع ألاف سنة، فأقدم محاولة لجمع الأساتذة والطلاب في مكان لتلقي المعارف المتقدمة كان في مصر ومن ثم الهند والصين القديمة، كما عرف هذا النوع من التعليم المتقدم في بلاد اليونان والرومان من خلال أكاديمية أفلاطون المشهورة، ومدرسة الليكوم التي أنشأها أرسطو والتي كان يدرس فيها التاريخ والأدب... هذا بالإضافة إلى مدرسة أبيقور وبهو الرواقيين، هذه المدارس والمؤسسات الفلسفية اعتبرها الكثير من الباحثين بمثابة النواة الأولى لنشأة الجامعات. "غير أن هذا التعليم في العالم القديم لم يكن إلا تجمعا إراديا للطلاب والمعلمين، لم تحكمه لوائح تنظيمية أو تشريعات مالية أو تخصيصات فنية أو حتى مناهج دراسية محددة[1].

أما بالنسبة لنشأة الجامعات كمؤسسات علمية، فمع أن أغلب الكتاب الغربيين يزعمون أن البدايات الحقيقية للتعليم الجامعي التخصصي المنظم كانت في أوروبا الغربية، ويستشهدون على ذلك بجامعات باريس وأكسفورد وكيمبرج وبولونيا وغيرها من جامعات العصور الوسطى، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، حيث يؤكد كثير من المهتمين بتاريخ التعليم

[1] **محمد أحمد مرسي، دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى البشرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت العدد 4، 1981، ص 133.**

الجامعي بأن البدايات الأساسية لهذا النوع من التعليم كانت في العالم الإسلامي وأن الجامعات قد عرفت في البلاد الإسلامية قبل أن تعرف في الغرب المسيحي في العصور الوسطى بقرون عديدة ومن الجامعات الإسلامية التي كان سمعة ومكانة علمية مرموقة في ذلك الحين ويستشهد بها كثير ممن كتبوا حول تاريخ التعليم الجامعي، جامعة قرطبة في الأندلس (180 هـ/795م)، وجامعة القيروين في المغرب (245 هـ/859 م)، وجامعة الزيتونة في تونس (682 هـ/1283م) وجامعة الأزهر في مصر (369 هـ/970 م)[1].

وظلت هذه الجامعات الإسلامية لفترة من الزمن مصدر إشعاع علمي وفكري انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ككل، كما كانت بمثابة الغذاء الروحي للجامعات الغربية فيما بعد، حيث اطلع العرب على التراث اليوناني وحافظوا عليه وأضافوا إليه الكثير، وكان لهم الفضل الكبير في إرساء وتثبيت قواعد المنهج العلمي، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش فترة الظلام والجمود الفكري.

[1]مليحان معيض الثبيتي، الجامعات –نشأتها، مفهومها، وظائفها –،المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 54 المجلد 14، 2000، ص 215.

1-1الجامعة في العصور الوسطى:

بالرغم من أن النماذج الأولى للتعليم العالي كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن أول ظهور للجامعة كان في أوروبا من الكاثدرائليات والمدارس المحلية لبعض المدن في القرن 12، والتي كانت مكلفة بتدريب نخبة، لحماية المدن، خدمة الكنيسة والدولة، ثم تعدت إلى تدريس رجال الدين القانون والطب.

هذه المدارس خلفت فيما بعد المدارس الرهبانية "الدير" Monastic Schools والتي كانت تهتم بالجانب الديني فقط، مثل هذه المدارس جذبت الرهبان من فرنسا والدنمارك خاصة سنة 1209 و1215، لتوفرها على أساتذة وطلبة متخصصين في اللاهوت والفلسفة[1]، تسمى هذه المدارس الحضرية الجديدة "Studia" والتي جاءت لتلبية الحاجات الدنيوية الاستقرار في حال الحروب وذلك بتدريب جيوش للدفاع عن المدن هذا في المقام الأول، الأبرشية، رجال الدين، محامين، إداريين وممارسين للطب.لم تصبح أي من هذه المدارس جامعة، لكن كانت تقوم بتعليم المهارات الأساسية التي يحتاجها المتعلم :

-النحو Grammar (حيث استخدمت اللغة اللاتينية في نشاطات الكنيسة والدولة)

-البلاغة Rhetorie (أسلوب الاقناع في :الوعظ، المحاضرات، الخطب)

-الجدل Dialectic (المنطق، التحليل الفلسفي ,,)

[1] نمور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 21

أُلحِقَت بالفنون الثلاث التقليدية مجموعة أخرى عُرفت بالفنون الأربعة، وهي: الموسيقى، والحساب، والهندسة، وعلم الفلك، لتتشكل بذلك منظومة ما يُسمّى بـ«الفنون الحرة»، التي كانت تُعدّ الفرد للقيام بدور المعلم، وتمكّنه من مواصلة التكوين في مستويات عليا داخل أكاديميات متخصصة في البلاغة أو القانون أو الطب، والتي عُرفت آنذاك باسم Studium.[1]

وتُعد مدرسة ساليرنو (Salerno) أول مؤسسة تعليمية ثبتت مكانتها، لا سيما في مجال الطب، إذ تقع جنوب إيطاليا في منطقة شكّلت ملتقى لعدة حضارات، من بينها المسيحية والعربية واليونانية واليهودية، ما جعلها تتأثر بمختلف هذه الثقافات. وقد ضمت هذه المدرسة كلية طبية مشهورة منذ القرن التاسع أو العاشر الميلادي، حيث دُرّست مؤلفات جالينوس وأبقراط، واحتكرت تعليم الطب لفترة طويلة، إلى أن أُقرّ لها رسميًا وضع Studium Generale سنة 1280.

وشهد القرن الثاني عشر ميلاد أولى الجامعات الأوروبية، وعلى رأسها جامعتي باريس وبولونيا، نتيجة لإحياء الفكر الفلسفي اليوناني. وقد أسهمت الشهرة الواسعة للمدارس الكنسية في باريس في استقطاب أعداد كبيرة من الطلبة القادمين من شمال أوروبا، ومع

[1] **James J.F. Forest and Philip G. Altbach , International handbook of higher education, Springer, 2007 , p161**

بداية القرن الثالث عشر تطورت هذه المدارس تدريجيًا إلى أن نالت صفة Studium Generale سنة 1194 بقرار بابوي، ثم بدعم من الملك الفرنسي سنة 1200.

ولم يعد مصطلح Universitas يُستخدم للدلالة على مجرد تجمع مؤسسات تعليمية، بل اكتسب في شمال أوروبا، ولا سيما في باريس، معنى «تجمع الأساتذة»، في حين استُخدم في إيطاليا، وبخاصة في بولونيا، للدلالة على «تجمع الطلبة». وبذلك عُرفت جامعة باريس بجامعة الأساتذة (University of Masters)، بينما اشتهرت الجامعات الإيطالية، وعلى رأسها بولونيا، بكونها جامعات للطلبة(University of Students) ، وأصبح مفهوم الجامعة مستقلًا عن مصطلح Studium.

وقد تميزت جامعة بولونيا بتخصصها في القانون والإدارة، ومع تزايد تنقل الطلبة، سواء في باريس أو في الجامعات الشمالية، نشأت مؤسسات جامعية جديدة، من بينها جامعات مودينا ومونبولييه سنة 1170، وفيتشينزا سنة 1204، وأريتسو سنة 1215، وبادوفا وبادوفا سنة 1222. وأسهم نجاح النموذجين الباريسي والبولوغني في انتشار الجامعات عبر أوروبا، نتيجة لهجرة الطلبة وتنقلهم بين المدن. ففي إنجلترا، تأسست جامعة أكسفورد سنة 1167 عقب عودة طلبة من الجامعات الفرنسية، ثم أُنشئت جامعة كامبردج سنة 1209 بعد هجرة طلبة من أكسفورد، وظلتا الجامعتين الوحيدتين في إنجلترا لفترة طويلة، وقد تميزتا بدراسة الأدب اليوناني واللاتيني وأصول اللغة. ويقابل ذلك الوضع في اسكتلندا، حيث أُنشئت أربع جامعات خلال فترة حكم الملكة إليزابيث الأولى إلى غاية القرن التاسع عشر.

وفي الوقت الذي حافظت فيه جامعة باريس على مكانتها الرائدة في مجال اللاهوت، استفادت باقي الجامعات الفرنسية من انتشار التعليم العالي منذ سنة 1229، واتجهت أساسًا نحو تدريس القانون. أما في إيطاليا، فقد تنافست المدن على احتضان الجامعات، وأسهمت هجرة الطلبة من بولونيا في تأسيس مؤسسات جامعية جديدة داخل المدن الإيطالية، على غرار ما حدث في بقية أنحاء أوروبا.

وفي إسبانيا، تأسست جامعة سالامانكا سنة 1218، وبحلول سنة 1298 أصبحت من بين أكبر الجامعات في العالم المسيحي إلى جانب جامعات بولونيا وأكسفورد وباريس.

أما البرتغال، فقد شهدت إنشاء جامعتها الوحيدة في لشبونة سنة 1290، لتتواصل بعدها حركة تأسيس الجامعات في مختلف البلدان الأوروبية.

1-2 الجامعة والمجتمع الصناعي:

شهد القرن الثاني عشر بداية توسع ملحوظ في عدد الجامعات الأوروبية، إذ ارتفع عددها إلى ست عشرة جامعة مع حلول سنة 1300، ثم إلى ثمانٍ وثلاثين جامعة سنة 1400، ليبلغ اثنتين وسبعين جامعة بحلول سنة 1500[1]، ويُعزى هذا التوسع الكمي والنوعي إلى جملة من العوامل، من أبرزها الحركات الإصلاحية والتيارات المعارضة، وما رافقها من تحولات سياسية وأنشطة تبشيرية، إضافة إلى تزايد أعداد الطلبة المنتمين إلى الطبقات العليا،

[1] **James J.F. Forest and Philip G. Altbach , op, p 168**

ولا سيما طبقة النبلاء. وقد لعب التعليم الأكاديمي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، دورًا محوريًا في إعادة تشكيل البنية الطبقية للمجتمع وفي ضبط العلاقات الاجتماعية.

وتُعد الثورة الصناعية من أهم المنعطفات التي أسهمت في توسيع التعليم العالي وتطويره، إذ انطلقت في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر قبل أن تمتد إلى أوروبا وأمريكا وبقية مناطق العالم. وقد أفرزت هذه التحولات نموذجًا جديدًا للجامعة قائمًا على البحث العلمي، ما أدى إلى بروز فروع معرفية حديثة، شملت العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والجيولوجيا والبيولوجيا، والعلوم التطبيقية كالهندسة، وعلوم المعادن، والكهرباء، والطب التطبيقي، فضلًا عن تطور العلوم الإنسانية، لاسيما التاريخ واللغات الحديثة.

ومع نهاية القرن الثامن عشر، عرف عدد الطلبة ارتفاعًا ملحوظًا، كما اتسعت حركة تنقلهم عبر أوروبا، من بريطانيا وفرنسا نحو ألمانيا وروسيا، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت هذه المرحلة، ولأول مرة، حضورًا نسويًا معتبرًا داخل مؤسسات التعليم العالي، بعدما كان مقتصرًا على أعداد رمزية. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى القرارات التي اتخذتها الجامعات البريطانية سنة 1878، والتي منحت بموجبها شهادات معادلة للطلبة في مستعمراتها، ما فتح المجال أمام التحاق النساء بالجامعات البريطانية، ثم تبعت ذلك جامعات أخرى في دول مختلفة.

وعلى الرغم من هذا التوسع، ظل التعليم العالي إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر حكرًا على فئات النخبة، غير أن القرن العشرين شهد تحولات جوهرية سمحت بتوسيع فرص الالتحاق بالجامعة لتشمل أبناء الطبقات الاجتماعية الدنيا. ففي أوروبا، ارتفعت نسبة الطلبة من واحد لكل مئتي فرد سنة 1860، إلى واحد لكل مئة فرد سنة 1900، لتصل إلى واحد لكل خمسين فردًا سنة 1940. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت وتيرة التوسع أسرع، إذ انتقلت النسبة من واحد لكل تسعين فردًا سنة 1860، إلى واحد لكل أربعة وأربعين فردًا سنة 1900، ثم إلى واحد لكل أحد عشر فردًا سنة 1940.

وبخصوص مشاركة المرأة في التعليم العالي، فقد ظلت ضعيفة في أوروبا إلى غاية سنة 1900، قبل أن ترتفع إلى 14% سنة 1920، ثم إلى 22% سنة 1940، في حين بلغت هذه النسبة حوالي 30% في الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها. ويعكس هذا التطور التحول العميق في الوظيفة الاجتماعية للتعليم العالي داخل المجتمع الصناعي، حيث انتقل من كونه مجالًا مخصصًا لإعداد نخب الحكم ورجال الدين، إلى أداة لإعداد كوادر متنوعة في ميادين الصناعة والتجارة والإدارة، وهو ما أسهم في تنويع المهن وتوسيع مجالات التخصص، خاصة في الهندسة والمحاسبة والإدارة والتدريس[1].

[1] **James J.F. Forest and Philip G. Altbach , op, p 175.**

3-1 نشأة الجامعة :

نشأت الجامعة الحديثة بوصفها مؤسسة تجمع بين التدريس والبحث بدل الاكتفاء بنقل المعارف التقليدية. وقد تبلور هذا النموذج في اسكتلندا خلال القرن الثامن عشر وفي ألمانيا خلال القرن التاسع عشر، حيث أدى تطور التخصص إلى استبدال الأستاذ الشامل بأستاذ مختص في مجال محدد، وظهور فروع وأقسام جديدة. ورغم أن المجتمع الصناعي عزز هذا التوجه لاحقًا، فإن التخصص سبق الثورة الصناعية.

في ألمانيا، أسست جامعة برلين سنة 1810 على تصور يعتبر الجامعة روح المجتمع ومصدر استمرارية ثقافته، وأسهمت إصلاحاتها في ترسيخ مبدأ الحرية الأكاديمية بما يضمن استقلالية البحث والتعليم. وانتشر هذا النموذج في أوروبا وخارجها، خاصة في شمال أوروبا وروسيا والولايات المتحدة واليابان، ليصبح مرجعًا للتعليم العالي القائم على ثنائية التعليم والبحث.

غالبًا ما انتقل هذا النموذج عبر الاستعمار، إذ فرضت الدول الاستعمارية أنظمتها التعليمية ولغاتها على مستعمراتها، واستمر هذا التأثير حتى بعد الاستقلال. كما تأثرت به أيضًا دول لم تخضع للاستعمار المباشر، مثل إثيوبيا وتايلند واليابان، في صياغة سياسات وأنظمة التعليم العالي.

1- 4 الجامعة ومجتمع ما بعد التصنيع:

عرف التعليم العالي أكبر توسع له بعد الحرب العالمية منذ القرن 20 (75% منها بعد 1945)[1]، حيث نمت الجامعات القديمة في كل الدول وتوسعت في الحجم والتخصصات، حتى أعداد الطلبة زادت لتشمل أكبر عدد ممكن، ولم تعد تقتصر على النخبة ونبلاء المجتمع بل ضمت أكبر نسبة ممكنة من الفئة العمرية.

هذا التوسع غير مسبوق راجع إلى ما يعرف ب الثورة الثالثة في تاريخ الإنسانية (بعد الثورتين ،الزراعية في العصر الحجري، الثورة الصناعية في القرن 18)، أي التحول إلى مجتمع مبني على خدمات لخبراء المتخصصين، والذي يدعى عادة ب"مجتمع ما بعد التصنيع" الذي يستدعي من أغلبية النشطين في مختلف الدول المتقدمة العمل ليس في التصنيع الاستهلاكي، السلع الرأسمالية فقط، بل في الخدمات وخاصة المتخصصة منها والتي تحتاج إلى تعليم وتدريب ذي مستوى عال.

غالبا ما يسمى ب"مجتمع المعلومات" تأكيدا على أهمية الاتصال الالكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو "مجتمع المعرفة" والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في مجالات عدة كالبيولوجيا، الطب،الفنون، العلوم،.....والذي يعتمد على متخصصين وبذلك من المفروض أن يطلق عليه"المجتمع المتخصص".

[1] **James J.F. Forest and Philip G. Altbach , op, p 192.**

كل هذه التخصصات تدرس وتقدم في الجامعات والمدارس الخاصة بالأعمال التابعة لها، هذا ما جعل الجامعة المؤسسة المحورية لمجتمع مابعد التصنيع وبهذا أصبحت مهنة التدريس هي المفتاح لأنها المهنة التي تعلم باقي المهن ،بالرغم من ذلك فإن التعليم العالي في الدول النامية لا يزال يهتم بحفظ التقاليد والعادات القديمة للفكر والثقافة خاصة الدول العربية.

كذلك ظهور "اقتصاديات التعليم" والاعتقاد بأن الاستثمار في التعليم مطلوب لضمان نمو اقتصادي، وذلك باعتبار أن التعليم مرتبط بالعناصر التالية[1]:

– دور التعليم المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي.

– تزايد نفقات التعليم، الأمر الذي دعا إلى البحث عن الفائدة الاقتصادية التي ترجى من هذا الانفاق وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف.

– الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفة لسد نفقات التعليم.

[1] **فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، 17.**

1-5 الجامعة في الوطن العربي:

كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب،[1] وكانت تدرس علوم الدين وما ارتبط بها من علوم أخرى، حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ،وكان المسجد هو المدرسة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة.

بالرغم من أن النماذج لأولى من التعليم كان لها تأثير على طبيعة التعليم الحالي، فإن جذور الجامعات الحديثة تبدأ من انشاء جامعة القرويين وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر وثلاثتها من أقدم جامعات لعالم وكان طبيعيا أن تبدأ بتدريس العلوم الاسلامية ولكن الأمر تغير فيما بعد فأصبحت معظم العلوم المعاصرة تدرس فيها.

إن أقدم الجامعات الإسلامية هي جامعة القرويين، مقرها مدينة فاس بالمملكة المغربية، ويعتبر جامع القرويين من بين المعاهد العلمية التي ظلت تقوم بدورها التعليمي منذ نشأتها إلى زمننا هذا بالإضافة إلى المدارس النظامية في بغداد ومن أشهرها المدرسة المستنصرية التي بناها الخليفة لمستنصر في القرن 13 (1233م) منطلقة من مجال الدراسات الفقهية، ولا تزال بناية المدرسة قائمة وسط بغداد على نهر دجلة وقد سميت ثاني أكبر الجامعات العراقية ب"الجامعة المستنصرة"، وكانت هناك مدارس نظامية أخرى أشهرها

[1] مهدي التميمي، مهارات التعليم دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط 1، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007، ص 24.

"نظامية بغداد"، التي تعد امتدادا لمدرستي البصرة والكوفة التي تأسست في صدر الإسلام والتي تدرس اللغة، الفقه، المنطق، والفلسفة[1].

وفي مصر فتحت أبواب جامع الأزهر سنة 970م لدراسة العلوم الدينية، بنيت بإزائه بعد ذلك جملة من المدارس (المدرسة الطبرسية سنة 1310م، المدرسة الأقنعاوية سنة 1340م) والتي ألحقت بعد إذن بالأزهر، ولازالت جزءا منه إلى اليوم، وأدخل نظام المراحل التعليمية فيه سنة 1930م (الإبتدائي، الثانوي، والعالي) ثم جرى بعد ذلك تنظيم هيئات الأزهر وإقامة كليات للدراسات الإسلامية، والعربية، الطب العلوم، التجارة، الهندسة، والإعلام،ليتحول بذلك إلى جامعة عامة[2].

أنشئت أولى الجامعات في الوطن العربي عام 1908م وهي الجامعة المصرية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية، سنة 1909م، وأنشئت جامعة الإسكندرية سنة 1942م، جامعة عين شمس في سنة 1950م، أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت أنشئت سنة 1902م سميت بجامعة الخرطوم، عقب الاستقلال سنة 1956م، وذات العام افتتحت الجامعة الليبية أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعاتها "جامع الملك سعود" التي أنشئت سنة 1957م، وفي لبنان تأسست جامعتها سنة 1951م، وكانت من قبل تعتمد على الجامعة الأمريكية التي أنشئت سنة 1920م،وأنشئت جامعة بغداد سنة 1958م،

[1] مهدي التميمي، مرجع سابق، ص 25.

[2] مهدي التميمي، المرجع نفسه، ص26.

وتتابعت منذ أوائل ستينيات القرن العشرين تأسيس الجامعات في الوطن العربي، والتي تحرص وزارات التعليم على تمويلها بكل ما يلزمها وتزويد مكاتبها ومخابرها وإجراء التجارب والبحوث، وبناء المدن الجامعية وكل هذا لمواجهة الطلب المتزايد والأعداد المتزايدة لطلبة التعليم العالي.[1]

2-الجامعة الجزائرية النشأة والتطور:

نحاول هنا إعطاء نبذة تاريخية موجزة عن نشأة الجامعات، رغم أنه كما يقول سعيد التل أنه من الصعوبة بمكان تحديد بدايات جذور نشأة الجامعة.[2] فإن جذورها التاريخية ضاربة في القدم.[3] والذي ترجع كما يقول محمد نبيل إلى آلاف السنين، إلى جامعات مصر القديمة والإغريق، مرورا بجامعات العصور الوسطى والحديثة.[4] وهي اليوم هي امتداد طبيعي ومنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة

---

[1] نمور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 27

[2] سعيد التل، قواعد الدراسة في الجامعة، ط 1، دار الفكر للطباعة، عمان، 1997، ص 30

[3] فوضيل دليو وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، ط 2، منشورات جامعة قسنطينة، مخبر علم اجتماع والإتصال جامعة منتوري، قسنطينة 2006.

[4] نوفل، محمد نبيل، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرون، المجلة العربية للتربية، مجلد 21 العدد، 2001، ص 64.

أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق.[1]وقد مر التعليم الجامعي في الوطن العربي، بأربعة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: النشأة والتطور، وبدأت مع الدعوة الإسلامية، وانتهت بنهاية الخلافة الأموية 750م، وكان المسجد هو المؤسسة الوحيدة لهذا التعليم في هذه المرحلة، وكانت برامجه تتمحور بصورة رئيسية حول الدراسات الدينية وما يرتبط بها من علوم.

المرحلة الثانية: فجاءت مع بداية الخلافة العباسية في بغداد، وبداية الحكم الأموي في الأندلس، وتنتهي بسقوط بغداد بيد التتار سنة 1258 **م**.وقد وصل التعليم والبحث العلمي إلى إلى مستوى عال، وشملت برامجه جميع أفاق المعرفة الإنسانية في المجالات الدينية والفكرية والمهنية، وتمثل التعليم الجامعي أنذاك في المسجد الحرام بمكة، المسجد النبوي في المدينة، والمسجد الجامع بالبصرة.[2]

المرحلة الثالثة: بدأت مع سقوط بغداد وتستمر حتى حكم الأتراك والمماليك والعثمانيين، وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وخلال هذه الفترة انعكست الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية السيئة، على جميع مؤسسات التعليم في المجتمع العربي، فأصاب الجامعات الجمود، والتخلف، ونتج عن ذلك تردي نوعية التعليم ومن ثم تردي نوعية مخرجات التعليم، وندر إنتاج المعرفة، وتدهورت الثقافة العربية، ومع نهاية القرن التاسع

---

[1]فوضيل دليو، مرجع سابق

[2]السعيد التل، قواعد التدريس في الجامعة دليل عمل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم في الوطن العربي، دار الفكر للطباعة، عمان، 1997 ص89.،

عشر، وبداية القرن العشرين، وبدا الوطن العربي يستيقظ بعد خمسة قرون من التردي، ،وهذا الاستيقاظ يمكن اعتباره بداية.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة تم استيراد فكر الغرب ونظمه بدلا من تطوير الواقع ويلخص "مليحان الثبيتي" ما سبق مؤكد أن البدايات الأولى للجامعات العربية كانت أروقة المساجد، ثم تطورت إلى جامعات مستقلة تمثل مؤسسات علمية متميزة، تقدم مسوى عاليا من التعليم المتخصص في كثير من حقول المعرفة، وظلت الجامعات الإسلامية فترة طويلة من الزمن تمثل مصدر إشعاع علمي وفكري وثقافي متميز.....ومع بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر ميلادي، أخذ الوضع يتغير في أوروبا، وظهرت بوادر عصر جديد، كان من أبرز ملامحه إنشاء جامعات، كونت النواة الأولى لأنظمة التعليم الجامعي المعاصر.[1]

[1] **مليحان الثبيتي مرجع سابق، ص 222.**

إن التطرق إلى تاريخ الجامعة الجزائرية وتتبع مراحل بناءها وتكوينها يسمح لنا بالخروج بمعطى أساسي وهو أن هذه الأخيرة تعتبر جامعة فتية إذا ما قورنت ببعض الجامعات الأجنبية التي لها أصولا وتاريخا عريقا، سوف نتوقف عند بعض المحطات البارزة في مسيرة الجامعة الجزائرية حتى يتسنى لنا تفسير الواقع الحالي الذي هو دون شك حصيلة لتراكمات وتجارب سياسات ماضية.[1]

2-1مراحل تطور الجامعة الجزائرية:

عرفت الجامعة الجزائرية مسيرة متميزة بدءا من نيل البلاد استقلالها إلى الوقت الحالي، وكانت تتخللها في كل مرحلة من مراحل التغيير جملة من الإصلاحات الإيديولوجية تحاول فيها ربط أهدافها باحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية، ويمكن الإشارة إلى هذه المرحلة على النحو التالي:

2-2النشأة:

2-2-1الجامعة في عهد الإستعمار:

أرست معالم الجامعة، في عهد الاستعمار الفرنسي مع إنشاء المدرسة الأولى للطب (سنة 1832)، والتي اكتملت مع تأسيس الأربع مدارس العليا (الطب، الأدب، الحقوق، العلوم)

[1] **سناني عبد الناصر، الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 36**

عام 1909، وأنشئت هذه المدارس العليا مبدئيا لتلبية الاحتياجات الاستعمارية، واحتياجات العملاء الذين كانوا يتوسطون بين الاستعمار والأهالي[1].

إذ تبدو وضعية الجامعة في هذه المرحلة غير واضحة المعالم، إذ أنها لم تكن جزائرية الأصل كونها خاضعة من حيث التكوين والتسيير، والتنظيم إلى السلطة الفرنسية التي تخطط أهدافها الإستراتيجية، بهدف تلبية الاحتياجات الاستعمارية، ولكن بعد الاستقلال تغيرت النظرة للجامعة وهذا ما سيتضح فيما بعد.[2]

2-2-2 الجامعة بعد الاستقلال:

ولعل أهم ما تميزت به الجامعة في هذه المرحلة هي التبعية الفكرية، والإيديولوجية فقد بقيت هذه الأخيرة فرنسية الطابع من حيث (البرامج، التعليمية، طاقم الأساتذة، ،ونظام الامتحانات والشهادات).واعتبرت هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية فقد كانت انشغالاتها مرتكزة على:

أولا: استرجاع مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات السياسية، والاقتصادية ومحاولة مواجهة التركة الاستعمارية بكل ثقلها وصعوبتها.

---

[1] Djamel Guerid. L'université d'hier et aujourd'hui, 8 édition crase ,1998, p-p 7-8.

[2] بوساحة نجاة،إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، ص203

ثانيا: إدخال الجامعة في مشروع المخطط الثلاثي الأول للتنمية (1967–1970) وقد شهدت هذه المرحلة تطورا محسوسا في إعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم ب (10.756 ألاف) طالب وطالبة.

وأثر هذا التطور في أعداد الطلبة وربطها بعملية التنمية مشاكل مختلفة سواء على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، أو على مستوى التنظيم الهيكلي، فأصبحت الجامعة هنا غير قادرة على تلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تطلب الأمر إيجاد حلول متعجلة حيث تنازلت وزارة الدفاع عن بعض ثكناتها العسكرية.[1] في وهران والتي تحولت إلى جامعة وهران، كما تنازلت وزارة الصناعة عن معاهد التعدين في عنابة والتي أصبحت جامعة عنابة.

ولكن عملية الإصلاح هذه، ضعت أمام الجامعة الجزائرية الموروثة اتجاهين مثلثهما النخب المثقفة، والتي دافعت عن مشروعين ثقافيين متباينين، وذلك حول المسار الذي ستسلكه الجامعة مستقبلا.

[1] **بوساحة نجاة، إشكالية إنتاج المعرفة الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص 203.**

3- الجامعة وخدمة المجتمع وتثقيفه:

فالجامعة تقوم بوظيفة جد هامة اتجاه المجتمع، فهي تعمل على ربط التعليم الجامعي مع حاجات ومتطلبات المجتمع المختلفة الحاضرة والمستقبلية، كما تزوده بمختلف الخبرات والاكتشافات العلمية والتقنية، وفي نفس الإطار تقوم الجامعة بحفظ ثقافة المجتمع ونشرها في جميع أوساط المجتمع.

ويعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم الفضفاضة التي قلما نجد لها تعريفا جامعا لها، فعلى سبيل المثال عرفتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أنها "تشمل جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية، وتشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها".

وقد عرفها مؤتمر السياسات الثقافية في أوروبا الذي انعقد في هلنسكي عام 1971م بأنها: تعني كل المظاهر الروحية والمادية في المجتمع، من حيث أنها تصدر عن القدرات الإبداعية للإنسان والتي يمكن تلخيصها بأنها أسلوب الحياة في المجتمع، بكل ما يتضمنه هذا التعبير من سلوك ومعرفة وقيم. فالثقافة بذلك هي مجموع التراكمات المعرفية في المجتمع، والتي بإمكان الجامعة أن تحتل الدور الطليعي في نشرها بأفضل الطرق والوسائل للنهوض بالمجتمع والحفاظ على بقائه واستمراريته ذلك من خلال خدمة الجوانب التالية[1] :

[1] **محمد منير مرسي، مرجع سابق، ص 29.**

3- 1 تثقيف الطلاب:

فلا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصصه وإنما تربية كاملة دينيا وخلقيا، كما تتيح الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار والبناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي، وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية.

إن البيئة الجامعية ببعدها الثقافي والتربوي لها دور مهم جدا تأصيل السلوك الانساني في شخصية الطالب ،وتنمية الجوانب الوجدانية والأخلاقية فيه، حيث يؤكد على وجوب تضمن البرامج الدراسية الجوانب الأساسية الثلاثة والمتمثلة في المهارات والمعارف والسلوك، بدلا من انحصار الاهتمام في الجامعة بالمنهج المكتوب فقط[1]

3-2 تثقيف المجتمع:

إن الجامعة مركز إشعاع ثقافي للمجتمع برمته، وعليها تعد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه أهم قضاياه الاجتماعية. ويعرف كل من "شانون" و"شونفلد" الخدمة التي تقدمها الجامعة لمجتمعاتها على أنها نشاط ونظام تعليمي موجه إلى الغير طلاب الجامعة ،ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.[2]

---

[1] **دحمان بريني ،دور الجامعة في خدمة المجتمع ،مجلة أفاق العلوم ، المجلد 04، العدد 13 ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،2018 ،ص 167.**

[2] **Shannon ,T.J ,& Clarence A .S choenfeld ,University extension , The Center for Applied Research in Education , New York , 1965 , p 3 .**

وحسب "حامد" يجب على الجامعة أن تقوم بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات ، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكر أو ممارسة ، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته وتدلي بتصورات وبدائل وأيضا تير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع[1]

4-العلاقة بين الجامعة والمجتمع :

أصبحت الجامعة اليوم في صلب التحولات المتسارعة التي يشهدها الواقع الاجتماعي، نتيجة التغيرات المتعاقبة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية. ولم يعد دورها يقتصر على مجرد التكيف مع هذه التحولات، بل بات يُنتظر منها الإسهام الفعلي في إحداث تغيير واعٍ ومخطط له، يقوم على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خدمة التنمية المجتمعية. وعليه، فإن الجامعة مطالَبة بتجاوز منطق التبعية الذي فرضته سابقًا تلك العوامل، والانخراط بفاعلية في بناء المجتمع والنهوض به.

وتُعد العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية تقوم على التأثير المتبادل، فالجامعة تمثل قمة الهرم التعليمي داخل المجتمع، ولا يمكن تصورها كمؤسسة منعزلة عن باقي الأنساق الاجتماعية، بل هي في تفاعل دائم معها. ومن هذا المنطلق، يُنتظر من

[1] دحمان بريني ،مرجع سابق ، ص 171.

الجامعة في مختلف المجتمعات أن تضطلع بدور قيادي وريادي في توجيه مسارات التطور الاجتماعي.

ومن المسلّمات الأساسية التي تحكم هذه العلاقة أن الجامعة تشكل جزءًا لا ينفصل عن المجتمع، وأن ارتباطها به هو ارتباط الجزء بالكل. فوظيفتها الجوهرية ومبرر وجودها الحقيقي يتمثلان في خدمة المجتمع الذي تنتمي إليه. ويُعد هذا الارتباط مصدر شرعية الجامعة وضمان استمراريتها، إذ إن أخطر ما قد يهددها هو انفصالها عن محيطها الاجتماعي، وانكفاؤها داخل أسوارها كمؤسسة ناقلة للمعرفة دون ارتباط فعلي بقضايا المجتمع واحتياجاته.

وفي هذا السياق، تُبرز التجربة الأوروبية، ولا سيما الفرنسية، نموذجًا واضحًا لهذا الاندماج، حيث لم تكن الجامعة منذ نشأتها كيانًا معزولًا، بل جزءًا مكونًا للنسيج الحضري والاجتماعي. ويعكس موقعها الجغرافي داخل المدن، وانفتاح مرافقها كالمكتبات ومراكز البحث أمام العموم، هذا الارتباط الوثيق بالمجتمع، بما يؤكد طابعها المجتمعي منذ التأسيس.

كما أن اعتبار خدمة المجتمع وظيفة أساسية من وظائف الجامعة يعود بجذوره إلى الجامعات البريطانية والأمريكية منذ القرن الثامن عشر. فقد شهد عام 1795 مبادرة علمية رائدة تمثلت في محاضرات ألقاها أستاذ الفيزياء جورج بركييك بمدينة غلاسغو لفائدة

الحرفيين والميكانيكيين، وهو ما لقي نجاحًا ملحوظًا وأسهم في تطور الفكرة، ممهّدًا لظهور أولى المؤسسات التعليمية ذات الطابع المجتمعي.

5- نماذج حديثة لدور الجامعات في خدمة المجتمع:

لقد خطت بعض الدول خطوات كبيرة لجعل الجامعة في خدمة المجتمع المحلي وفي ما يلي بعض النماذج:

- **في جمهورية الصين الشعبية:** قامت كليات التربية بالتعاون مع دوائر التربية المحلية بتقديم محاضرات تلقى من قبل مدرسين الجامعات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة، وعن الجينات وعن الأخلاق وعلم النفس الطفل، وتقدم هذه الكليات تلك المحاضرات لأولياء الأمور الملحقين بالمدارس الإباء.

- **في الولايات المتحدة الأمريكية:** يعتبر التعليم العالي الأمريكي وظيفة الخدمة العامة إحدى الوظائف الثلاثة الرئيسية للمدرس الجامعي في التعليم العالي بجانب كل من التدريس والبحث العلمي تحدد وظيفتها الأساسية في تقديم الخدمات المجتمعية.

- **في اليابان:** تقدم الكليات المتوسطة حوالي 500 كلية برامج تستغرق عامين في ميادين تتصل بتنمية المجتمع والعمل على خدمته، وهذه البرامج تتمثل في تعليم الأفراد حفظ الطعام والتربية في رياض الأطفال والتصور.

– **في روسيا:** الجامعات الروسية تقدم خدماتها للمجتمع الخارجي واعتبارها عمل تطوعي، وتشمل هذه الخدمات ما يلي: الفصول المسائية، وتنظيم مقررات مهنية للعامة تتضمن مهارات القيادة ومهارات الاتصال، ومهارات الخطاب العام، كذلك يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس في مختلف المجالات على إيجاد علاقة طيبة مع الهيئات والمؤسسات المحلية مثل المدارس المحلية والمكتبات والمتاحف والأندية الرياضية والمؤسسات الصناعية.

– **في مصر:** ينص في مصر قانون تنظيم الجامعات على هدف خدمة المجتمع، ويحدد وظيفة الجامعة بأنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء حضاريا وبذلك استحدثت الجامعات وظيفة نائب رئيس الجامعة للشؤون البيئة وخدمة المجتمع.[1]

[1] ليث حمودي إبراهيم، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار لتربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 30، العراق، 2011، ص 204.

6- المعوقات المؤثرة في دور الجامعة الجزائرية:

معوقات إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية:

لقد دخل المجتمع الجزائري بصورة عامة في مشاحنات سوسيو اقتصادية أقحمته في في أنماط إنتاج مختلفة خاصة منها ما جسدتها الاقتصاديات الرأسمالية، وبالتالي لم يعد للجامعة الجزائرية باعتبارها ميزة أساسية هامة في النظام الاجتماعي أن تكون لديها الوقت الكافي لابتكار مناهج معرفية فبقيت هنالك فجوة معرفية كبيرة بينها وبين دول العالم النامي.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة في ميدان البحث العلمي إلا أنه لا يزال يعاني قصورا واضحا في تلبية الاحتياجات المحلية والوطنية إضافة إلى الإنجازات المحتشمة في هذا الميدان مقارنة بانجازات الدول الأخرى.

وهكذا أضحت وضعية إنتاج المعرفة من البحوث العلمية في ميدان التعليم العالي هزيلة مقارنة بانجازات الدول المتطورة في الوقت الذي تبرز فيه ثقافة عالمية جديدة لا تتعامل في إطارها البلدان المنتجة للمعرفة مع العلوم والتكنولوجيا بوصفها سلع للتبادل التجاري في أسواق البلدان المتخلفة على أسس غير متكافئة وخضوعها لعدد ضئيل من المؤسسات الكبيرة.[1]

[1] **بوساحة نجاة، إشكالية إنتاج المعرفة الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص 214.**

وعموما حاولت الجامعة وضع البحث العلمي ضمن استراتيجية خاصة هذه الأخيرة تغيرت بتغير الحقل الاجتماعي المحيط.

ومن أهم المعوقات التي تحول دون السير الحسن لمسار انتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية:

- عدم وجود نظام مالي واضح خاص بالبحث العلمي الجامعي فمنحة البحث لا تتناسب مع مايبذله الباحثين من مجهودات كما أن الأموال المخصصة للبحث تصرف أحيانا كثيرة بطرق غير عقلانية وبدون رقابة مالية صارمة.
- عدم وجود منهجية واضحة في مسيرة البحث العلمي يتم الالتزام بها إداريا.
- إن طبيعة الدراسات والبحوث على قلتها لا تنعكس مباشرة على مسار التنمية.
- انخفاض عدد المؤهلين للعمل في مجال البحث العلمي.
- افتقاد البحث العلمي في الجزائر إلى سياسة واضحة المعالم بالرغم المجهودات المبذولة خاصة في السنوات الأخيرة التي تم فيها تخصيص غلاف مالي معتبر للبحث العلمي، لذلك بقيت مجهودات الباحثين يطغى عليها طابع الفردية في اختيار المواضيع التي لا تخدم في النهاية الأهداف المشتركة العامة.

لذلك يجب أن تكون هنالك:

ضرورة لوعي المسئولين بأهمية البحث العلمي أو الإنتاج المعرفي بالنسبة للتنمية.

الاهتمام أكثر بجانب نشر البحوث العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجامعيين للتمكن من الاستفادة منها علميا وبيداغوجيا.

الاهتمام أكثر بتشجيع وتحفيز البحث العلمي من طرف الهيئات المسؤولة على هذا القطاع الحيوي.[1]

7- أزمة الأدوار في الجامعة الجزائرية:

ليس من الجديد في شيء أن نقول أن ممارسة الجامعة لوظيفتها متعددة الأبعاد (التكوين، البحث، ومعالجة قضايا المجتمع) يتعلق بمدى قدرتها على جعل مخرجاتها تتلاءم مع طبيعة المجتمع وحاجياته، بل وتكون موجهة مباشرة لسد النقائص الموجودة به. ولا يمكن أن يتأتى هذا إلا إذا أكدنا على أساسين اثنين هما: طبيعة المخلات، ونوعية العمليات، بمعنى أن كل مدخلات الجامعة تنطلق أصلا من حاجات ذلك المجتمع، أي لا يمكن للجامعة أن تستقبل إلا ما تعتقد أنه سيكون مخرجا لفائدة المحيط الخارجي، ويخضع هذا المدخل لمجموع الأنشطة والعمليات (التكوين والتدريب والتوجيه والبناء عموما) لتحويل المدخلات الخام مصادر لحل مشكلات المجتمع ومعالجة قضاياه.[2]

[1] بوساحة نجاة، إشكالية إنتاج المعرفة الجامعة الجزائرية، مرجع سابق، ص214-215.

[2] خالد أسماء ، شابونية زهية، وظائف الجامعة الجزائرية: مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02 العدد 06، 2019، ص 176.

والجامعة الجزائرية تعاني من أزمة أدوار، وذلك ليس بصراع بين أدوارها بل بتركيزها على دور واحد وهو الدور التعليمي فرسخت بذلك فكرة "جامعة الحرم المغلق، وهي جامعة تتكفئ على ذاتها، لا تسعى لقيادة المجتمع بقدر ما تسعى لتلبية ما يملي عليها من سلطة المجتمع.[1]

ومن الملاحظ أن الجامعة تقوم سنويا بإنتاج العديد البحوث والدراسات، ولكن الملفت للانتباه هو عدم العمل بها في المجتمع، وهذا الأمر يعود بدرجة كبيرة للطابع السلطوي للدولة، واستبعاد الجامعة من المنظور السياسي والايديولوجي للدولة، فعلى الرغم من وجود، "فئة من الخبراء الوزاريين قد يكون من بينهم بعض أساتذة الجامعة، ولكن موقعهم يفرض عليهم القيام بالدراسات التي ترتبط بسياسات الوزارة التي يعملون فيها، كما قد يكون لهم سلطة تقييم أداء الأكاديميين الجامعيين، ومدى التزامهم بالايديولوجيا العامة للدولة، وكذلك الوقوف على مدى ملائمة الأبحاث التي تجريها الهيئات البحثية الأخرى لمتطلبات السلطة التنفيذية"،[2] مما جعل البحث العلمي أكاديمي في معظمه بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية.

[1] يوسف سيد محمود، أزمة الجامعات العربية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008، ص 71.

[2] يوسف سيد محمود، مرجع سابق، ص 62.

والبحث العلمي السوسيولوجي يعد أفضل أنموذج لواقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، فرغم أهميته التي تعود إلى كون العلوم الاجتماعية بمختلف دراساتها العامل الأساسي في نشر الوعي ووضع المفاهيم كما أن التطورات والتغيرات الحاصلة في المجتمع تقتضي البحث المستمر في العلوم الاجتماعية من أجل توطيد العلاقة بين المجتمع والبحث العلمي في الجامعة، إلا أن الواقع يشير إلى أنه يعاني من عدة عراقيل تحول دون تقدمه على الرغم من أهميته الكبرى في خدمة المجتمع، وربط الجامعة بالمجتمع، فالدراسات والبحوث الاجتماعية الأصيلة في العلوم الاجتماعية قليلة ولا تحقق العدد المطلوب، كما أن علاقة البحث العلمي السوسيولوجي بالمجتمع لا تزال علاقة شكلية حيث تقتصر على مجرد القيام بتفسير وبحث لأسباب المشكلات المؤقتة، في حين تلتزم التحفظ في دراسة القضايا الجوهرية للتنمية.[1]

وبهذا البحث العلمي في الجزائر وفي مقدمته البحث السوسيولوجي لم يلقى بعد الاهتمام والمكانة التي يستحقها، مما أدى إلى فصل الجامعة عن القضايا المجتمع، وتحقيق عجز في القيام بوظيفتها الثالثة ألا وهي خدمة المجتمع، هاته الأخيرة التي تعد ضالة الجامعة الجزائرية إلى يومنا هذا، والتي لا يمكن تحقيقها في ظل غياب تفعيل الوظيفة الأولى والثانية وفي ظل اختلال التوازن مابين الوظائف الثلاث، فهي تعد نقطة التلاقي بين الوظيفتين،

[1] **خالد أسماء، شابونية زهية، مرجع سابق، ص 177.**

فالعديد من المؤشرات تشير إلى فجوة واضحة المعالم ما بين الجامعة الجزائرية والمجتمع الجزائري، والتي يمكن أن نجملها في ما يلي :

- تجاهل دور الجامعة والباحث الجامعي في المجتمع، وتغييب تطبيق نتائج البحوث العلمية على الواقع.
- ارتباط العمل الجامعي بالكسب المادي وتناسي بعد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للباحث.
- تقاعس بعض الباحثين وعدم ثقتهم بأنفسهم وبما يمكن أن يقدموه من نفع لصالح مجتمعاتهم.
- ضعف الدعم المالي والمادي لسياسات البحث الجامعي.[1]

[1] **خالد أسماء، شابونية زهية، مرجع سابق، ص 178.**

خلاصة:

إن المتتبع لما تمر به الجامعات العربية عموما، والجزائرية على وجه الخصوص، يدرك بوضوح مظاهر الأزمة التي تمس مختلف المستويات داخل هذه المؤسسات، والتي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على أدوار ومهام أعضاء هيئة التدريس، بمن فيهم الأستاذة الجامعية، إذ تجد هذه الأخيرة نفسها في مواجهة جملة من العراقيل البنيوية والوظيفية، التي تعيق أدائها الأكاديمي والمجتمعي، وتضعف مساهمتها في الحراك الثقافي، خاصة في ما يتعلق بوظيفتها الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع.

ويزداد هذا التحدي حدة في ظل غياب الآليات الفاعلة والداعمة التي تمكنها من الانخراط بفعالية في هذا الدور المحوري، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في السياسات الجامعية لتعزيز تمكين الأستاذة الجامعية ومرافقتها لتحقيق أهداف التعليم العالي والتنمية المجتمعية.

الفصل الخامس (الجانب الميداني)

دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي

تمهيد:

يكتسي هذا الفصل من الأهمية ما يخوله أن يكون لب الدراسة العلمية وجوهرها، يعمل الباحث من خلاله على بناء منهجية علمية خالصة تسهم في البحث المثمر والتي تعرف بأنها " مجموعة المناهج والتقنيات التي تسهم في بلورة البحث وقيادة خطواته العلمية "[1]،إذن فالباحث في الحقل السوسيولوجي مُلزم بربط العلاقة بين البحث النظري ومحيط الظاهرة، معتمدا في ذلك على خطة منهجية.

شملت هذه الخطة المنهجية نقاط محددة تتمثل أولا في تحديد مجالات الدراسة ، تحديد العينة ونوعها وحجمها ومواصفاتها، والتقنية المستعملة، أما المرحلة الثانية تتمثل في إجراء المقابلات وتحليلها ومن ثم استخلاص نتائج الدراسة.

[1] **Madeleine Grawitz , lexiques des sciences sociales , 7°éditions, Paris, Dalloz, 1999, p. 272.**

1- حدود البحث الميداني :

1-1 مجالات البحث: تعتمد على تحديد ثلاث مجالات أساسية هي كالآتي:

أولا: المجال الجغرافي:

يرتبط المجال الجغرافي لأي دراسة بلمكان الذي تجرى فيه ، وعليه فإن مجالنا الجغرافي يتمثل في الجامعة، كونها ذلك الكيان الاجتماعي الذي يتفاعل فيه أفراد مجتمع البحث المتعلق بالدراسة.

لذلك اخترنا جامعة ابن خلدون بولاية تيارت وجامعة الجيلالي اليابس بولاية سيدي بلعباس بمختلف كلياتهما لتمثل المجال الجغرافي للدراسة، وهي كالآتي :كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وكلية العلوم الطبيعية وكلية الأدب واللغات وكلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية علوم المادة وكلية الرياضيات والإعلام الآلي.

ثانيا: المجال البشري :

كما حددنا المجال الجغرافي فإنه يتحتم علينا أيضا تحديد المجال البشري للدراسة انطلاقا من مجتمع البحث الأصلي، والذي يعرف " في لغة العلوم الإنسانية أنه مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا ".[1]

[1] **موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون،، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.298..**

ويعرف أيضا على أنه "مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي تجري عليها البحث أو التقصي "[1] . ومنه يعتبر مجتمع البحث الأصلي المجموعة الكلية لأفراد البحث والذي يتمثل في هذه الدراسة.الأستاذات الجامعيات (المتزوجات) بجامعة ابن خلدون بتيارت وجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس بمختلف التخصصات والرتب والدرجات العلمية.

حيث تتوفر جامعة ابن خلدون بتيارت على 54 من رتبة أستاذة التعليم العالي، و113 من رتبة أستاذة محاضر أ و85 أستاذة من رتبة محاضر ب و61 من رتبة أستاذة مساعد أ و7 من رتبة أستاذة مساعد ب.

أما جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس تتوفر على 720 أستاذة جامعية بمختلف الرتب والدرجات.

ثالثا: المجال الزمني

يمكننا أن نهتم بموضوع الدراسة في فترة زمنية معينة من تطوره أو في فترات من تقدمه، غير أنه غالبا ما تتم دراسة ظاهرة ما في فترة معينة [2]، فعملية البحث تحددها فترة زمنية لذلك كانت الدراسة محددة بوقت زمني تم عبر المراحل التالية :

[1] موريس أنجرس مرجع سابق، ص 298.

[2] موريس أنجرس، المرجع نفسه، ص. 73.

01- مرحلة الاستكشاف :

بدأت هذه المرحلة في هذه الدراسة من نقطة الإحساس بالمشكلة التي استدعت اهتمامنا، والتي دفعت بها إلى ملاحظة الظاهرة ملاحظة علمية وهي المرحلة التي ظهرت فيها بوادر البحث وكانت هذه المرحلة شهر جانفي 2021 .

02- مرحلة بناء الموضوع :

بدأت هذه المرحلة ابتدءا من تحديد إشكالية الدراسة وفروضها لتنتهي بمرحلة بناء دليل المقابلة. وكانت هذه المرحلة على امتداد الفترة من شهر جانفي 2023 إلى شهر جانفي 2025.

03-مرحلة الميدان :

وفيها يتم النزول إلى الميدان وإجراء المقابلات مع المبحوثات والتي امتدت من شهر جانفي 2025 إلى غاية شهر ماي 2025.

04-مرحلة جمع البيانات :

وتم فيها تحليل المقابلات، ثم قراءتها قراءة سوسيولوجية وامتدت هذه الفترة مدة 6 أشهر.

2- العينة وتقنية الدراسة:

2-1: العينة:

هي "مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين " [1] وعليه فإن العينة هي مجموعة أفراد من مجتمع البحث والتي يجب أن تكون ممثلة لهذا المجتمع من أجل تعميم النتائج المتوصل إليها.

مجتمع البحث في هذه الدراسة يتمثل في مجموعة من الأستاذات الجامعيات بمختلف التخصصات والدرجات والرتب العلمية على المستوى جامعة إبن خلدون بتيارت وجامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس لتكون أكثر تمثيلا لمجتمع البحث، حيث تم إجراء المقابلات مع المبحوثات.

1- نوع العينة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على العينة العمدية وهي التي يتعمد الباحث أن تتكون من وحدات معينة لأنه يعتقد أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا [2]،وهي النموذج المختار من السكان بطريقة مقصودة ومتعمدة، أي لا تعطي جميع وحدات السكان أو مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار.

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص. 301.

[2] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 8، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1983، ص. 462 .

لذلك تسمى أحيانا العينة بالخبرة، فالباحث يحدد حجم العينة ويطلب من المقابل اختيار وحداتها بالطريقة والأسلوب الذي يلائمه. لذلك يأتي الاختيار معتمدا على أفكار وأراء وذوق ومصلحة المقابل، الذي من الطبيعي أن يعتمد إلى اختيار القريبين منه أو الذين يرتاح إليهم أو تنطبق آراءهم وقيمهم وأدوارهم الاجتماعية مع آراءه وقيمه وأدواره. ومن ايجابيتها أنها تعطينا معلومات وأدلة كافية عن طبيعة مجتمع البحث وعدم احتياجنا لإجراء عمليات التحليل الإحصائي المعقدة التي تعتمدها العينات العشوائية.[1]

تمثلت عينة الدراسة في خمسة عشرة (15) أستاذة جامعية متزوجة ،تم اختيارهم من جامعة ابن خلدون وجامعة الجيلالي اليابس ، مع مراعاة التنوع في التخصصات الأكاديمية ، والرتب والدرجات العلمية ،وقد تراوحت أعمار المبحوثات بين 40 و53 سنة ،في حين تفاوتت خبرتهن المهنية بين سنة واحدة وإحدى وعشرين سنة ، وهذا التنوع يخدم أهداف الدراسة ومتطلبات التحليل السوسيولوجي.

2-2 تقنية الدراسة :

تعتبر تقنيات البحث وسائل تسمح بجمع المعطيات من الواقع، وتشير هذه التقنيات إلى كيفية الحصول على المعلومات من أجل تقصي الواقع الاجتماعي حول الظاهرة المدروسة، ومنه فإن " تقنيات البحث هي مجموعة من إجراءات وأدوات التقصي المستعملة

[1] **عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات والتقنيات والمقاربات، ط 1،، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 2007، ص. 56.**

منهجيا "[1]. لذا فإنه من غير العلمي أن يكون البحث من دون أدوات تسهل عملية جمع المواد حول الظاهرة المراد دراستها، وبالتالي لما كان موضوع دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي الجزائري، فإن التقنية المستعملة من أجل تقصي واقع هذا الدور هي :

- المقابلة:

تعد المقابلة إحدى أدوات جمع البيانات، والتي تتم عن طريق اللقاء المباشر بين الباحث والمبحوث، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث والتي لا يمكن جمعها عن طريق الدراسة النظرية والمكتبية. "[2]

في دراستنا الميدانية قسمنا دليل المقابلة[3] إلى ثلاث محاور وتضم أسئلة المقابلة 17 سؤال.

محور البيانات الشخصية: السن – الدرجة العلمية – الرتبة العلمية– التخصص– الخبرة المهنية – مكان الإقامة[4].

المحور الثاني: حول المعوقات الشخصية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي.

المحور الثالث: حول المعوقات الاجتماعية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي.

---

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص. 107.

[2] رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2007ص 248.

[3] أنظر الملحق 01.

[4] أنظر الملحق 02.

3- تحليل ومناقشة المقابلات:

المحور الأول: المعوقات الشخصية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي

1-التكوين النفسي للأستاذة الجامعية:

1-1 تحقيق الذات المهنية للأستاذة الجامعية من خلال الدور:

يعتبر مصطلح تحقيق الذات أنه إدراك الفرد لذاته نفسيا وجسميا وعقليا واجتماعيا وأخلاقيا في ضوء علاقته مع الآخرين ومع محيطه، كما يعرف أيضا أنه مفهوم شامل يتضمن الأفكار والمشاعر جميعها عند الفرد، والتي تعبر عن خصائص جسمه وعقله وشخصيته، بما في ذلك معتقداته وقيمه وخبراته السابقة وأهدافه وطموحاته الشخصية وقدراته على تحقيقها، ويعرفه ماسلو أنه نمو باطني لما هو موجود أصلا في الكائن الحي، إذ إن تحقيق الذات محكوم بالنمو لا بالحاجة.[1]

وتحقيق الذات هو إدراك الفرد لقدراته وإمكاناته، وصولا إلى تحقيق أهدافه. وحاجة الفرد إلى التعبير عن ذاته بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتحقيق أقصى ما يمكن من إشباع الحاجات، وصولا إلى حالة من التوازن تسمح بتوظيف المواهب والقدرات والإمكانات في

[1] عباس مزهر، العلاقة بين التوافق المهني وتحقيق الذات لدى عينة من المعلمات والمعلمين من المدارس الرسمية اللبنانية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2024، ص 417-418.

خدمة الفرد والمجتمع والقيام بالأدوار والمسؤوليات المنوطة به. وتحقيق الذات في التنمية البشرية هو تطوير الذات بمختلف الوسائل وصولا إلى حال من الرضا التام عن الذات.[1]

ومن خلال هذا السياق الذي يبين علاقة تحقيق الذات بالهدف، طرحنا السؤال حول مدى تحقيق الذات للأستاذة الجامعية من خلال دورها لمعرفة مدى تقديرها لذاتها العلاقة بين تحقيق الذات والدور المهني لها. وهذا ما صرحت به المبحوثات من خلال إجراء المقابلات بعبارة "**اكيد**"، أنهن يشعرن بالرضا وتقدير لذواتهن لأنهن حققن حلم الطفولة على حد قولهن وأن هدفهن التدريس في الجامعة، وبما أن عملية تحقيق الذات تبقى مستمرة لأن الدينامية النفسية والاجتماعية للإنسان تتطلب النجاح والإنجاز، وتتجنب الفشل والإحباط وعليه تتحقق سعادة الإنسان من خلال المكاسب التي يحققها في النواحي كافة التي تسمح له بتحقيق ذاته[2]، وهذا ما صرحن به المبحوثات أنهن يشعرن بالسعادة والفخر بأنهن حققن مكسب بعدما أصبحن أستاذات جامعيات وبتالي حققن الذات المهنية وهذا ما يندرج ضمن التكوين المهني النفسي والاجتماعي لهن الذي يؤثر على الأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية، فالشعور بتحقيق الذات وتقديرها يخلق منها فرد فعال ومساهم في بناء المجتمع وتنميته والمساهمة والمشاركة الفعلية في عملية الحراك الثقافي.

---

[1] **عباس مزهر، مرجع سابق، ص 422.**

[2] **عباس مزهر، مرجع سابق، ص424.**

1-2 المكانة الاجتماعية للأستاذة الجامعية وحضورها الاجتماعي:

لقد احتلت الجامعة منذ قدم العصور مكانة الصدارة في المجتمع، فهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والاختراعات والمنبر الذي تنطلق منه أراء المفكرين والعلماء وقد حظي الأستاذ بمكانة مرموقة في المجتمع بحكم انتمائه للجامعة واحتل مركز الصدارة من خلال المكانة الاجتماعية لأنه يقدم خدمات ذات قيمة عالية في المجال الاقتصادي والثقافي والحضاري.فهو الذي يتبنى بناء المجتمع ويسهم في نهضته وتطوره ويسهم في نقل الخبرات العلمية والتراث العلمي والثقافي وأصناف الإنسانية إلى النشأة[1].

إن المكانة العلمية التي تحتلها الأستاذ الجامعي في المجتمع شيء مهم جدا لأنه يرفع من معنوياته وجعله يحس بقيمته ودوره في هذا المجتمع، وبذلك يساهم بكل فاعلية في خدمة المجتمع، من خلال مختلف الوظائف التي يقوم بها في الجامعة. وبما أن موضوعنا يهتم بالأستاذة الجامعية فهي أيضا جزء لا يتجزأ من هذا النظام الأكاديمي ولها وجود ومكانة في المجتمع لذلك ارتأينا أن نطرح السؤال حول المكانة الاجتماعية للأستاذة الجامعية ومدى حضورها الاجتماعي بحيث كانت جل إجابات المبحوثات بأن لهن مكانة اجتماعية ويتمتعن بحضور قوي في المجتمع سواء في الجامعة مع الزملاء أو الطلبة وحتى الإداريين وحتى

[1] هجيرة بوساق، المعوقات التي تحد من أداء الأستاذ الجامعي في ظل متطلبات جودة التعليم العالي، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (07)، العدد (02)، 2022، ص 800

خارج أسوار الجامعة وهذه بعض التصريحات أغلب المبحوثات "**فقط لما نقول أني أستاذة جامعية تكفي وفي أي مكان سواء داخل الجامعة أو خارجها** ".

والتحليل لهذه الجملة المصرح بها، نقول أن المكانة الاجتماعية تكتسب من خلال الأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية ودورها في تنمية المجتمع وتأثيرها في المحيط المهني والمجتمعي محاولة إحداث حراك ثقافي اجتماعي وليس من خلال المنصب. وربما هنا يقصدن بإجاباتهن ما تعكسه دلالة ومكانة المهنة أو ما يعرف في علم الاجتماع بالهيبة المهنية*[1] باعتبار أن مهنة أستاذ جامعي تحظى باحترام والإعجاب وتصنف ضمن قائمة من أرقى المهن (71/100)، وهذا ما تأكده إجاباتهن حول سؤال مدى مساهمتهن في (حركة التأليف، الحضور والمشاركة في الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات، والتظاهرات الثقافية والاجتماعية) الذي سنعرض تحليله لاحقا.

1-3 تأثير الضغوطات الاجتماعية والنفسية على دور الأستاذة الجامعية :

الضغوط النفسية والاجتماعية هي الصعوبات والعوائق المادية والمعنوية المتكررة التي تواجه الأستاذ(ة) الجامعي في بيئته الجامعية والأسرية والاجتماعية وتعوق قدرته على تحقيق أهدافه. والدور الذي يؤديه الأستاذ الجامعي هو نفسه الذي تؤديه الأستاذة الجامعية فكلاهما يدرس ويبحث ويخدم المجتمع وهذه نتيجة منطقية في عصر تغيرت فيه الأدوار التقليدية للمرأة الجزائرية وخاصة المتعلمة وأصبحت تساهم في تنمية المجتمع وتطوره وتقدمه مثل

*** يستخدم علماء الاجتماع مفهوم الهيبة المهنية أو ما يعرف أيضا هيبة الوظيفة لقياس المناصب الاجتماعية**

أخيها الرجل وبالتالي تتعرض للضغوط النفسية الناتجة عن هذه المساهمة وأحيانا تكون عرضة لهذه الضغوط أكثر من الرجل.[1]

ومن خلال سؤال الموجه للمبحوثات حول معاناتهن من الضغوطات النفسية والاجتماعية فكانت إجاباتهن أنهن يعانين من ضغوطات مهنية وأسرية بحيث أثرت على مسارهن المهني، وربما من بين التصريحات التي تؤكد مدى تأثير الضغوطات النفسية الناتجة عن الأسرة وتأثيرها السلبي حيث قالت إحدى المبحوثات "**بسبب الضغوطات الأسرية (مرض إبنها) حياتي المهنية توقفت** "، كما صرحت أحد المبحوثات أن خبرتها المهنية 21 سنة ودرجتها العلمية أستاذ مساعد "ب" وبررت سبب هذا التناقض بين الدرجة العلمية والخبرة المهنية هي الضغوطات الأسرية وعدم الاستقرار الأسري بحكم أنها **(زوجة ثانية، وعدم وجود سكن، وعقلية الزوج)** كل هذه الأسباب أثرت بشكل سلبي على مسارها الأكاديمي بالرغم من سعيها لنيل أعلى الدرجات ولكن ظروفها لا تسمح بذلك، ومبحوثة أخرى صرحت قائلة "**نقص البحث العلمي عندي بسبب الحياة الأسرية**".

أما بعض المبحوثات صرحن بأن الضغوطات المهنية **(من تهميش، العوائق الإدارية التمييز التوتر، عدم التحفيز)** يؤثر بشكل أو بآخر على دور الأستاذة الجامعية. وكذلك ينتج عنها من ضغوطات نفسية وفي بعض الأحيان صحية تأثر على مسارهن الأكاديمي،

[1]لمين عياط، الضغوط النفسية لدى الأساتذة الجامعيين في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية بجامعة عمار ثلجي بالأغواط، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (07)، العدد (01)،2022، ص 1451.

حيث قالت إحدى المبحوثات أنه "**تدهورت صحتها في مرحلة تحضيرها للدكتوراه**"، وذكرت مبحوثة أخرى أن الحياة المهنية تسببت في تدهور صحتها مما أثر عليها في مرحلة التحضير لدرجة أستاذ التعليم العالي التي نالتها بعد عناء مع المرض. وكذلك الضغوطات الاجتماعية التي صرحت بها المبحوثات (مثل السكن، النقل، تربية الأولاد)، كلها تساهم في تراجع إنتاجية المرأة وتجعلها غير قادرة على القيام بدورها الريادي المنتظر.

وأكدت دراسة **أجري بليكس** (Blix) سنة 1994 هذه النتائج، إذ هدفت إلى الكشف عن طبيعة الضغوط التي يتعرض لها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الواقعة بشرق الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة، استنادًا إلى آراء عينة بلغت (400) عضو هيئة تدريس، أن نحو (40%) من المبحوثين أشاروا إلى وجود ضغوط مهنية ملحوظة، كما بينت النتائج أن عضوات هيئة التدريس يعانين من مستويات ضغط أعلى مقارنة بالذكور، ويُعزى ذلك إلى زيادة العبء التدريسي الملقى عليهن.[1]

فالضغوط النفسية ظاهرة نفسية مثلها مثل الظواهر النفسية الأخرى كالقلق والعنف وغيرها،.والأستاذة الجامعية تعتبر في كثير من الأحيان أستاذة وباحثة وإدارية، فتتعرض للضغوط النفسية قد تحول دون تفكيرها في مستوى الطموح لائق بها وبمكانتها العلمية والاجتماعية نتيجة لكثافة وكمية الضغوط النفسية التي تتعرض لها طيلة اليوم الدراسي،

[1] **Blix, Arlene Gray ,and Others,Occupational Stress , Among University Teachers ;Educational Research , V36 n2.1994,p 157 .**

فتعدد مهام الأستاذة الجامعية وتنوعها قد تنهك طاقتها الجسمية والنفسية وهذا ما صرحن به تقريبا كل المبحوثات.

4-1 المساهمة في خدمة المجتمع من خلال حركة التأليف ونشر المقالات وحضور الملتقيات:

تساهم الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع، من خلال المنتجات العلمية المؤهلة والقادرة على إحداث التغيير المعرفي الشامل للمجتمع، المبني على رؤية تجارب بحثية علمية تحاكي اهتماماته وتعالج مشاكله اليومية، بالإضافة إلى حضور الأستاذة الجامعية الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصها والمشاركة فيها فحضورها يخلق جو من النقاش العلمي مما يساعدها في التعرف على أفكار العلماء وتجاربهم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لخدمة رسالة الجامعة ورفع المستوى العلمي والمهني لها.

من خلال إجابة المبحوثات حول مساهمتهن في خدمة المجتمع فيما يتمثل في حركة التأليف ونشر المقالات العلمية وحضور الندوات والملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية، فبالنسبة لحركة التأليف مبحوثة واحدة فقط صرحت أنها نشرت كتاب في تخصصها ومبحوثة أخرى لديها خبرة مهنية تقريبا 21 سنة تحضر في مؤلف في التخصص تاريخ قديم ومعاصر، أما بقية المبحوثات فكانت لهم مقالات منشورة في حدود مقال أو مقالين، فإذا قمنا بمقارنة الخبرة المهنية للمبحوثات باعتبار أن أقصى خبرة مهنية كانت 22 سنة وأدنى خبرة

كانت 5 سنوات فنقول أن الإنتاج الفكري ضعيف ومحدود لأن الخبرة المهنية لها دور أساسي في تنمية وتطوير القدرات الفكرية والعلمية للأستاذة الجامعية لتكون أكثر فعالية في الجامعة والمجتمع وبالتالي هذا التناقض الموجودة بين الخبرة المهنية وإنتاجها الفكري العلمي يفسر مدى تأثير الضغوطات الأسرية والاجتماعية على الأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية في عملية الحراك الثقافي.

مساهمة الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي يتطلب إنتاج فكري وعلمي مرتبط بمعالجة القضايا المجتمعية وحلها وتقديم النتائج المتحصل عليها من البحوث العلمية للهيئات والمؤسسات الخاصة ولكن تصريحات المبحوثات حول طبيعة محتوى المقالات المنشورة بأن لها علاقة بتخصصات المبحوثات وتكون من أغلبها من أجل الترقيات والدرجات العلمية، وليس لها صلة بالقضايا المجتمعية بمعنى أنها حتى وإن كان هناك إسهامات فهي موجهة لخدمة الجامعة وليس المجتمع وهذا ما يفسر محدودية مساهمة الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي.

أما فيما يخص حضورهن للملتقيات والندوات الوطنية والمؤتمرات الدولية، حسب تصريح المبحوثة لي سبق ألفت كتاب أنها تحضر 7 ملتقيات في السنة، ومبحوثة واحدة فقط أكدت على حرصها في أنها تكون مشاركتها وورقتها البحثية إضافة للملتقى حيث قالت" **لست مندفعة في نشر المقالات وحضور الملتقيات فقط من أجل المشاركة لازم يكون عندي فكرة جديدة نطرحها** " وذكرت أنها كتبت كتاب واحد فقط ولم ينشر بعد وبحكم خبرتها المهنية

22 سنة عندها مقالات كثيرة منشورة وأضافت أنها درست في إطار جامعة إيغاسموس درست أسبوع في اسبانيا ونفسر هذه المساهمة نتيجة للخبرة المهنية كما أنها لا تعاني من ضغوطات أسرية.أما بقية المبحوثات صرحن أنهن يحضرن ملتقى أو ملتقيين في السنة وأغلبها في الجامعة التي ينتمون إليها، بحكم أن أزواجهن يرفضون حضورهن حيث صرحت أحد المبحوثات بقولها "**يخلف على عن بعد**".

2- طبيعة الدور المزدوج :

2-1 توفيق الأستاذة الجامعية بين أدوارها الثلاثة (أم، زوجة، أستاذة):

تعاني الأستاذة الجامعية من مشكلة التوفيق بين دورها الوظيفي والأكاديمي المتمثل في التدريس والبحث العلمي والنشر، ودورها الثقافي المتمثل في المشاركة في الحراك الفكري والثقافي والتأثير في الرأي العام، والدور الأسري المتعلق بالتزامات العائلية وتربية ورعاية الأولاد، فهي تسعى دائما إلى محاولة التوفيق بين هذه الأدوار ولكن هي تعيش صراع بين الدور التقليدي والجديد. وتشير أسماء بنعدادة[1] في هذا السياق أن المرأة الأكاديمية في العالم العربي غالبا ما تعاني من ازدواجية الأدوار حيث يتوقع المجتمع منها أن تنجح في المجال العام دون إهمال واجباتها في الخاص ها الصراع يحد من قدرة العديد من الأكاديميات على المشاركة الكاملة في الحراك الثقافي.

[1]أسماء بنعداد، المرأة الأكاديمية في العالم العربي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية، 2015، ص 89

ولمعرفة مدى توفيق الأستاذة الجامعية لأدوارها (كأم، وزوجة، وأستاذة) طرحنا سؤال على المبحوثات وهذه بعض تصريحاتهن: " **صعب جدا أن توفق الأستاذة الجامعية بين أدوارها الثلاثة وصرحت أنه خاصة في البداية الحياة الزوجية** "،

"**ما تقدريش توفقي تأخذي من كل بستان زهرة**"، "**عندي صراع بين الدورين لوكان نقدر نمارس البحث من بيت أتوقف عن العمل**"، وبعضهن صرحن بأن التوفيق بين أدوارهن كان بصعوبة بمساعدة أزواجهن وأمهاتهن، وهذا تصريح إحدى المبحوثات " **أكيد قدرت على حساب صحتي وراحتي وبدعم من الزوج**"،

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأستاذة الجامعية تعاني من صراع الأدوار الذي يشكل عائق أمام مسارها الأكاديمي وهنا يتضح مدى تأثير إزدواجية الدور على الأداء الوظيفي مما يضعف مساهمتها في عملية الحراك الثقافي الذي يتطلب التفرغ لحل القضايا المجتمعية.

2-2 أولويات الأستاذة الجامعية (ألحياة الأسرية، الحياة الشخصية، الحياة المهنية):

وفي السؤال الموالي يثبت حقيقة ما سبق ذكره، حول ما هي أولوياتها الحياة المهنية أم الحياة الأسرية أم الشخصية تقريبا كل المبحوثات أكدن على الأوليات الأسرية هي أسبق من المهنية، والشخصية كانت آخر الأولويات ولما سألتهن هل تتوقف عن العمل بما أنه يشكل عائق أمام حياتها الأسرية صرحن بأنهن لو كانت الحياة المادية أفضل يتخلين عن

العمل وبالتالي نفسر هذا بأن الأستاذة الجامعية تستطيع أن تتخلى عن دورها الثانوي فهي حبيسة الدور التقليدي كأم وزوجة أما دورها كأستاذة جامعية فرضته متطلبات العصر الحالي. والمساهمة في عملية الحراك الثقافي تتطلب فكر متحرر منفتح لفهم الواقع المعاش والتأثير فيه بإيجابية.

وننتقل لتحليل السؤال الموالي الذي له علاقة بالسؤالين اللذين سبقا تحليلهما والمتعلق بوجهة نظرها للدور الملائم للمرأة، وكانت إجاباتهن تتمحور حول الدور الملائم للمرأة هو أن تكون أم وزوجة بالدرجة الأولى، وهذه بعض التصريحات: " **أنا نفضل لو كان يرجع بيا الزمان أني نكون ربة بيت**"، **وصرحت أخرى قائلة:** "**دورها كأم وزوجة (تربية الأولاد) لأنها في سن معين لازم تلقن أولادها قيم ومبادئ ينشئ عليها وتفيده في حياته ونشوف بلي خرجت للعمل وأهملت دورها كأم وهذا لا يعني أنها لا تساهم في المجتمع ولكن بنسبة قليلة**"، وهناك من ربطت دور المرأة بالجانب المادي "**إذا كان زوج مكتفي ماديا تبقى في بيت**"،وهناك من صرحن بأن الدور الملائم للمرأة هو أن تكون زوجة وأم وف رأيهن أيضا باعتبار الأستاذة الجامعية تعبت في مسارها الدراسي والأكاديمي تستحق أن تمارس عملها حيث قالت إحدى المبحوثات :" **أم بالدرجة الأولى وكذلك المرأة تعبت ودرست من حقها تكون عاملة**" وبذلك رأيهن أن تجمع المرأة بين الدور التقليدي والدور الجديد، وهناك تصريح من إحدى المبحوثات بروفيسور لها خبرة مهنية مدتها 22 سنة قائلة :"**في مرحلة معينة كنت نشوف بلي المرأة العاملة ثم البيت ولكن في السنوات الأخيرة تغيرت قناعاتي لأن**

المرأة العاملة تعاني، تحقق جانب المادي ولكن تفقد الجانب الأنثوي تاعها وبالتالي لا تترك لنفسها حيز بين العمل والبيت ولما نتحدث مع زميلاتي في العمل نقولوا بلي مكان المرأة في البيت ولكن ظروف الحياة تجبرك على العمل وأنا الآن راني ننصح طالبات قري باش تثقفي وتزوجي شخص ميسور الحال ماديا" ونفسر ما قالت أن تصريحها كان بناءا على خبرة مهنية وخبرة اجتماعية وحصرت المرأة في دورها التقليدي وربما أيضا تغيرت نظرتها وفقا للمعوقات التي واجهتها في مسارها الأكاديمي وضعفت قدرتها على الوصول لأهدافها لأنها عند إجراء المقابلة معها اشتكت من المعوقات التي لها علاقة بالجامعة أي المعوقات الإدارية في حد ذاتها ونقص التقدير للأستاذ الجامعي ما جعلها تعمل على توعية طالباتها انطلاقا من خلفياتها حول الموضوع موضحة لهم مدى ملائمة وأهمية الدور التقليدي للمرأة، وهذا ما يسمى عبئ الدور الذي يجعلها تتهرب من أداء الدور الوظيفي.

3- القدرة على أداء الدور :

3-1 مجال اهتمام الأستاذة الجامعية (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع):

إن الحديث عن وظائف هيئة التدريس الجامعي مرتبط بالحديث عن وظائف الجامعة المبنية على فلسفتين رئيسيتين تركزان على الجانب المعرفي على اعتبار أن الوظيفة الأساسية للجامعة هي علمية معرفية، والجانب الاجتماعي حيث أن وظيفة الجامعة هي وظيفة اجتماعية سياسية وهي المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع مشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول لها.

وبالرغم من صعوبة حصر الوظائف الأساسية للأستاذ الجامعي، إلا أنه يمكن اشتقاقها من وظائف الجامعة المتمثلة في إعداد الإطارات والكوادر، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته .كل هذا يعرف عند الأستاذ بالوظيفة الأكاديمية إضافة إلى الوظيفة الإدارية التي تتمثل في الإدارة الأكاديمية، هذه الأنشطة والوظائف تتكامل فيما بينها لتبين مدى فاعلية هذا العضو في العملية التدريسية.

وإجمالا لما تم ذكره والإشارة إليه فإن وظائف عضو هيئة التدريس الجامعي تتمثل في وظيفة التدريس والفعاليات المتصلة بها: يعتبر "الأداء التدريسي الذي يقوم به الأستاذ من أهم المدخلات في تحقيق الأهداف التربوية كما يعتبر المؤثر الأقوى في إحداث تغييرات مطلوبة لدى الطلبة الجامعيين".[1]

وتتضمن أيضا عملية التدريس"التخطيط لإعداد الدروس وإلقائها أو ما بعد التدرج، وتأليف الكتب في التخصص الذي يدرسه الأستاذ وتطوير المناهج التدريسية في التخصص والعمل في اللجان البيداغوجية وإتقان اللغة التي تدرس بها.[2]

البحث العلمي :إن البحث العلمي هو الوظيفة التي تميز المؤسسة الجامعية عن باقي المؤسسات التعليمية الأخرى، وقد أصبح ضرورة ملحة لأي مجتمع حديث، يستخدمه للتحليل

[1] بواب رضوان، الأداء الوظيفي والاجتماعي للأستاذ الجامعي في نظام الألمدي (LMD)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2015، ص 75.

[2] بواب رضوان، مرجع سابق، ص 76.

والدراسة وحل المشكلات ومعالجة كل القضايا الموجودة فيه، والتعليم الجامعي من دون تزاوج مع البحث العلمي، يعتبر هذا التعليم مبتور وناقص.

ويمثل البحث العلمي الركيزة الأساسية من ركائز تقويم نشاطات عضو هيئة التدريس، فانصرافه للتدريس وإهمال البحث العلمي، سيؤدي ذلك لا محالة إلى ضعف العملية التدريسية والنزعة الإبداعية لدى الأستاذ.

وعموما فإن وظيفة البحث العلمي التي تقوم بها الأستاذ الجامعي تتجلى فيما يلي :

- التدريب على البحث العلمي وأساليبه ويتحقق أثناء إعداد درجتي الماجستير والدكتوراه.

- التأليف في مناهج البحث وتقنياته.

- الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان تخصصه.

- قراءة وتطبيق موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.

- حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها، لأن حضور مثل هذه الملتقيات والمؤتمرات يخلق نوعا من النقاش العلمي البناء والذي يساعد على التعرف على أفكار الباحثين ومن ثمة رفع مستوى الأستاذ.

ومن هنا تتضح أهمية "دور عضو هيئة التدريس في مجال البحث العلمي والإنتاج الفكري فهذه المهمة تقع على عاتقه وبصفته الشخص الذي يمتلك المؤهلات العلمية والمهارات الفنية والقدرة البحثية على الإنتاج العلمي".[1]

خدمة المجتمع وتنميته: يساهم عضو هيئة التدريس الجامعي في خدمة مجتمعه سواء كان تكليفا أو تطوعا في مجال تخصصه وحسب إمكاناته وخبراته وذلك من خلال المساعدة على حل المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.....إلخ، وعلاج كل الأمراض والآفات المنتشرة في المجتمع.

ولا يمكن لأستاذ الجامعة أن يحقق ذاته ويثبت وجوده، ما لم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره، يعيش مشاكله ويجد الحلول المناسبة له، بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية والخاصة ونشر المعرفة عن طريق المحاضرات والندوات العامة، وإجراء البحوث لصالح مؤسسات مجتمعية، وتوجيه انتقادات للمجتمع والجامعة.[2]

ونستخلص مما سبق أن للأستاذة الجامعية ثلاث أدوار رئيسية وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتبعا لما لهذا الدور الأخير من علاقة بالحراك الثقافي قمنا بطرح السؤال لمعرفة مدى اهتمام الأستاذة الجامعية بالمساهمة في الحراك الثقافي من خلال اهتمامها بدورها في خدمة المجتمع، وإجابة المبحوثات أكدت على اهتمامهن بالتدريس

---

[1] محمود قمبر، دراسات في التعليم الجامعي، جدار للكتاب الجامعي، الأردن، 2006ص 201-202.

[2]رضوان بواب، مرجع سابق، ص 76.

بالدرجة الأولى وثانيا البحث العلمي وأخيرا خدمة المجتمع وهذه بعض التصريحات: "**تلقى روحي في التدريس ونستمتع مع طلبة وعندي علاقة خاصة معاهم**"، "**نحب التدريس فقط**"، " **مجال الاهتمام هو التدريس بالدرجة الأولى**" وفي بداية إجراء المقابلات صرحن بأن التدريس كان حلم الطفولة وتحقق، ومنهن من جمعت بين التدريس والبحث العلمي ولم يذكرن خدمة المجتمع وكأنها ليست من بين أدوارهن، ومبحوثة أخرى قالت أن مجال اهتمامها هو خدمة المجتمع أولا وبعدها التدريس، وأخرى صرحت قائلة :" **التدريس أولا وبعدها البحث العلمي وخدمة المجتمع تكون كنتيجة**".

ومن هنا يتضح أن الأستاذات الجامعيات ينشغلن بأحد الأدوار على حساب الأدوار الأخرى وهذا ما يسمى غموض الدور وهو نقص في وضوح ما يتعلق بهذا الدور حيث يكون دوره المهني غير واضح، فلا يعرف ما هو المتوقع منه أو ما يجب عليه أن يؤديه ويعرفه "ماتسون" بأنه نقص واضح في أهداف العمل ومدى مسؤوليات الفرد في عمله وهو أيضا عدم وضوح التوقعات أو المسؤوليات المتعلقة بدورها المهني مما يضعف أدائها الوظيفي[1] وهو يعتبر من المعوقات الشخصية التي تؤثر على مساهمة الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي.

[1] **لمين عياط، مرجع سابق، ص 1458.**

3-2 الحافز والدافعية للأستاذة الجامعية للقيام بالدور:

إن عملية تفعيل دور المرأة في المجتمع وضمان مشاركتها العامة، يكون من خلال التركيز على المرأة نفسها بخلق الدافعية لديها للمشاركة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات وسنها، وإيجاد الاتجاهات الايجابية نحو النموذج القوي للمرأة، وزيادة الثقة وقدراتها ومهاراتها، وتوفير الفرص التي تزيد من قدرتها وقوتها[1].

وبناءا على ما سبق، طرحنا سؤال حول الحافز والدافعية لدى الأستاذة الجامعية للقيام بدورها، حيث كانت إجابة كل المبحوثات بأن لديهن الحافز والدافعية، خاصة تصريح مبحوثة الذي تبين من خلاله أن لها القدرة على تعلم أي جديد، ولكن إجابتهن لهذا السؤال تتناقض مع إجاباتهن حول مدى مساهمتهن في خدمة المجتمع بحيث الإنتاج العلمي ضعيف فالأستاذة الجامعية تحتاج للدعم والتحفيز والدافعية للقيام بدوها.

ننتقل لتحليل السؤال الموالي الذي له علاقة بالحافز والدافعية وهو طموح الأستاذة الجامعية في مجال تخصصها، فالطموح هو هدف كل إنسان، وله دور مهم في حياة الفرد والمجتمع، وهو الأمر السامي الذي يسعى الإنسان للوصول إليه فهو غير محقق له في الوقت الراهن، ولكنه يأمل بأن يحققه في المستقبل، فهو يعد الإطار المرجعي إلى يؤثر على سلوك الأفراد في بعض المواقف لتحقيق أهدافهم واتخاذ قراراتهم وحل مشكلاتهم ومن هنا

[1] بخيتي علي، دور المرأة في ترقية الإنتاج الفكري في ظل البحث العلمي بالدول العربية –الجزائر نموذجا –، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06 العدد 01، 2023، ص 720.

نستعرض إجابات المبحوثات وصرحن بأن الطموح عندهن يتمثل في تأليف كتاب في تخصصهن، ومنهن من يعتبرن بأن الطموح هو نيلهن درجة أستاذ التعليم العالي، ومبحوثتين صرحتا بأن طموحهما هو تمرير رسالة علمية من خلال عملهما و يقصدان أنها موجهة للطلبة، ومبحوثة أخرى قالت "**نحب نبقى في التدريس ولا تستهويني المناصب**"، وأخرى قالت " **ومتمنية نفتح قسم في التخصص** "وصرحت ايضا "**نحب المناصب البيداغوجية بحيث أتعامل مع الطلبة ولكن المناصب الإدارية تتنافى مع طبيعتي الأنثوية**". ومن هنا نستنتج طموح الأستاذة الجامعية لا يتعدى أسوار الجامعة ويتعلق فقط بمجال تخصصها و مسارها الأكاديمي المتمثل في الدرجات العلمية، باستثناء مبحوثة تخصصها تاريخ صرحت أنها ترغب في القيام بدراسات حول التاريخ الجزائري ومتمنية حتى وإذا تقاعدت عن العمل تواصل البحث في هذا المجال.

المحور الثاني :المعوقات الاجتماعية وعلاقتها بدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي:

1- نظرة المجتمع للأستاذة الجامعية:

1-1مدى تقدير المجتمع للأستاذة الجامعية :

الأستاذ(ة) الجامعي هو المحرك الرئيسي للجامعة وبالتالي سيحظى بالدرجة الأولى إلى الاحترام والتقدير والإجلال لدوره المقدس في مسيرة المجتمع من خلال رفع مكانته في المجتمع، إلا أن الأوضاع الثقافية والعلمية المتدنية التي تعيشها الجزائر وتدهور القيم في

المجتمع وسيطرة القيم المادية وانقلاب الأوضاع والمعايير الاجتماعية أدى إلى تدني الأستاذ الجامعي في دوره الريادي ومكانته في المجتمع.[1]

من بين النتائج التي استنتجتها سكران من خلال دراستها حول نظرة الطلاب إلى الأستاذ الجامعي أن الأسباب التي جعلت الأستاذ الجامعي يمارس ما يعمل على اهتزاز صورته علميا وأخلاقيا ويوجد تلك الفجوة بينه وبين طلابه هي :

غياب العديد من الشروط التي تتصل بالجوانب الأخلاقية والاكتفاء بالشروط العلمية.

الضغوط والتحديات التي يواجهها أستاذ الجامعة في الوقت الحاضر جعلته يمارس العديد من الممارسات التي وضعت وظيفة الأستاذية لا تحسد عليه، وألقى بضلاله على صورة أستاذ الجامعة.

إن استمرار هذا الوضع له تأثيره الخطير على الممارسات الأكاديمية والعلمية لأستاذ الجامعة، لقد أصبح مشغولا بتحسين مستقبله الاقتصادي عن القيام بالبحث العلمي، التقاليد العلمية، الطلاب وإعدادهم، المجتمع وتطوره، المعرفة وإثرائها، الأستاذ الجامعي وكرامته.[2]

وانطلاقا مما سبق نود معرفة مدى تقدير ونظرة المجتمع للأستاذة الجامعية ومن تصريحات المبحوثات تبين أن المجتمع لا يقدر الأستاذة الجامعية وهذه بعض تصريحات

[1] عبد القادر نوقي، عيسى مزارة، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، عن مخبر الأسرة التنمية الوقاية من الانحراف والجريمة، 5 (1)، ص 1-11.

[2] محمد سكران، الطالب والأستاذ الجامعي، القاهرة، دار الثقافة، 2001، ص 179

المبحوثات " **الأستاذ له قيمة من بعيد أما في الواقع محقور**"، " **الطلبة لا يقدرون الأستاذ القيم تبدلت**"، " **الأستاذ ما عندهش قيمة في الحرم الجامعي**"، **" لا أعتقد لأن مكانة الأستاذ الجامعي هي بريستيج فقط، ماعاطينهش مكانته الحقيقية**".

وهناك منهن من صرحن بأن المجتمع ينظر للأستاذة الجامعية نظرة مادية وهذه بعض تصريحاتهن: " **تغيرت نظرتهم وأصبحت نظرة سلبية بعد توظيفي في الجامعة، وتغلب نظرة مادية للأستاذ** "، "**يرى الأستاذ مكتفي ماديا ولا يرى أن الأستاذ هو الذي يبحث**"، "**وتغلب نظرة مادية للأستاذ**"،"**نعم يقدرني المجتمع من خلال خرجاتي اني أستاذة ونخلص غاية**".

ومنهن من صرحن بأن تقدير المجتمع مرتبط بالكفاءة المهنية للأستاذة الجامعية على حد قولهن :" **عندك كفاءة يحترموك**"، " **تقديره ونظرته في الوسط الجامعي يصنعها بيده بأعماله وبالمعاملة تاعه وبالإنتاج**" ومبحوثتين فقط صرحا بأن المجتمع يقدر الأستاذة الجامعية.

ونستنتج مما سبق أنه اختلفت تصريحات المبحوثات بين نظرة المجتمع السلبية والإيجابية والنظرة المادية، ولكن تصريحات المبحوثات هي عبارة عن وصف للواقع الاجتماعي والنظرة السلبية للأستاذة الجامعية وهناك علاقة تأثير وتأثر بين نظرة المجتمع والدور الوظيفي للأستاذة الجامعية.

فالمعوقات الاجتماعية غالبا ما تكون ذات تأثير كبير على الأداء الدور الوظيفي للأستاذ(ة) أكثر من المعوقات المهنية، حيث أن الأستاذ(ة) الجامعي هو محصلة لعوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية وثقافية يتأثر بها وأحيانا يصبح أسيرا لها.

1-2 مساهمة الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع من خلال والانتماءات السياسية والثقافية والاجتماعية:

تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الأدوار الرئيسية للجامعات الحديثة، ويقصد بهذا الدور الأنشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة، والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والأنشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف إحداث تغييرات مرغوب فيها، تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه[1].

ويكون تجسيد هذا الدور من خلال تقديم عضو هيئة التدريس لخدمات الجامعة لأوسع شريحة في المجتمع عن طريق الأبحاث العلمية التي تعالج مشكلات المجتمع والمؤتمرات والندوات والمحاضرات وغيرها من الأنشطة الخارجية.[2] كما يقوم بتثقيف أفراد المجتمع المحيط بهم سواء على المستوى المحلي، أو الوطني وذلك من خلال كتبهم التي

[1] حسين باشيوة، خولة قشاو، درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لدورهم الإرشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة (دراسة تطبيقية) مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد 07 (عدد 02)، 2023، ص 297.

[2] حسين باشيوة، خولة قشاو، مرجع سابق، ص 298.

ينجزونها وبحوثهم التي توزع على الهيئات العلمية، وأيضا خلال أحاديثهم الإذاعية أو التلفزيونية.

وانطلاقا مما سبق وتبعا لأهمية دور الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع قمنا بطرح السؤال مدى مساهمتها في خدمة المجتمع من خلال (علاقتها بالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والمشاركة في التظاهرات الثقافية والاجتماعية)، وإجابة المبحوثات حول علاقتهن بالأحزاب السياسية كانت إجاباتهن ب لا ليست لي علاقة بالأحزاب وكأنها تجزم من خلال الإجابة بأنها ليس لها علاقة ولن تكون لها علاقة بالأحزاب السياسية وهذا ما يفسر رفض الأستاذة الجامعية للمشاركة السياسية وأن دورها السياسي تجاه المجتمع يكاد يكون منعدم، أما فيما يخص علاقتهن بالمجتمع المدني إذا وصفناها فهي علاقة مبنية على الجانب المادي دون مشاركة أو إنخراط في الجمعيات المجتمع المدني وهذه بعض تصريحات المبحوثات :" **شاركت مع جمعيات ماديا ولكن لم امارس نشاط**". والتصريح الثاني:" **عندي علاقة مع الجمعيات الخيرية ولكن كشخص عادي وليست كأستاذة**"، وأخرى قالت :" **وليست لي علاقة بالجمعيات ولا المجتمع المدني**"، وصرحت أخرى قائلة: " **عندي علاقة مع الجمعيات الخيرية ولكن كشخص عادي وليست كأستاذة**" وهذا تصريح آخر :"**خاطيني الأحزاب السياسية، نرفض أني نكون عضو في جمعيات ولكن نساعد دون ذكر إسمي**".

أما حول مشاركتهن في الحصص التلفزيونية والإذاعية هناك ثلاث مبحوثات صرحن أنهن شاركن في حصص إذاعية ولكن كانت مرة أو مرتين على الأكثر.

وفيما يخص مشاركتهن في التظاهرات الثقافية والاجتماعية هناك مبحوثتين صرحا أنهما يشاركان، فإحداهما تخصص تاريخ ومتحصلة على درجة بروفيسور صرحت أنها كلما يدعونها للمشاركة وتكون ضمن تخصصها (تاريخ) تلبي الطلب وتشارك ، ومبحوثة أخرى صرحت أنها كلما يكون الموضوع له علاقة بالمرأة تسعى للمشاركة بهدف إبراز أهمية دور المرأة في المجتمع من خلال مداخلتها.

أما بقية المبحوثات صرحن بأن دورهن في خدمة المجتمع يتمثل في علاقتهن مع الطلبة من خلال التدريس والتوجيه والتثقيف حيث صرحت إحدى المبحوثات أنها عالجت طالب من الإدمان وصرحت أخرى أيضا أنها من خلال منصبها البيداغوجي تحاول دائما مساعدة وتوجيه الطلبة، بمعنى أنه هناك غموض في مفهوم خدمة المجتمع بالنسبة للأستاذات الجامعيات يعتقدن أن خدمة المجتمع تقتصر على التدريس والتوجيه والإشراف على الطلبة بينما دورهن أكبر فهو يتمثل في المساهمة الفعالة في الحراك الثقافي والقيام بتغيير وتنمية وتطوير المجتمع، فالأستاذة الجامعية هي إحدى الفاعلات الرئيسيات في هذا الحراك، إذ تنتج المعرفة، وتشارك في صناعة الرأي العام وتشارك في الحياة الثقافية والعلمية.

2-الظروف العائلية للأستاذة الجامعية:

2-1 مدى مساندة ودعم الأسرة للأستاذة الجامعية للقيام بدورها :

يُعدّ الدعم الأسري من أبرز العوامل التي تمكّن المرأة الأكاديمية من التوفيق بين أدوارها المهنية والأسرية، إذ يشير عدد من الدراسات إلى أنّ غياب هذا الدعم يُفاقم الضغوط النفسية ويحدّ من قدرتها على الإنتاجية الأكاديمية.

فالمعوقات التي تعرقل الباحثات في التأليف والنشر، هي انشغالهن في فترة الحمل والأمومة بالمشاغل الأسرية، وهي الحالة التي تضطر الأستاذات للتنازل عن مسؤوليتهم الوظيفية البحثية مؤقتا، وفي هذه المرحلة يكن في أشد الحاجة إلى الدعم المعنوي والعاطفي لتحفيزهن على الإنجاز أكثر[1]، فالدعم الأسري مهم فهو يساهم في تكامل الدور الوظيفي والأسري للأستاذة الجامعية كما يعزز الرضا الوظيفي مما ينعكس على الأداء المهني، فكلما كانت مساندة ودعم أسري كلما تفرغت للقيام بوظيفتها الثالثة لأن معالجة القضايا المجتمعية والمساهمة في التغيير والحراك الثقافي تتطلب التفرغ لها وأي خلل في الأسرة يؤثر ويضعف دور الأستاذة الجامعية.

ومن خلال إجابات المبحوثات حول مدى دعم ومساندة الأسرة لهن في مجال عملهن حيث صرّحت معظمهن أنه يوجد صراعات أسرية بسب العمل خاصة في بداية حياتهم

[1] فاروق سلطاني، السمعة العلمية للمرأة الجامعية الجزائرية في البحث العلمي، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 03، العدد 01، 2024، ص 291.

الزوجية على حد قول إحدى المبحوثات "**الظروف العائلية شكلت لي عائق في البداية كانت والآن لا لان الزوج تقاعد عن العمل وهو يقوم بالدور مكاني (نوعا ما)**" وصرحت أخرى أن زوجها يساعدها بنسبة 20 %، وهناك من صرحن بأنهن يتلقين الدعم والمساندة من طرف الزوج. كما صرحت إحدى المبحوثات بأن والدها كان الداعم والمساند لها وحققت حلم والدها بأن تكون أستاذة وأكدت أيضا أنه حتى بعد زواجها يقوم الزوج بمساندتها في مجال عملها وتقريبا هي المبحوثة الوحيدة التي لها إنتاجية لا بأس بها، ومبحوثة أخرى كانت تعاني من عدم الاستقرار الأسري والمشاكل العائلية الصعبة وعدم مساندة الزوج لها حيث عبرت بقولها **أن "حياتها المهنية توقفت**" وهنا يظهر جليا مدى تأثير الدعم الأسري على الحياة المهنية والأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية.

وإذا ربطنا هذا السؤال بسؤال مدى معاناتهن من ضغوطات نفسية اجتماعية تقريبا كلهن صرحن بأنهن يعانين من ضغوطات أسرية بالدرجة الأولى بمعنى هناك تناقض في تصريحاتهن بين السؤالين وإذا صحيح هن يتلقين الدعم والمساندة العائلية لماذا مستوى الإنتاجية والمساهمة في الحراك الثقافي ضعيفة جدا؟.

فالأستاذة الجامعية تشكل لها المساندة الأسرية (كالدعم المعنوي من الزوج، أو المساعدة في رعاية الأطفال)، ركيزة لتحقيق التوازن بين أدوارها المهنية والعائلية وهذا بدوره يسهم في تحقيق الاندماج المهني ويقلل من احتمالات الانسحاب أو الإحباط مما يسهم في استقرار النظام الأكاديمي نفسه وبالتالي فإن غياب هذه المساندة أو ضعفها قد يؤدي إلى

خلل وظيفي يترجم في صورة تراجع الإنتاجية أو عزوف نسائي عن المسارات العلمية وهو ما يتنافى مع النظام الاجتماعي حسب النظرية الوظيفية.

الاستنتاج العام للدراسة:

يتضح من خلال موضوعنا المعنون ب "دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي الجزائري" وبعد إجراءات الدراسة التي اعتمدناها بداية من استخدام منهج علمي يتماشى مع طبيعة الموضوع وصولا إلى تقنيات البحث التي نزلنا بها إلى ميدان الدراسة وبعد عرضها وتحليلها وربط المؤشرات المتعلقة بموضوع دراستنا فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج متعلقة بالجانب النظري للدراسة:

يعد موضوع دور المرأة بصفة عامة من أهم المواضيع العالمية المعاصرة التي أثارت جدلا واسعا بين الباحثين وقد اختلفت المجتمعات عبر مختلف المحطات التاريخية على دور المرأة وأهميته بين مؤيد ومعارض، لضرورة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، خاصة المساهمة في الحراك الثقافي من خلال حضورها الاجتماعي ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسة المختلفة.

4- نتائج تحليل مقابلات الدراسة :

- تحقيق الذات يعرفه ماسلو أنه نمو باطني لما هو موجود أصلا في الكائن الحي، إذ إن تحقيق الذات محكوم بالنمو لا بالحاجة، فالأستاذة الجامعية تعتقد أنها حققت ذاتها من خلال الحاجة المتمثلة في الهدف، لا من خلال تطوير ونمو المتمثل في الأداء الوظيفي والمساهمة في الحراك الثقافي.

- مكانة الأستاذة الجامعية مرادفة لمهنتها المهنية ذات الهيبة المجتمعية العالية وغير مرتبطة بالأداء الوظيفي والإسهامات الأكاديمية، فالمكانة ليست موقفا اجتماعيا بل هي تتبع للدور المرتبط بالتدريس والبحث العلمي والتوجيه والإشراف وخدمة المجتمع.

- تعاني الأستاذة الجامعية من ضغوطات نفسية اجتماعية على مستوى الأسري والمهني بحيث أثرت على دورها ومسارها الأكاديمي، تأثير أداء الأستاذة الجامعية لأدوار متعددة على صحتها النفسية، وعلى الأسرة وعلى قدرتها لأداء متطلبات عملها بكفاءة عالية. فهي تعاني من الصراع بين الذات المثالية والواقع المجتمعي.

- مساهمة الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع من خلال حركة التأليف ونشر المقالات وحضور الملتقيات العلمية والندوات والمؤتمرات الدولية مساهمة ضعيفة مقارنة بالخبرة المهنية، كما أن حضورها للملتقيات كان يقتصر على الجامعات التي ينتمي إليها. كما أنها تعاني من ضغوطات أسرية تحد من مشاركتها في ملتقيات في جامعات أخرى، أما المقالات

المنشورة كانت معتبرة في العموم وعدد المقالات المنشورة اقترن بالخبرة المهنية، ومحتوى المقالات بعيد عن القضايا المجتمعية وبالتالي نستنتج ضعف مساهمة الأستاذة الجامعية في عملية الحراك الثقافي.

– الأستاذة الجامعية تعاني من صراع الأدوار الذي يشكل عائق أمام مسارها الأكاديمي، وهنا يتضح مدى تأثير إزدواجية الدور على الأداء الوظيفي مما يضعف مساهمتها في عملية الحراك الثقافي الذي يتطلب التفرغ لحل القضايا المجتمعية.

– اعتبرت الأستاذة الجامعية أن أولوياتها هي الحياة الأسرية بالدرجة الأولى وبعدها الحياة المهنية، وهنا أكدت على أهمية الدور التقليدي للمرأة وبالتالي الدور الجديد بالنسبة لها دور ثانوي وهذا ما يضعف أداءها المهني ويضعف فعاليتها في الحراك الثقافي.

– فضلت الأستاذة الجامعية من بين أدوارها الثلاثة التدريس والبحث العلمي وتغافلت عن دورها المتمثل في خدمة المجتمع الذي له علاقة بالحراك الثقافي ، وبالتالي هذا ما يعرف بغموض الدور لدى الأستاذة الجامعية بحيث عدم وضوح الأهداف وعدم معرفتها بمسؤولياتها للقيام بأدائها الوظيفي المتعلق بخدمة المجتمع ، فغموض الدور يعتبر من المعوقات الشخصية التي تضعف مساهمة الأستاذة الجامعية في عملية الحراك الثقافي.

– الأستاذة الجامعية لديها الحافز والدافعية للقيام بدورها المهني والوظيفي والمتمثل في التدريس، فإذا قمنا بمقارنة إجابة هذا السؤال بسؤال مدى مساهمتها في خدمة المجتمع

ومعالجة القضايا المجتمعية من خلال إنتاجها العلمي فمساهمتها ضعيفة ، وبالتالي فهي تحتاج للحافز والدافعية والمساندة الاجتماعية للقيام بدور متكامل يشمل أدوارها الثلاثة.

– أما فيما يخص طموح الأستاذة الجامعية فهو طموح متعلق بتحقيق أهدافها الشخصية التي تندرج ضمن تخصصها وله علاقة بالرتب والدرجات العلمية. ولا يسمى هذا الطموح لتحقيق أهداف مجتمعية.

– اختلفت أراء الأستاذات حول نظرة المجتمع لهن بين النظرة الإيجابية المتمثلة في الجانب المادي والنظرة السلبية التي تؤثر على دور الأستاذة الجامعية ، فهي بطبيعة الحال محصلة لعوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية وثقافية تتأثر بها وأحيانا تصبح أسيرة لها. ونستنتج أن المعوقات الاجتماعية أكثر تأثير على الأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية من المعوقات المهنية.

– يوجد غموض في مفهوم خدمة المجتمع بالنسبة للأستاذات الجامعيات حيث يعتقدن أن خدمة المجتمع تقتصر على التدريس والتوجيه والإشراف على الطلبة ، بينما دورهن أكبر فهو يتمثل في المساهمة الفعالة في الحراك الثقافي والقيام بتغيير وتنمية وتطوير المجتمع، فالأستاذة الجامعية هي إحدى الفاعلات الرئيسيات في هذا الحراك، إذ تنتج المعرفة، وتشارك في صناعة الرأي العام وتشارك في الحياة الثقافية والعلمية ولكن علاقاتهن بالأحزاب السياسية منعدمة . وبالنسبة لانتماءاتهن بالمجتمع المدني فهي تقتصر على الدعم المادي للجمعيات الخيرية أما التظاهرات الثقافية والاجتماعية فهي مشاركات ضعيفة جدا حتى لا

نقول منعدمة فغموض الدور ينفي الدور أصلا، بمعنى أن هناك غياب لمساهمة الأستاذة الجامعية في خدمة المجتمع من خلال التظاهرات الثقافية والاجتماعية وحضور الحصص التلفزيونية والإذاعية والانتماءات السياسية والاجتماعية.

– غياب الدعم الأسري والمساندة الاجتماعية للأستاذة الجامعية أثر على مساهمتها في عملية الحراك الثقافي والمشاركة في حل القضايا المجتمعية التي تتطلب جهدا فكريا ووقتا للتفرغ لها، فانشغال الأستاذة الجامعية في فترة الحمل والأمومة بالمشاغل الأسرية، وهي الحالة التي تضطر الأستاذات للتنازل عن مسؤوليتهن الوظيفية البحثية مؤقتا، وفي هذه المرحلة يكنّ في أشد الحاجة إلى الدعم المعنوي والعاطفي لتحفيزهن على الإنجاز أكثر بمعنى أنه هناك علاقة تأثير وتأثر بين الدعم الأسري ، والمساندة الاجتماعية ، والأداء الوظيفي للأستاذة الجامعية خاصة وظيفتها الثالثة المتعلقة بخدمة المجتمع وعملية الحراك الثقافي.

ومن خلال ما سبق واستنادا لما عرضناه من نتائج تحليل المقابلات، نستنتج أن المعوقات الشخصية والاجتماعية لها تأثير على دور الأستاذة الجامعية بشكل كبير في تأدية وظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع والمساهمة في الحراك الثقافي والانشغال بقضايا المجتمع وبالتالي نستطيع القول أن الفرضية تحققت.

خـــاتـمـة

خاتمة:

إن أهم نتيجة يتوصل إليها أي باحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالأخص في علم الاجتماع، هي استحالة الإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، لا سيما إذا كان موضوعا لم يسبق وأن تمت معالجته من قبل، وإذا كان أيضا موضوعا متشعبا ومعقدا كالموضوع المدروس في بحثنا.

والهدف من هذه الدراسة هو تحليل الواقع الاجتماعي الذي تعيشه الأستاذة الجامعية، عن طريق عرض أهم المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تتعرض لها والمتصلة بمهنتها، وإبراز حجمها ومعرفة مدى تأثير هذه المعوقات على مساهمتها في الحراك الثقافي وكيف أثرت على وظيفتها الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع.

ولمناقشة مختلف جوانب المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، وضعت الباحثة هذا العمل أمام مهمة بحث جوانب عديدة تتعلق بالمعوقات الشخصية المتمثلة في التكوين النفسي للأستاذة الجامعية، وطبيعة الدور المزدوج، والقدرة على أداء الدور، والمعوقات الاجتماعية والتي تم تحديدها، بنظرة المجتمع لها والدعم الاجتماعي والأسري بالإضافة إلى الظروف العائلية.

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج تؤكد على أن مجمل هذه المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تتعرض لها الأستاذة الجامعية انعكست على مستوى أدائها لمهامها الأكاديمية والمساهمة في الحراك الثقافي ، ولكون نتائج البحث أُستخرجت بناءا على التحليل النوعي

للبيانات التي شملتها إجابات المبحوثات على المقابلة. الأمر الذي أعطى للباحثة فرصة التعرف على مدى تأثير العوائق الشخصية والاجتماعية على دور الأستاذة الجامعية في مساهمتها في الحراك الثقافي.

ولفتح آفاق جديدة للبحث ، فقد اتضح لنا من خلال معالجتنا لهذا الموضوع أن هناك عوامل أخرى لها تأثير على دور الأستاذة الجامعية وأدائها الوظيفي المتعلقة بالجانب الإداري المتمثل في المؤسسة الجامعية في حد ذاتها، ومدى دعمها للأستاذة الجامعية ومدى تأثير البعد الجندري على دور ومهام الأستاذة الجامعية في الوسط الجامعي.

الـمـلاحـق

الملاحق

الملحق رقم: 01

دليل أسئلة المقابلة :

البيانـات الشخصـية: السن – الدرجـة العلميـة – الرتبـة العلميـة– التخصـص– الخبـرة المهنيـة – مكان الإقامة.

المحور الأول :المعوقات الشخصية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي

1- التكوين النفسي للأستاذة الجامعية:

1-1 هل حققت ذاتك من خلال عملك كأستاذة جامعية ؟

1-2 هل تعتقدين أن لكي مكانة اجتماعية وحضور قوي في المجتمع ؟

1-3 هل تعانين من ظغوطات نفسية واجتماعية ؟وعلى أي مستوى أكثر ؟ على مستوى الأسرة ؟كيف هي ظروف العمل ؟

1-4 هل تعتقدين أنك ساهمتي في خدمة المجتمع من خلال عملك كأستاذة جامعية وكيف ذلك ؟(حركة التأليف، الملتقيات العلمية والندوات، تظاهرات ثقافية اجتماعية)

2-طبيعة الدور المزدوج للأستاذة الجامعية :

2-1 هل أنت قادرة على التوفيق بين الأدوار الثلاثة (أم، زوجة، أستاذة) ؟

2- 2 ما هي أولوياتك ألحياة الأسرية، الحياة الشخصية، الحياة المهنية ؟

2-3 ما هو الدور الذي يستغرق منك وقت أطول ؟

2-4 في نظرك ما هو الدور الملائم للمرأة بالدرجة الأولى ؟

3- القدرة على أداء الدور :

3- 1 ما هو مجال اهتمامك: التدريس أم البحث العلمي أم خدمة المجتمع ؟

3-2هل لديك كل الحافز والدافعية للقيام بدورك كأستاذة جامعية ؟

3-3ما هو طموحك في مجال تخصصك ؟

المحور الثاني :المعوقات الاجتماعية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي

1-علاقة لأستاذة الجامعية بالمجتمع :

1-1 من وجهة نظرك هل المجتمع يقدر الأستاذة الجامعية ويدعمها ؟ وعلى أي مستوى يكمن هذا التقدير والدعم ؟ (في الوسط العائلي أم الوسط الجامعي أم الوسط المجتمعي)

1-2 هل المجتمع ينظر للأستاذة الجامعية نظرة دونية أم عكس ذلك ؟

1-3 كيف هي علاقتك بالمجتمع علاقة انفصال أم تواصل (من خلال الانتماء للأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني، أم الجمعيات الخيرية، المشاركة في حصص إذاعية وتلفزيونية، حضور التضاهرات العلمية والثقافية والاجتماعية)

1-4 هل تتلقين الدعم والمساندة في مجال عملك من طرف الزملاء والعاملين في الجامعة ؟

2- علاقة الظروف العائلية بدور الأستاذة الجامعية :

2-1 هل تعانين من مشاكل أسرية بسبب ظروف عملك ؟

2-2 هل الأسرة تساندك وتدعمك في مجال عملك ؟(تسهل عليك حضور الملتقيات العلمية، مجال البحث العلمي، التدريس)

الملحق رقم: 02

البيانات الشخصية للمبحوثات:

المبحوثات	السن	الخبرة المهنية	الدرجة العلمية	الرتبة العلمية	التخصص	مكان الإقامة
المبحوثة الأولى	43 سنة	10 سنوات	أستاذ محاضر ب	دكتوراه علوم	علم الاجتماع	ولاية تيارت
المبحوثة الثانية	42 سنة	16 سنة	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة الثالثة	42 سنة	9 سنوات	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة الرابعة	42 سنة	18 سنة	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة الخامسة	40 سنة	10 سنوات	أستاذ محاضر ب	دكتوراه علوم	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة السادسة	40 سنة	12 سنة	أستاذ محاضر ب	دكتوراه علوم	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة السابعة	40 سنة	15 سنة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	اقتصاد	ولاية تيارت
المبحوثة الثامنة	47 سنة	18 سنة	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	قانون عام	ولاية سيدي بلعباس
المبحوثة التاسعة	45 سنة	16 سنة	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	قانون عام	ولاية سيدي بلعباس
المبحوثة العاشرة	40 سنة	16 سنة	أستاذ محاضر ب	دكتوراه علوم	علوم سياسية	ولاية سيدي بلعباس
المبحوثة الحادي عشر	45 سنة	12 سنة	أستاذ محاضر أ	دكتوراه علوم	علوم سياسية	ولاية سيدي بلعباس
المبحوثة الثاني عشر	53 سنة	22 سنة	أستاذ التعليم العالي	دكتوراه علوم	تاريخ قديم وحديث	ولاية وهران
المبحوثة الثالث عشر	43 سنة	5 سنوات	أستاذ محاضر أ	دكتوراه	علم اجتماع	ولاية تلمسان
المبحوثة الرابع عشر	52 سنة	01 سنة	أستاذ محاضر ب	دكتوراه	علم اجتماع	ولاية تلمسان
المبحوثة الخامسة عشر	51سنة	21 سنة	أستاذ مساعد أ	ماجستير	هندسة كهربائية	ولاية معسكر

ملحق رقم :03

جدول يوضح أوائل الأستاذات الجامعيات في الغرب والوطن العربي:

الاسم	البلد	التخصص	الإنجاز
ماريا ميتشل	أمريكا	الفلك	أول أستاذة جامعية
سهير القلماوي	مصر	الأدب	أول أستاذة جامعية مصرية
فاطمة المرنيسي	المغرب	علم الاجتماع	أستاذة ومفكرة نسوية
نوال السعداوي	مصر	الطب وعلم الاجتماع	أستاذة وكاتبة مؤثرة
فاطمة الهبري	الجزائر	علم النفس	من الرائدات بعد الاستقلال
آسيا جبار	الجزائر	الأدب	كاتبة ومخرجة وأول أستاذة جامعية

ملحق رقم:04 منحنى يوضح نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في الجزائر: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2004/2001

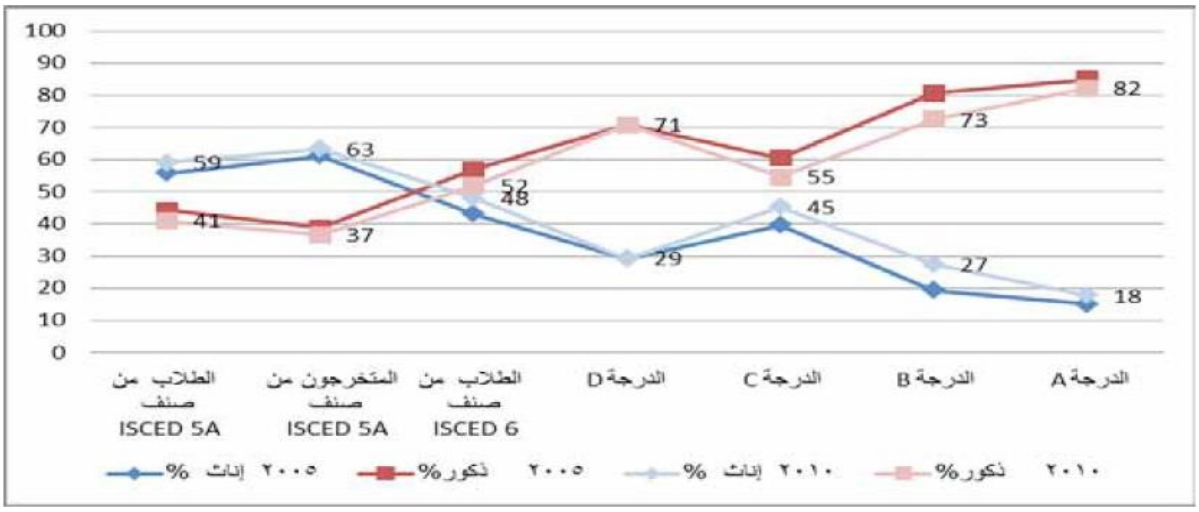

مقتبس: نادية آيت زاي وآخرون، تعاون بحثي بين الإتحاد الأوروبي –دول البحر الأبيض المتوسط حول النوع (ذكر –أنثى) في العلم، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2014

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون،، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
2. باشيخ أسماء، الجامعة الجزائرية واقع وإصلاح، دار الأوطان للثقافة والإبداع، الجزائر، 2017.
3. بلخير محمد ليلى، قضايا المرأة في زمن العولمة، ط 1،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
4. بنعداد أسماء، المرأة الأكاديمية في العالم العربي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية ، 2015.
5. التل السعيد، قواعد التدريس في الجامعة العربية دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم في الوطن العربي، دار الفكر للطباعة، عمان، 1997.
6. التميمي مهدي، مهارات التعليم دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط 1، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2007.
7. جبر جابر عبد الحميد، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
8. الحسن إحسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

9. الحسن محمد إحسان، علم اجتماع المرأة، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
10. حسن محمد عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، ط 8، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1983.
11. حماد زين العابدين سهيلة، المرأة بين الإفراط والتفريط، الطبعة الأولى، الدار السعودية للنشر والتوزيع، الرياض، 1983.
12. حمدي ياسين وآخرون، علم النفس الصناعي والتنظيمي، ط 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 1999.
13. خليل العمر معن، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر، الأردن، 2002.
14. دليو فوضيل وآخرون، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، ط 2، منشورات جامعة قسنطينة، مخبر علم اجتماع والإتصال جامعة منتوري، قسنطينة 2006.
15. رشوان أحمد حسين عبد الحميد، علم اجتماع المرأة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث للطباعة، مصر 1998.
16. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2007.
17. زايد مصطفى، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1982)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1986.
18. زيدان مصطفى محمد، الكفاية الإنتاجية للمدارس، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1981.

19.سبعون سعيد وجرادي حفصة، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
20.السعداوي نوال، المرأة والجنس، القاهرة، دار الآداب، 2007.
21.السفطي محمد مديحة، المرأة والتنمية، الطبعة الأولى، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1999.
22.سكران محمد، الطالب والأستاذ الجامعي، القاهرة، دار الثقافة، 2001.

23.سلطان عبد المقصود عبد المحسن، المرأة في المجتمع المعاصر، دار العلم والثقافة، 2002.
24.سيد يوسف محمود، رؤى جديدة لتطوير التعليم العالي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
25.شفيق محمد، البحث العلمي –الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية،، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985..
26.صبري محمد إجلال، مشكلات المعلم الجامعي في جامعات جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثامن لعلم النفس، مصر، 1992.
27.عبد العالي عبد الحليم، نماذج ونظريات في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1989.
28.عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات والتقنيات والمقاربات، ط 1،، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 2007.

29.عبد الوهاب عبد جاد أحمد، السلوك التنظيمي، المكتبة المصرية، المنصورة القاهرة، 2003.

30.عبيرات محمد وأبو نصار محمد، منهجية البحث العلمي، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
31.عثمان محمد سعيد، دراسات في علم النفس الصناعي سيكولوجية التوافق المهني للعامل دراسة ميدانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
32.العزاوي وصال نجيب، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012.
33.عمار حامد، عن احمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2001
34.الفقي عبد المجيد محمد، المرأة والمجتمع ضوابط لا قيود، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
35.فليه عبده فاروق، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
36.فهمي سيد محمود، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، دمشق، سوريا،2002.
37.القاطرجي نهى، المرأة في منظومة الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
38.قمبر محمود، دراسات في التعليم الجامعي، جدار للكتاب الجامعي، الأردن، 2006.
39.كيال باسمة، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1981.
40.اللويمي أحمد محمد، قراءة في أدوات الحراك الثقافي في الأحساء، 2009.

41.محمود يوسف سيد، رؤى جديدة لتطوير التعليم العالي، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
42.مريزيق هشام، المدخل إلى علم الاجتماع، ط 1،، دار الراية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
43.مظهر إسماعيل، المرأة في عصر الديمقراطية، كلمات عربية للترجمة والنشر، مصر، 2012.
44.نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
45.نور عصام، دور المرأة في تنمية المجتمع، جامعة الزقازيق، دار الهناء لطباعة الأوفست والتجليد، الإسكندرية، 2002.
46.النوي بالطاهر، خصائص الأستاذ الجامعي الكفء والتدريس الفعال، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الوادي.
47.وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012.
48.ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الجزائر، 1989.
49.يوسف سيد محمود، أزمة الجامعات العربية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2008.

المجلات:

1. إبراهيم حمودي ليث، مدى ممارسة الأستاذ الجامعي للأدوار لتربوية والبحثية وخدمة المجتمع بصورة شاملة، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 30، العراق، 2011.
2. باشيوة حسين، قشاو خولة، درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لدورهم الإرشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة (دراسة تطبيقية) مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، مجلد 07 (عدد 02)، 2023.
3. بن زايد ريم، المرأة والتعليم في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 01، 2020.
4. بواب رضوان، الأداء الوظيفي والاجتماعي للأستاذ الجامعي في نظام الألمدي (LMD)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2015.
5. بوساحة نجاة،إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012.
6. بوساق هجيرة، المعوقات التي تحد من أداء الأستاذ الجامعي في ظل متطلبات جودة التعليم العالي، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (07)، العدد (02)، 2022.
7. بوناح كمال، هدر وتسرب النخب الجامعية في دول المغرب العربي دراسة وصفية تحليلية، جامعة قسنطينة، العدد 12، 1999.
8. مليحان معيض الثبيتي، الجامعات –نشأتها، مفهومها، وظائفها –،المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد 54 المجلد 14، 2000.

9. حياوي موفق، دراسة مقارنة لإعداد وتدريب الأستاذ الجامعي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 22، 1987.
10. خالد أسماء، شابونية زهية، وظائف الجامعة الجزائرية: مساءلة في واقع الفعل ومعيقاته، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 02 العدد 06، 2019.
11. عياط لمين، الضغوط النفسية لدى الأساتذة الجامعيين في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية بجامعة عمار ثلجي بالأغواط، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد (07)، العدد (01)،2022.

12. فلوح أحمد، دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 18،مارس 2016،
13. القصاص ياسر، مهام تخطيطة لمواجهة معوقات مشاركة الشباب الجامعي في العمل التطوعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية.
14. القضاة حامد محمد أمين، نجاة صالح الطراونة، واقع التمكين الاداري للمرأة في الجامعات الأردنية العامة والمعوقات المؤثرة فيه من وجهة نظرة أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26 العدد 4، 2011.

15. مالية بصال، مكانة وواقع المرأة في الحضارات القديمة ومقارنتها مع واقعها في الإسلام، مجلة تافزا للدراسات التاريخية والأثرية العدد 00.
16. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، العدد 2، المجلد 9، عمان، الأردن تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، 2006.

17. مرسي أحمد محمد، دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات من القوى البشرية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت العدد 4، 1981.
18. مزهر عباس، العلاقة بين التوافق المهني وتحقيق الذات لدى عينة من المعلمات والمعلمين من المدارس الرسمية اللبنانية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2024.
19. نوفل محمد نبيل، الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرون، المجلة العربية للتربية، مجلد 21 العدد، 2001.
20. نوقي عبد القادر، مزارة عيسى، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع، مجلة الأسرة والمجتمع، عن مخبر الأسرة التنمية الوقاية من الانحراف والجريمة، 5 (1).
21. الهويش بن إبراهيم يوسف بن محمد، دور المرأة نحو تطوير البحث العلمي في ضوء تمكنها من تكنولوجيا التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد العدد 23 يناير، 2018.
22. بخيتي علي، دور المرأة في ترقية الإنتاج الفكري في ظل البحث العلمي بالدول العربية –الجزائر نموذجا–، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06 العدد 01، 2023.
23. فاروق سلطاني، السمعة العلمية للمرأة الجامعية الجزائرية في البحث العلمي، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 03، العدد 01، 2024.
24. سناني عبد الناصر، الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدئ في سنوات الأولى من مسيرته المهنية، جامعة قسنطينة، 2011–2012.

25. الرقب صالح مؤمنة، معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظة غزة وسبل التغلب عليها، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009

الأطروحات والمذكرات:

1. الأزهر العقبي، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين (دراسة ميدانية بمؤسسة صناعات الكوابل بسكرة) أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

2. بنت سعد منى، دور الأستاذ الجامعي في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بمنطقة مكة المكرمة، متطلب تكميلي لنيل درجة الدكتوراه، كلية التربية، 2014-2015.
3. بيزان مزيان، استغلال الأساتذة الجامعيين لشبكة الأنترنت، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة مذكرة ماجستير، 2007.
4. زرقان ليلى، إقتراح بناء برنامج تدريبي لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء معايير الجودة في التعليم العالي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة سطيف، 2012-2013.
5. نمور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

التقارير:

1. نادية آيت زاي وآخرون، تعاون بحثي بين الإتحاد الأوروبي –دول البحر الأبيض المتوسط حول النوع (ذكر –أنثى) في العلم، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، 2014.

2. المكتب الوطني للإحصاء 2007.

الملتقيات و اجتماعات:

1. مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية كعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، أوضاعه وقضاياه، اتحاد الجامعات العربية، بغداد، 1985.
2. منظمة المرأة العربية دراسة مسحية للمشروعات المخصصة للمرأة العربية في المجالات الاجتماعية، أيلول 2009.
3. ميثاء سالم الشامسي، المرأة العربية الفرص والتحديات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماع حول إدماج الأبعاد السكانية في عملية التنمية، شرم الشيخ، ديسمبر 2003.

القواميس والمعاجم:

1. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة مصر، 1997.

المواقع الالكترونية:

1- حراك اجتماعي. wikipedia. org/wiki/ar

2- سماح عادل، "آسيا جبار" الكتابة لديها مرآة تتعرف فيها المرأة على ذاتها، 7 نوفمبر، 2017، kitabat.com

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Al-Krenawi, A., & Graham, J. R. Mental Health Practice With Arab Families: A Multicultural Approach. Haworth Press. 2005.
2. Blix, Arlene Gray ,and Others.Occupational Stress , Among University Teachers ;Educational Research , V36 n2.1994
3. Brun.J :Ecole Cherche Manager:Ed.Insep.Paris 1987
4. Djamel Guerid. L'université d'hier et aujourd'hui, 8 édition crase ,1998
5. Gerard fourez.Eduquer(Ecoles.Ethiques.Societes) 2eme Reddition.Paris ;deBoeck. Universite.1998
6. James J.F. Forest and Philip G. Altbach , International, handbook of higher, education, Springer, 2007
7. Madeleine Grawitz , lexiques des sciences sociales , 7°éditions, Paris, Dalloz, 1999

8. ROSE Mary Cliff Universety of Southern California Faculty Therviews of the University.ERIC.Document NO ED 096917. 1977
9. Sidani, Y. Women, Work, and Islam in Arab Societies: A Critical Reading. Women in Management Review, 20(7), 2005.
10. Shannon ,T.J ,& Clarence A .S choenfeld ,University extension , The Center for Applied Research in Education , New York , 1965

الفهرس

كلمة شكر 3

إهداء 4

مقدمة .....أ

الفصل الأول 9

الإطار المنهجي والنظري 9

- تمهيد 10

1- الدراسات السابقة 11

2- الدراسة الاستطلاعية 16

3- الإشكالية 17

4- الفرضيات 20

5- تحديد المفاهيم 21

6- المقاربة النظرية 27

7- منهج البحث 29

8- أسباب اختيار الموضوع 32

9- أهداف وأهمية الدراسة 33

10- صعوبات البحث 34

خلاصة 37

الفصل الثاني 38

المرأة بين الواقع والتحديات 38

تمهيد 39

1-تطور المرأة عبر التاريخ 40

1-2-المرأة عند الإغريق 41

1-3 المرأة عند الرومان 44

1-4-المرأة عند الفراعنة القدامى 45

1-5-المرأة في الحضارة الصينية 47

1- 6 المرأة في الحضارة الهندوسية 48
1-7 المرأة عند اليهود 49
1-8 المرأة في المسيحية 50
1-9المرأة في الجاهلية 51
2- المرأة في عصر الإسلام 52
3-المرأة في العصر الحديث 56
4- دور المرأة في المجتمع 59
4-1 مفهوم الدور 59
4-2 التعريف بدور المرأة 59
4-3 الدور التقليدي للمرأة 61
4-4 الدور الاجتماعي للمرأة 61
4-5 الدور الثقافي للمرأة 61
4-6 الدور السياسي للمرأة 62
5- معوقات ممارسة المرأة لدورها في المجتمع 62
5-1 المعوقات الاجتماعية 64
5-2 المعوقات الشخصية 65
6-أهمية دور المرأة في المجتمع 67
7-العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية الشاملة 70
8-المرأة العربية بين الواقع والتحديات 72
8-1الواقع الاجتماعي وأثره على المرأة العربية 72
8-2الحركة النسوية وتأثيرها على المرأة العربية 74
خلاصة 79
الفصل الثالث 80
الأستاذة الجامعية في الجزائر بين الدور والتحديات 80
تمهيد 81
1-الواقع المهني للمرأة في الجزائر 82
2- الوضع التعليمي للمرأة الجزائرية 85

2-1 واقع تعليم المرأة في فترة الاستعمار 86
2-1 واقع تعليم المرأة بعد الاستقلال 86
3-حضور المرأة في المجال العلمي بالجامعة 88
3-1التوزيع الأفقي لتواجد المرأة في الدراسات العليا حسب المجالات العلمية 91
3-2 الأقدمية أو الفصل العمودي 92
3-3 المرأة الباحثة والنجاح العلمي 93
3-4 الوصول إلى مناصب صنع القرار في مجال العلمي 96
4-دور الأستاذة الجامعية ومسؤولياتها الأكاديمية 97
4-1 مهام الأستاذة الجامعية 98
4-2 التدريس 99
4-3 البحث 100
4-3-1 نشر المعرفة وتعزيز ثقافة المجتمع المحلي 101
4-3-2 الاجتماعات 102
5- نماذج رائدة من الأستاذات الجامعيات عالميًا وعربيًا 103
5-1 المرأة الأكاديمية في الغرب 103
5-2 المرأة الأكاديمية في العالم العربي 103
6- الأستاذة الجامعية وخدمة المجتمع 105
7-المكانة الاجتماعية للأستاذة الجامعية 106
8-أعباء دور الأستاذة الجامعية 109
9-المعوقات التي تحد من تمكين المرأة 110
10-المعوقات التي تواجه دور المرأة في المشاركة لتطوير البحث العلمي 112
خلاصة 114
الفصل الرابع 115
دور الجامعة في الحراك الثقافي الجزائري 115
تمهيد 116
1-الجامعة النشأة والتطور 117
1-1الجامعة في العصور الوسطى 119

1-2 الجامعة والمجتمع الصناعي 122
1- 3نشأة الجامعة 125
1-4 الجامعة ومجتمع ما بعد التصنيع 126
1-5الجامعة في الوطن العربي 128
2-الجامعة الجزائرية النشأة والتطور 130
2-1مراحل تطور الجامعة الجزائرية 133
2-2النشأة 133
2-2-1الجامعة في عهد الإستعمار 133
2-2-2الجامعة بعد الاستقلال 134
3-الجامعة وخدمة المجتمع وتثقيفه 136
3-1تثقيف الطلاب 137
3-2تثقيف المجتمع 137
4-العلاقة بين الجامعة والمجتمع 138
5-نماذج حديثة لدور الجامعات في خدمة المجتمع 140
6-المعوقات المؤثرة في دور الجامعة الجزائرية 142
7-أزمة الأدوار في الجامعة الجزائرية 144
خلاصة 148
الفصل الخامس 149
دور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي الجزائري 149
تمهيد 150
حدود البحث الميداني 151
1-1 مجالات البحث 151
2- العينة وتقنية الدراسة 154
3- تحليل ومناقشة المقابلات 157
المحور الأول : المعوقات الشخصية لدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي 157
المحور الثاني : المعوقات الاجتماعية وعلاقتها بدور الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي 174
الاستنتاج العام للدراسة 182

4- نتائج تحليل مقابلات الدراسة 183

خاتمة 188

الـملاحـق 190

الملاحق 191

قائمة المراجع 195

الفهرس 207

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الأستاذة الجامعية ودورها في الحراك الثقافي داخل المجتمع ، مع الكشف عن أهم المعوقات التي تؤثر على مستوى فعاليتها في أداء وظيفتها الثالثة المتمثلة في خدمة المجتمع. وتنطلق الدراسة من أهمية موقع الأستاذة الجامعية بوصفها فاعلا ثقافيا أساسيا في تشكيل الحراك الثقافي ، إذ تساهم من خلال التدريس والبحث العلمي والأنشطة المجتمعية، في إنتاج المعرفة ومعالجة القضايا المجتمعية، والمشاركة الفعالة في بناء وتنمية المجتمع.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للكشف عن مختلف الأبعاد السوسيولوجية للظاهرة محل الدراسة وتحليلها. كما تم الاعتماد على تقنية المقابلة بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات ، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع عينة من الأستاذات الجامعيات المتزوجات بكل من جامعة ابن خلدون وجامعة الجيلالي اليابس، ينتمين إلى تخصصات ورتب ودرجات علمية مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات الشخصية والاجتماعية تؤثر في درجة مساهمة الأستاذة الجامعية في الحراك الثقافي حيث تسهم بعض الظروف المرتبطة بالمسؤوليات الأسرية والضغوط والاجتماعية في الحد من فاعليتها في أداء دورها الأكاديمي والمجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الأستاذة الجامعية–الحراك الثقافي–الدور –المكانة–المعوقات الشخصية–المعوقات الاجتماعية

Abstract :

This study examines the role of female university professors in fostering cultural dynamics within society. It also explores the main obstacles that limit their effectiveness in fulfilling their third mission: serving the community. The study emphasizes the importance of female university professors as influential cultural actors who contribute to knowledge production, address social issues, and support community development through teaching, scientific research, and social engagement.

The study adopts a descriptive-analytical approach to investigate the sociological dimensions of the phenomenon under study. Interviews were used as the primary tool for data collection. A sample of married female professors from Ibn Khaldoun University and Djillali Liabes University was selected, representing different academic disciplines, ranks, and qualifications.

The findings indicate that personal and social constraints influence the level of female professors' participation in cultural dynamics. Family responsibilities and social pressures were identified as major factors that reduce their effectiveness in carrying out both their academic and community roles.

Keywords: female university professor, cultural dynamics, role, status, personal constraints, social constraints.

Keywords: University professors - cultural movement – role -status- personal obstacles - social obstacles.